

الْجَانِبُ الْمَصُونِيُّ لِلْوَقْفِ

فِي الْعَرَبِيَّةِ وَلَهْجَاتِهَا

وَكُتُورُ الرَّحْمَةِ السَّائِنِ سِلْطَانِ

دكتور محمد مساند سلطان

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

الجانب الصوتي للوقف

في العربية ولهجاتها

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩٢ م

مطبعة الأمانة

٢٣ شارع جزيرة بدران شبرا - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، خالق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام
على من أوتى جوامع الكلم ، وأفصح من نطق بلسة الضاد ، وعلى آله
وأصحابه وأتباعه أجمعين .

وبعد :

فالوقف يعد من الدروس المشتركة بين اللغويين والنحويين وعلماء
القراءات ، وهو ظاهرة لغوية جديدة بالاهتمام والدراسة والنظر في علمها
وأسمائها ، ذلك لأنها المظهر اللغوي المقابل للوصل ؛ ولأنها ظاهرة أصيلة
وقديمة قدم اللغة الإنسانية ، ولا تقل عن الوصل شيوعاً في الاستعمال
اللغوي ؛ فأول ما ينطق الإنسان به من اللغة إنما هو عبارة عن أصوات
أو مقاطع أو كلمات موقوفة ، وأول ما يتعلم منها حروف الهجاء والأهداد
وكلاماً مبني على الوقف ، وزادة على ذلك فإن واضع الخط والزسم قد
لاحظ في وضعه الوقف دون الوصل ؛ لأن « القاعدة العربية أن يكتب
اللفظ بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه » (١) .

وقد كان اصطلاح الوقف ملائماً لدراسة العديد من مسائل اللغة ،

فالقدمات عندما أرادوا ذوق الأنشوات للتعرف على مخارجها وصفاتها وأحوالها ، إنما تيسر لهم ذلك في ظل الوقف ، قال الليث بن المقفر : « كان الخليل إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف ، ثم أظهر الحرف يقول : أب ، أت ، أج »^(١) ، وقال ابن جني في ٧/١ من كتابه سر صناعة الإعراب : « وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا ؛ لأن الحركة تعلق الحرف من موضعه ومستقره ، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعده ، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله ، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به ، فنقول : إك ، إق ، إج ، وكذلك سائر الحروف » .

يضاف إلى ذلك أن الوقف يسهم في صنع السلسلة الإيقاعية أو الموسيقى الكلامية بما يصطنعه من الفواصل بين أجزاء الكلام ، فيؤثر تأثيرا كبيرا في اعتدال نسقه ، وكثر ما كان الوقف الحسن مرشدا وهاديا إلى المعنى المقصود ، وكان الوقف القبيح مضللا عنه ، وكذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى الخطيب لما قال : من يقطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما - وقف - فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : بئس خطيب القوم أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله فقد غوى »^(٢) ، وهذا

(١) ٧/١ مقدمة لسان العرب

(٢) ص ٦ منار الهدى في بيان الوقف والابتداء

يدل على أن الوقف الحسن يفهم المعنى للراد ، كما أن إعراب الكلمات
ووضعها يؤدي إلى ذلك .

ومع تلك الأهمية لدرس الوقف وعناية السلف بمسائله في أبواب خاصة
أو في كتب بأكملها ، فقد قَدَّت عناية الباحثين من المحدثين بتلك الظاهرة ،
فلم يقتصروا بالبحث والنظر في كتاب مستقل ، وإنما عرضوا لبعض
مسائلها في ظل دراسة للظواهر الأخرى ، وقد لاحظ أحد رواد علم اللغة
في العصر الحديث وهو الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله - أن
المدرسين « يهتمون عادة هذا الباب الجليل الشأن ، ويعتبرون به موقفاً ،
دون نظر فيه أو تمحيص » (١) ، ولذا فقد خصص لدراسته مساحة لابأس
بها في كتابه (من أسرار اللغة) ، وعرض لبعض مسائله في مواضع
أخرى من كتبه ، ورغم ذلك فما زال الباب - من وجهة نظرنا - مفتوحاً
للدراسة ، وما زالت مسائله محتاجة إلى التفسير ، لا سيما من الناحية
الصوتية ، ولذا فقد ركزت في دراستي هذه « على الجانب الصوتي للوقف
في العربية ولهجاتها » وجعلته عنواناً لها .

وقد غلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي التفسيري حسب اقتضاء
الموضوع .

وبعد : فالله تعالى أسأل أن يجعل حملي هذا خالصا لوجهه ، وأن
ينفع به ، كما أطلب منه العون والسداد ، وأرجوه التوفيق ، واستمد
منسه الحول والقوة ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ،
وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وهو حسبنا
ونعم الوكيل .

للؤلف

ذكفرو أحمذ طه حسانين سلطان

الفصل الأول

التعريف بالوقف

معنى الوقف :

جاء في المقاييس لابن فارس : الواو والقاف والقاء أصل واحد يدل على تمسك في شيء ثم يقاس عليه (١) . والوقف مصدر قولك وقفت الدابة ، ووقفت الكلمة وقفا ، وهذا مجاوز (٢) ، فإذا كان لازما قلت : وقفت وقوفا (٣) . وأوقف : سكت ، وعنه أمسك وأقلع ، وليس في نصيب الكلام أوقف إلا لهذا المعنى (٤) ، وحكى الشيباني : كلمتهم ثم أوقف عنهم (٥) ، أى سكت .

ومن ذلك ندرك أن معاني الوقف في الوضع النحوي تدور حول الكسب والسكرت ، والإمساك ، والإقلام ، وقد تدرج جميعها تحت قولهم :

(١) ١٣٥/٦ المقاييس

(٢) مجاوز أى متعد

(٣) ٤٨٩٨/٦ لسان العرب

(٤) ٢٠٥/٣ القاموس المحيط

(٥) ١٥٦/٣ الجمهرة لابن دريد

الوقف في اللغة الحبس ، أو السكف عن الفعل والقول^(١) .

والوقف معان في الاصطلاح يختلف باختلاف العلوم ، فهو عند الفقهاء :
حبس الدين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة . وعند المروزيين :
إسكان الحرف السابع المحرك ، كإسكان تاء مفعولات ، لتعسير إلى
مفعولات ، وسمى ذلك وقفا ؛ لأن حركة آخره وقفت أي جهست عن
الحركة^(٢) .

أما علماء النحو فقد عرفوا الوقف بما يأتي :

١ - قطع النطق عند آخر الكلمة^(٣) .

٢ - قطع الكلمة عما بعدها^(٤) .

٣ - قطعها عن تحريك آخرها^(٥) .

وعرفه ابن الجزري - وهو يمثل القراء - بقوله : الوقف عبارة عن قطع

(١) ٧٧٤ كتاب التعريفات للجزجاني ، ص ٨ منار الهدى في بيان الوقف

والإبتداء

(٢) السابق من التعريفات ، ٣١٠ مدجم مصطلحات النحوي والصرف

د. محمد حيازة

(٣) ٢٢٨/٣ شرح التصريح على التوضيح ، ١٧٥/٢ جاشية الخطري

ابن عقيل

(٤) ٣٠٦/٢ المناهج الجكافية في شرح الشافية

(٥) السابق

الصوت على الكلمة زمنا يقتبس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه ، أو بما قبله . لا بنية الإعراض ^(١) ، وهو لا يأتي في وسط كلمة ، ولا فيما اتصل رسماً ، ولا بد معه من التنفس ^(٢) .

فلهذا القراءات - كما هو ظاهر من كلامهم - يقيدون الوقف بزمن يتسع للتنفس الذي هو عبارة عن إدخال الهواء إلى الرئتين ليستريح الغارِىه ويريح أعضاء نطقه ، ثم يستأنف القراءة ، وإذا لم يتحقق الأمران معا : التنفس واستئناف القراءة فلا يسمى قطع الصوت وقفاً ، وإما يسمى مع فقد التنفس والاستراحة « سكتة أو صمته أو وقفة » ^(٣) ، كما يطلق عليه « قطعاً » ^(٤) في حال نوبة الإعراض الكلى عن استئناف القراءة .

والنوعيون لم ينصوا صراحة على هذين التهديدين ، لكن شرط التنفس يفهم بطريق الأزود من قولهم الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة ، أى لإنهاء الصوت ، وكذا يفهم من تعريفهم إياه بأنه قطع الكلمة عما بعدها ، أى فصل أصواتها عن أصوات الكلمة التي بعدها ، أما التعريف الثالث فلا يفهم منه اشتراط التنفس ، فقد لا يحرك آخر الكلمة مع عدم انقطاع الصوت وعدم التنفس ، وذلك كما في قول الشاعر :

(١) ٢٤٠/١ النشر في القراءات العشر ، ويقارن مع ص ٨ منار المبدى

(٢) ١٠٠ ، ٦١ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر

(٣) ينظر ٢٤٠/١ النشر ، ٢٩٦/١ الحجة في حال القراءات السبع ، ١٩٥

المختار من كتاب علم الصوتيات

(٤) ٢٣٩/١ التبصير في القراءات العشر

فاليوم أشرب غير مستعذب إنما من الله ولا واغل

وقول الآخر :

سهروا بلى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فاشترىكم العرب

فالعلان المضارعان الجردان من عوامل الجزم « أشرب - نعرفكم »
 قطع آخرها عن الحركة ، مع عدم انقطاع الصوت وعدم التنفس ، ويسمى
 ذلك عند البعض وقفاً ، قال ابن الجزرى : « وقد جرى المتقدمون على تسمية
 السكون وقفاً »^(١) ، وذلك يشمل كل سكون ، فينتطبق على السكون الذى
 هو علامة على جزم الفعل ؛ « لأنه انقطاع الحرف عن الحركة ومد الصوت
 بها للإعراب »^(٢) ، لكن الأغلب والأكثر هو استعمال الوقف بمعنى البناء
 على السكون ، وذلك يفهم من عبارة السكتاب لسيهويه : « هذا باب مجارى
 أواخر الكلم من العربية ، وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر
 والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف »^(٣) ، ثم أوضح ذلك
 بالمثال فقال : « والوقف نحو : من وكم وقط وإذ »^(٤) ، ثم قال أيضاً :
 « والوقف قولهم : اضرب ، فى الأمر »^(٥) .

(١) ٢٠٣/١ التنويع فى القراءات العشر ، وانظر ص ٨٣ إحياء النحو

(٢) ٤٥/١ سر صناعة الإعراب

(٣) ١٢/١ الكتاب

(٤) ١٥/١ الكتاب

(٥) ١٧/١ الكتاب

فالكلمات المذكورة موقوفة ، أى مبنية على السكون ، وإنما كانت كذلك لأنها مقطوعة عن الحركة ، لكن هذا النوع من الوقف لا أى الذى بمعنى البناء على السكون لا يلزم فيه إنهاء الصوت عند هذا الساكن ولا يلزم التنفس بعده ، ولا ينطبق عليه حد الوقف الذى تقتضاه عن ابن الجزرى ، ولا يدخل فى التعريفين الأولين اللذين ذكرناهما عن النحويين ، ولذا كان تعريف ابن الجزرى للوقف باعتباره مظهراً كلفياً مقابلاً للوصل أدق من تعريفات النحويين له ، وعبارة النحويين الأولى والثانية أدق بكثير من الثالثة .

مصطلحات ذات صلة بالوقف « السكت » :

أولاً : عند اللغويين :

يفهم مما ورد فى القاميس لابن فارس أن السكت يكون مرادفاً للوقف فى المعنى ، وذلك يؤخذ من عبارته : « السكت والسكاف والتاء [أصل] يدل على خلاف الكلام »^(١) ، ويوافقه فى ذلك ابن منظور فهول : السكت والسكوت : خلاف النطق ، وقد سككت يسكت سكوتا إذا صمت ، والاسم من سكت : السكته (بفتح السين) ، والسكته (بضم السين) عن النحائي

(١) الوقف بمعنى البناء على السكون قليل الدوران والشيوخ فى الاستعمال ، انظر كلام ابن عقيل فى هذا [وتعليق الشيخ الحضرى عليه] فى ١٧٨/٢ حاشية الحضرى على شرح ابن عقيل

(٢) ٨٩/٣ المقاميس

ويقال : تسكلم الرجل ثم سكنت بغير ألف (أى ثلاثياً) فإذا انقطع كلامه فلم يتسكلم قيل : أسكت ، وأنشد :

قد رايتني أن السكرى أسكتنا
لو كان معنونا بنا لهيئنا (١)

وهذا معناه أن مصدر الثلاثى وهو السكوت يرادف الوقف ، وأن مصدر الرواعى أى الإسكات يفهم معنى انقطاع الكلام والانصراف عنه للمرة كأنصراف السكرى عن التمهيت (٢) لكن ما نقله صاحب اللسان عن ابن الأثير في نفس المادة يفهم أنه لا فرق بين السكوت والإسكات ، إذ جاء في الحديث « ما تقول في إسكاتك ؟ » قال ابن الأثير : هى إغالة من السكوت ، معناه سكوت يقتضى بعده كلاماً أو قراءة مع قصر المدة (٣) .

إذن معنى السكت أو السكنة عند اللغويين : خلاف الكلام أو خلاف للنطق ، ومعنى الإسكات : انقطاع الكلام والانصراف عنه ، مع نية عدم استئنافه كما يفهم من الرجز المذكور ، أو على نية الاستئناف كما قال ابن الأثير .

(١) ٢٠٤٦/٣ د سكت ، لسان العرب

(٢) التمهيت مصدر تهيت به : صوت به وصاح ودعاه ١٠٤٣/٢ المجموع الوسيط ،

(٣) ٢٠٤٦/٣ ٢٠٤٧٤ لسان العرب

وإذا تذكرنا ما قلناه سابقا عن الجهرة « وحكى الشيباني : كلهم مم
أوقفت عنهم » أى سكت ، وما ورد في القاموس « وأوقف : سكت » ،
استطعنا أن نقرر أن السكت والوقف مترادفان عند اللغويين ، ويشاركهما
في المعنى السكوت والسكنة والصمت ، وكذلك الإسكانة على رأى
ابن الأثير .

ثانيا : عند القراء :

قال ابن الجوزي : « والسكت : هو عبارة عن قطع الصوت زمنا
دون زمن الوقف عادة من غير تنفس »^(١) .

ويضمهم من ذلك أن السكت والوقف يفتقران في عدة أمور :

١ - الزمن الذى يطول مع الوقف ويقصر مع السكت ؛ وليس هناك
نص صريح يشير إلى مقدار الزمن مع الوقف أو السكت ، وإنما « يعلم ذلك
بالعادة عرف القراء »^(٢) .

٢ - التنفس مع المهلة الذى يسمح به مع الوقف ، ولا يسمح به مطلقا مع
السكت حسب المشهور من مذاهب القراء .

٣ - الصحيح أن السكت مقيد بالسمع والنقل ، فلا يجوز إلا فيما
صحت الرواية به لمضى مقصود بذاته^(٣) .

(١) ٢٤٠/١ النشر في القراءات المعسر

(٢) ٢٤٢/١ السابق

(٣) ٢٤٣ السابق

٤ - حكى عن أبي عمرو أن السكت، جائز في رموس الآية، مطلقا، حالة الوصل لقصد البيان^(١).

٥ - السكت اصطلاح القراء على تسميته : وقفة يسيرة أو خفيفة ، أو وقفة ، أو سكتة يسيرة أو خفيفة أو قصيرة ، أو السكت بدون مهلة ، أو السكت بدون تنفس^(٢).

٦ - السكت : يكون في آخر الكلمة كما في الآية « قالوا يا ويلنا من بشنا من مرقطنا »^(٣) ، ويكون في أثناء الكلمة كما في سكت حمزة على الساكن الذي قبل الهمز في نحو « الأرض - الأنعام »^(٤)

وخلاصة القول أن السكت يرادف الوقف في عرف اللغويين ، ويختلف عنه في اصطلاح القراء ، وهو عديم حالة من حالات الوصل .
وظيفة السكتة أو الصمته أو الوقفة :

الصمته مصطلح صوتي يستخدمه بعض المحدثين للدلالة على معنى السكت أو السكتة بالمفهوم الذي ذكرناه وتقلناه عن ابن الجزرى «والصمته

(١) ٢٤٠/١ النشر في القراءات المهر

(٢) تراجع ٢٤٠/١ - ٢٤٣ من النشر

(٣) الآية ٥٢ من سورة ياسين

(٤) ينظر ص ٦١ لمصنف فضلاء المهر

تختلف عن الوقفة^(١) في أن الأولى أقصر زمنا من الثانية ، وأنها غير مصحوبة بتنفس ، وأنها قد تحدث على حدود كلمتين ، أو في داخل الكلمة الواحدة ، وتقع في الشعر وفي الكلام^(٢) ، وتؤدي العديد من الوظائف التي عرض لها القدماء والمحدثون على حد سواء ، ومنها :

(أ) الدلالة على تحقيق الهمز ، قال أبو علي الفارسي « كان حزة يسكت على الياء من شيء قبل الهمزة سكتة خفيفة ، ثم يهز فيقول : شيء قدير ، وكذلك يسكت على اللام من الآخرة ، والأرض ، والأنبياء وما أشبه ذلك ، وغده من القراء يصل الياء من شيء بالهمز ، واللام من الأرض وأخواتها بالهمز بلا سكتة .

والحجة لحزة في ذلك أنه أراد بهذه الوقفة التي وقفها لتحقيق الهمزة وتبيينها ، فجعل الهمزة بهذه الوقفة التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز معها إلا التحقيق ، لأن الهمزة قد صارت بالوقفة مضارعة للابتداء بها ، والابتداء بها لا يجوز تخفيفها ، ألا ترى أن أهل التخفيف لا يخففونها مبدأة فكذلك هذه الوقفة آذنت بتحقيقها لموافقها بها صورة ما لا يخفف من الهمزات^(٣) .

(١) المراد بالوقفة في هذا النص ما يضاف للوقف وليست مرادفة للسكتة أو السكت

(٢) ص ١٩٥ المختار من كتاب علم الصوتيات

(٣) ٢٩٦/١ الحجة في علل القراءات السبع

فالوقفة هنا مصطلح صوتي مرادف للسكت أو السكتة ، وقد أدت وظيفة صوتية ، من حيث إنها قد أثرت على السياق الصوتي الذي وردت فيه ، فجملة الهمزة بعدها على صورة لا يجوز معها إلا التحقيق .

(ب) السكتة تقوم بدور واضح في تحديد أركان الجملة أو الأسلوب ؛ ففي الحديث النبوي « نحن معاشر الأنبياء لانورث » نجد السكتة الموجودة بعد الضمير (نحن) وبعد كلمة (الأنبياء) تبين بوضوح أن كلمة (معاشر) منصوبة على الاختصاص ، ولو لم تكن السكتة موجودة توهمنا في هذه السكتة الإخبار حين البدء وفهل أن نضل إلى النهاية ، وذلك لإمكان تسليط العامل حينئذ ، فيقال : نحن معاشر الأنبياء ، كما يقال نحن لانورث وقد اندفع ذلك الاحتمال القائم بالعنفيم الحاصل من خلال السكتة على الضمير وعلى المنصوب على الاختصاص (٢١) .

فالسكتة هنا قد أدت وظيفة نحوية ، وساعدت في عدم التماس للفعول به بالخبر ، ودلت على فعل الاختصاص المحذوف .

(ج) وهي أيضا تقوم بتحديد أنماط الجمل والمعارف ، يقول الدكتور كمال بشر موضحاً ذلك بالمثل (محمد الصغير) : هذه العبارة قد تكون مبتدأ وخبراً ؛ أو مبتدأ وصفة ، فإذا ما أخذنا النواحي الصوتية في الاعتبار أمكننا تفريع هذه العبارة إلى نموذجين مختلفين نظماً وإعراباً ، هكذا :

اسم معرفة + إمكانية السكنة + صفة معرفة + نعمة هابطة .

اسم معرفة + استحالة السكنة + صفة معرفة + نعمة صاعدة .

فعل الأول تكون العبارة (عمد الصغير) جملة من مبتدأ وخبر ، وبها تم الكلام ، وأداة فائدة يقضيها السياق ، وعلى الثاني تكون العبارة مبتدأ وصفة فقط ... وهكذا نرى أن الفاصل في هذا التفريق هو إمكانية السكنة بين عنصرى العبارة في الحالة الأولى ، وعدم إمكانيةها في الحالة الثانية (١) .

(د) ويلحق بما سبق أنه يمكن من طريق السكنة التمييز بين اللمت الاصطلاحي وبين اللمت للقطع ، فإذا لم تكن هناك سكنة أو إمكانيةها بين اللمت والمنعوت فاللمت واجب الإنع ، وإذا وجدت هذه السكنة أو أمكن وقوعها فاللمت واجب القطع (٢) .

(هـ) ويمكن بتلك السكنة أيضاً دفع إيهام خلاف الفصوص ، والاستغناء عن الواو التي اعتز بها علماء الهلابة في مثل قوامهم (لا وأيد الله أمير المؤمنين) ، وذلك بأن تقع أداة النفي بسكنة ، فتكون جملة بذاتها ، ثم نعمة بالجملة الأخرى بدون الواو ، ويمكن الإشارة إلى ذلك

(١) ص ٢٤٨ علم اللغة العام - القسم الثاني الأصوات مع بعض اختصاره

(٢) ينظر ٢٥٠ - ٢٥٣ من السابق

في الكتابة بوضع نقطة بعد أداة النفي ، هكذا « لا . أيد الله أمره المؤمنين » (١) .

(و) وفي بعض الأحيان تنحصر وظيفة الحكة أو الصعقة في الجانب النفس ، « فتكون عن طريقها مواقف من التوتر ، تلك التي تذب من التكلم إلى السامعين فتؤثر فيهم » (٢) ، ويمكن أن تتمثل ذلك في قراءة الحسن « بثلاثة آلاف » (٣) و « بخمسة آلاف » (٤) « يسكان هاء ثلاثة وخمسة فيهما ، يقول أحد الباحثين معلنا على القراءة ومعللا لها : « أكاد أستمع في هذه القراءة ضربا من التأكيد على هذا العدد الضخم ، فالروية في النطق يتيمها وقف على العدد ، فتتطلع النفس إلى تمييز هذا العدد ، فباتي المضاف إليه بعد ذلك وقد تهافت له النفس ، فيمكن منها تمسكنا لا يتأتى مع غير هذه القراءة » (٥) .

ومن غير شك فإن ما استشره الباحث لا يتجاوز أن يكون سكتة أو صمعة على هاء ثلاثة وخمسة في الآيتين اللتين قرأهما الحسن ؛ لأن الوقف

(١) ينظر ٢٤٨ - ٢٤٩ من السابق

(٢) ص ١٩٦ المختار من كتاب علم الصوتيات

(٣) آل عمران ١٢٤

(٤) آل عمران ١٢٥

(٥) ينظر ١٢٢/٢٩ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نقلا عن ص ٣٧٦

قرينة العلامة الإعرابية - للدكتور محمد حماسة عبد الطيف

الذى يصاحبه التنفس والإسواحة ممتنع (١) وقوعه على المضاف في حالة الاختيار ، وقد أعقبت تلك السكتة تمكن التمييز في أذهان السامعين بما تمكن ، وكان لها أجل الأثر في نزول السكينة في قلوب المؤمنين ، وفق ثقتهم بنصر الله .

الوقف ظاهرة قديمة :

لا يشك في أن اللغة العربية - كثيرها - كانت في مراحلها الأولى لغة صهارة من أصوات أو مقاطع صوتية يشار بها إلى الأشياء المحسوسة ، فالإنسان البدائي كان إذا رأى الغراب قال « غاق » مقلداً صوته ليدل به عليه ، ومعنى ذلك أنه ينطق الكلمات مفردة موقوفة عليها في تلك المراحل الأولى ، وهذا الافتراض يتأكد بشهادة وسماع لغة الطفل الذي يحاول النطق بلغة من يقومون على تربيته ، فيخرجها أصواتاً فقاطع صوتية ، فالكلمات موقوفة ، ومع تعاور جهازه للنطق وزيادة خبراته تزداد مهاراته اللغوية ، فيستطيع أن يركب الجمل القصيرة الطويلة ، أى ينتقل بلسنته من حال السكينة للمفردة للوقوف عليها إلى حال الجملة أو الجمل للركبة ذات الكلمات الموصولة .

وهذا القدر يوحى بأن ظاهرة الوقف على المقاطع الصوتية أو على الكلمات قديمة قديم قدم اللغة ، وليست مظهراً طارئاً وجد في مرحلة دون مرحلة أخرى ، بل ربما كانت كلمات اللغة في مرحلة من مراحلها الأولى لا تنطق إلا موقوفة ، ثم ظهر الوصل عندما بدأ الإنسان يركب

(١) ينظر ص ١٧ من الهدى في بيان الوقف والابتداء

كلماته في جمل وعبارات مفيدة ؛ ذلك لأن وصل الجمل وتركيبها مظهر من مظاهر الكمال والنضوج اللغوي .

ولا يظن ظان أننا بذلك التصور لتاريخ وقف الكلمات ووصلها نطمئن في وجود الإعراب ، كما ذهب إلى ذلك قطرب^(١) للتوفى ٨٢٠٦ ، ومن وافقه من المحدثين^(٢) ، لأن ما تخيلناه من بدء اللغة الإنسانية في شكل مقاطع وكلمات موقوفة إنما يرجع إلى أزمان سحيقة موشة في القدم ، أما اللغة العربية التي وصلت إلينا نماذج من شعرها ونثرها فتتمثل فيها الظاهرتان على حد سواء ، ظاهرة الوصل التي تظهر في المحافظة على حركات الإعراب ، ونهايات الكلمة في داخل الجملة أو الجمل للنطوقة بنفس واحد ، وتتمثل فيها أيضاً ظاهرة الوقف التي تعني التخلص من حركات الإعراب ، أو إحداث التغيير في أواخر الكلمة الواقعة في نهاية الجملة أو الجمل للوقوف عليها .

معنى الوقف من الناحية المصنوية :

الوقف يرتبط عضوياً بالرفعتين ونشاطيهما ، فهما يمثلان الهواد في عملية التشنيق ، ثم تبدأ عملية التزير ، ويستغل الهواد الخارج من الرفعتين في إخراج سلسلة متصلة من الكلمات والجمل للوصول ، حتى إذا نفذ الهواد الخارج من الرفعتين حدثت عملية الوقف .

(١) ينظر ص ٥١ إحياء النحو للاستاذ إبراهيم مصطفى

(٢) ينظر ص ٢٢٠ من أسرار اللغة د: إبراهيم أنيس

وقد تحدث تلك العملية بعد أن يتخذ جزء من هواء الزفير ، وفي هذه الحالة ، بكل الواقع زفيره بإخراج للتبقى منه الذي لم يستغل صوتياً ، ثم بماود الشهيقي ، وهكذا دواليك .

وليس هناك من فرق بين عملية الوقف في الحالتين إلا حدوث الوقف اضطراراً في الحالة الأولى ، ووقوعه اختياراً في الحالة الثانية .

وهذا ما أشار إليه العلماء في كتبهم عندما تحدثوا عن الوقف الاختياري والاضطراري ، وأرجعوا ذلك التقسيم إلى تمام لامي وعدم تمامه ، قال ابن الجزري « وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري ؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا ، فإن تم كان اختيارياً ، وإن لم يتم كان اضطرارياً وهو المصطلح عليه بالفصح »^(١) وهنا نراه قد ربط الاختيار بتمام الكلام لا بسمة النفس ، وقرن الاضطرار بعدم تمامه وليس بضيق النفس ، لكنه لا يخفى أن اتساع النفس يتيح الفرصة لإتمام الكلام والوقف الاختياري ، أما ضيق النفس فقد يصادف تمام الكلام وقد يوافقه هدم الإنتمام ، فيفقد ذلك إلى الوقف الاضطراري ، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري في موضع آخر ، فقال « فإنه حيث اضطر القاريء إلى الوقف على شيء () باعتبار قطع نفس أو نحوه من تعليم أو اختيار جازله

الوقف بلاخلاف» (١)، فالناحية المنطوقية لوحظت في إنشاء الوقف، لاسيما الوقف الاضطرابي .

الوقف ظاهرة صوتية تشكيلية :

الوقف ظاهرة أصواتية خاصة بموقع معين، وهو نهاية الكلمة للوقوف عليها، ولذا يميز عنها بعض العلماء بأنها « موقعية النهاية » (٢).

وهو ظاهرة أصواتية تشكيلية، لأن في بحثها « دراسة لسفوك الأصوات في الموقع طبقا لما يقتضيه هو » (٣).

وقد لاحظ القدماء «أن الوقف يضعف الحرف» (٤) الأخير من الكلمة للوقوف عليها، ولذا فهو بحاجة إلى تقوية، ويتم ذلك من طريق إلتحاق ذلك الحرف صوتا أو صوتيا، فإذا كانت «النهاية للوقوف عليها صوتا من أصوات اليمين القصيرة أو الطويلة تمت تلك التقوية بهاء السمكت فالحا، وذلك كما في الوقوف على ياء التثنية للفتوحة في نحو « كتابه، وحسابه، ومالية، وسلطانية »، وكما في نحو « واغلامه، ووازيداه، واغلامهوه، واغلامهيه »، قال ابن جني : « وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت

(١) ٢٣١/١ السابق

(٢) ١٤٦ مناهج البحث في اللغة د. تمام حساني

(٣) السابق

(٤) ٢٢٨/٢ المجموع المصنوع لابن جني

وتوفيقه ليتد ويقوى في السمع ، وكالوقوف عليه . يضيف الحرف ألحقت الماء ،
لجمع الحرف حشوا فيبين ولا يخفى ^(١) .

ولعل السر في ذلك هو أن الجهاز النطق عند إخراج الحركات يكون
مفتوحا ، ويسمح للهواء بالمرور فيه دون عوائق ، وهذا معناه أن صوت
اللين إذا كان في آخر الكلمة تهدد بسرعة مع الهواء الخارج بكمية كبيرة ،
فهبدو ضعيفا خفيا ، ولذا أنشأ الوقف ماء السكت لتقوية الحركة أو صوت
اللين السابق عليها ، لسكونها صوتا احتكاكيا يضيق مجرى الهواء ولا يسمح
بمخرجة دفعة واحدة .

وإذا كان الحرف الموقوف عليه صامتا فإن تقويته تتم عن طريق صوت
ينشئه الوقف أيضا يقول ابن جني : « فقد نجد من الحروف ما يتممه في الوقف
صوت ، وهو مع ذلك ساكن ، وهو الفاء والهاء والسين والصاد ونحو ذلك ،
تقول في الوقف : اِفْ ، اِسْ ، اِصْ .. » ثم يقول : فإن هذا الصوت
اللاحق للقاء والسين ونحوهما ، إنما هو بمنزلة الإطلاق في الطاء ، والتسكير
في الراء ، والنفث في الشين ، وقوة الاعتماد في اللام ^(٢) ، وواضح من
المقارنة أن الفاء والسين والصاد السواكن قد اكتسبت القوة بذلك الصوت
اللاحق من وقوهما ساكنة موقوفة عليها ، فإذا تغير الوضع من السكون
إلى الحركة ، أو من الوقف إلى الوصل ذهبت تلك التقوية ، لأنها مرتبطة

(١) السابق من الخصائص

(٢) السابق من الخصائص

بموقعية النهاية التي للوقف ، بخلاف الإطباق والتكرير والتفشي وقوة الاعتماد فإنها صفات قوة مركبة في جسم الحرف . وليست مرتبطة بالموقع كالصوت اللاحق ، فتلك الصفات لا تفارق الحروف إذا تغير موقعها ، فالإطباق ملازم للطاء على كل حال ، وكذلك التكرير بالنسبة للراء ، والتفشي مع اللشين ، وقوة الاعتماد مع اللام ، أما الصوت اللاحق فإنه يلزم الفاء والسين والصاد في موقعية النهاية في سياق الوقف فقط ، فإن حدث تهيؤ فيها نبع ذلك انتفاص الصوت اللاحق أو زواله تماما ، يقول أبو الفتح في موضع آخر : « أقوى أحوال ذلك القصويت عندك أن تقف عليه ، فتقول : إسن ، فإن أنت أدرجته انتقصه بضمه ، فقلت أصبر ، فإن أنت حركته اختزمت الصوت اليقنة ، وذلك قولك : صبر ، فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت اليقنة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج العاكن يبقى عليه بضمه » (١) .

والأصوات الصامتة إذا وقعت في سياق الوقف لم تسكن على درجة واحدة في حصر الصوت ، فبعضها يسكن الحصر معه تماما ، أى ينحسب الهواء الخارج معه انمحاسا تماما خلف أعضاء النطق التي تشارك في إخراجها ، وذلك في الحروف الشديدة كالطاء والقال ، وأحيانا يسكن الحصر بدرجة أقل كما في الحروف المتوسطة كاللام ، وآونة تقل درجة الحصر حتى يتبع الصوت الحرف كما في اللشين والصاد ، ويسكاد يتمد الحصر في ألف للد

ولأنه وواوه ، حيث لا يكون هناك حصر ولا ضغط بالمره ، كل ذلك لا نقيينه بصورة جلية واضحة إلا في سياق الوقف (١) .

هذا ولا يمكننا أن نفعل ارتباط الوقف من الناحية التشكيلية ، فنظر في المقاطع الأخيرة من الكلمة للوقوف عليها ، وملاحظة ما يحدث فيها من تغيير ، فالقطع الأخير من موقية النهاية فلما بقي على حاله في الوصل دون تغيير يلحقه ، ومن بين تلك الحالات القليلة للقطع الأخير من الفعل للماضي المحتوم بقاء التانيث ، كما في الآية « قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت » (٢) ، فالقطع الأخير وهو عبارة عن (س + ع + س) ينطبق بصورة واحدة في الوصل والوقف ، وربما يكون الذي منع من التنوير في ذلك الموضع كون للقطع الموقوف عليه مغلقا ، ومعروف أن اللغة العربية تميل (٣) بصفة عامة إلى اللقاطع للناقطة .

وقد عبر المحدثون عن ذلك بقولهم : إن اللسان العربي ينفر من توالي أربعة مقاطع متعركة فيما هو كالكلمة ، ولكنهم أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة فيما هو كالكلمة مثل « استفهمتم » (٤) . يضاف إلى ذلك

(١) إراجع ١٧٤/٤ - ١٧٥ من الكتاب ، ٧ ، ٨ من الصناعة

(٢) آل عمران

(٣) ينظر ص ١٦٣ الأصوات الفوقية د. أنيس

(٤) ينظر ص ١٦٤ السابق

أن ثلاثة أرباع المقاطع المظلمة وقفية ، بمعنى أنها لا تتحقق إلا في واحدة من موقفيات الوقف غالباً أو دائماً :

- فالقطع من الشكل الرابع (س + ح ح + م) مقطع وقفي غالباً .
- وللقطع من الشكل الخامس (س + ح + م س) مقطع وقفي دائماً .
- وللقطع من الشكل السادس (م + ح ح + م س) مقطع وقفي دائماً (١)

فلحافظ على القطع المنطق أيا كان شكله في نهاية الكلمة الموقوف عليها يتفق مع القوق العربي الذي يستحسن أو يميل إلى أن يكون المقطع الموقوف عليه مطلقاً ، وقد تأكد لنا ذلك من نتيجة الإحصاء الذي أجريناه على الفواصل القرآنية باعتبارها نهايات وقفية ، فوجدنا أن المقاطع المظلمة تمثل ثمانين بالمائة (٨٠ ٪) من جملة المقاطع الواقعة في نهايات الفواصل موقوفاً عليها .

ثم إن اللامات التي في نهاية الفعل الماضي المختوم بـ تاء التأنيت جيء به لإفادة معنى خاص وهو الدلالة على تأنيث الفاعل ، فلو حدث فيه تغيير

(١) يراجع في ذلك العربية الفصحى ٤٢ وما بعدها - فليش ، ودراسة الصوت القرى ٢٦٠ ، والأصوات النغوية ١٥٥ وما بعدها ، ومناهج البحث في اللغة ١٤٢ ، ودرس في علم أصوات العربية ١٩٢ ، وعلم الأصوات تأليف المبرج محمّد شامخ م. ٢٠١ ، ودراسات في التجويد والإصوات النغوية د. عبد الحميد أبو بكرين ١٢١ ، ١٢٢

بالحذف لأدى ذلك إلى انتفاء تلك الدلالة ، وأدى إلى أن يكون المقطع الأخير (ض + ح) وهو غير مستساغ لدى القوق المربى في الوقف ، ويؤدى إلى حذف الحركة وضم الصامت إلى المقطع السابق عليه ، أى ينتهى الفعل (وضعت) إلى (وضع) ، وفى تلك الصورة الأخيرة يلتبس الفاعل للزئذ بالفاعل للذكر ، واللغة العربية تميل بطبيعتها الأدائية إلى الوضوح لا إلى الخفاء واللبس .

وهذا كله يعنى أن اللغة العربية حافظت على المقطع الأخير فأبقتة في الوقف كما كان في الوصل لعللة التي اقتضاها السياق ، وهى كونه مقطعا منفلا عنها لدى القوق المربى في الوقف ؛ وكون المحافظة عليه مأمنة من وقوع اللبس .

أما الحالات التي يتغير فيها المقطع الأخير الموقوف عليه فهى كثيرة ، فأحيانا ينقص من ذلك المقطع ، وأحيانا أخرى يزداد فيه ، حسبا يقتضى سياق الوقف ، فقد ثبت لدى الدارسين قديما وحديثا أن الكلمة العربية لا يمكن أن تنتهى بحركة قصيرة في حال الوقف ، وأنه إذا كان المقطع الأخير في الوصل عبارة عن (س + ح) فإن الوقف عليه يؤدى إلى حذف الحركة الإعرابية دائما ، ذلك « لأن الحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء ، والصبوت (أى الوقف) .. يعتبر عكس الحركة تماما ، فهينه وبين الحركة تناقض » (١) ، يضاف إلى ذلك المقطع المنتهى بالحركة القصيرة

(١) ٢٧٠ - ٢٧١ اللغة العربية معناها ومبناها

« لا يقع عليه النبر وهو في آخر الدفعة الكلامية أبدا ، وانعدام النبر في هذا المقطع يذهب الحركة في النطق .. ومن ثم تكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كهيرة باعتبارها قرينة لفظة على المعنى » (١) ، ولذا يقتضى سياق الوقف حذف تلك الحركة حذفاً كلياً في الوقف بالسكون ، فيصير الصامت وحده هو الجزء المتبقى من المقطع الأخير ، فينضم إلى المقطع السابق عليه مكوناً مقطعاً منلقاً صالحاً لأن يوقف عليه . ولتمثل ذلك في نطق الاسم الأخير من الآية « وإني سميتها مريم » (٢) ، فلى اعتبار الوصل تكون كلمة مريم مكونة من ثلاثة مقاطع هكذا :

- الأول من الشكل الثالث (س + ح + م) = مَرْ

- الثانى من الشكل الأول (س + ح) = مَـ

- الثالث من الشكل الأول (س + ح) = مَـ

أما في حال الوقف فيتغير عدد للمقاطع ، وشكل المقطع الموقوف عليه هكذا :

- الأول من الشكل الثالث (س + ح + م) = مَرْ

- الثانى وهو الأخير من الشكل الثالث أيضاً (س + ح + م) = مَـ

(١) ٢٧١ السابق

(٢) آل عمران ٣٦

وهذا معناه أن التشكيل الصوتي للكلمة في الوقف يختلف عنه في حال الوصل للملة التي اقتضاهما سياق الوقف أى أن للمادة أصبحت كالآتي :

$$\begin{aligned} & \cdot \text{الكلمة في الوصل} = (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح}) + (\text{س} + \text{ح}) \\ & \cdot \text{الكلمة في الوقف} = (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح} + \text{س} + \text{س} + \text{س}) \end{aligned}$$

وإذا كان المقطع الأخير من الكلمة التي يراد الوقف عليها مختوما بحركة قصيرة بنائية غير شبيهة بحركة الإعراب فإن سياق الوقف يقتضى المحافظة على تلك الحركة في الأعم الأغلب، ويلجأ إلى ولادة صامت بعدها لتلقى المقطع الأخير ، وكثيرا ما يكون هذا الصامت (هاء السكت) ، ولتتمثل ذلك في : كتابيه ، وحسابيه ، وماليه ، وسلطانيه ، من فواصل الآيات الترانئية : « فأما من أوتى كتابه يومئذ فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه إني ظننت أنى ملاق حسابيه »^(١) ، « وأما من أوتى كتابه يشاله فيقول يا ليتنى لم أوت كتابيه ، ولم أدر ما حسابيه ، يا ليتها كانت القاضيه ، ما أغنى عنى ماليه ، ذلك عنى سلطانيه »^(٢) . فالقسط الأخير قبل لحاق هاء السكت مقطع قصير مفتوح (س + ح) ، وهو مقطع ينفر اللوح العربي من الوقوف عليه كما أسلفنا ، فتخلصت منه اللغة الفصحى بزيادة هاء السكت

(١) الحاققة ١٩ ، ٣٠

(٢) الحاققة ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩

عليه ؛ ليصير مقطعا منفقا من الشكل الثالث (س+ح+س) وهو من المقاطع الشائعة (١) في الاستعمال ، بل من أكثرها ورودا (٢) في اللغة العربية ، وبما أنه مغاير فهو محبب لدى القوق العربى في الوقف بوجه خاص .

وهناك حالات أخرى يتشكل فيها اللقطع الأخير حال الوقف بإسقاط جزء منه والتعويض عنه بإطالة الصامت الذى قبل الجزء الساقط ، وذلك يحدث فى الاسم الرفوع المنون للوقوف عليه بالتضعيف نحو (هذا خالد) فالقطع الأخير فى الوصل هو الدال اللينة (س+ح+س) ، وعند الوقف تسقط نون التثنية وهى صامت ، وتسقط الحركة الإعرابية أيضا، ويحوض هنيئا بتشديد الدال ، ويدضم الصامتان النانجان من التشديد إلى المقطع السابق عليهما ؛ ليصير المقطع الأخير مفلقا محتوما بصامتين ٠ هكذا : (س+ح+س) ، وهو يساوى (لدا) من خالد .

ومعنى هذا أن التشكيل الصوتى لكلمة (خالد) يختلف فى الوقف عنه فى الوصل ، وهو فى الحالين هكذا :

$$\begin{aligned} \text{الكلمة فى الوصل} &= (\text{س}+\text{ح}+\text{ح})+(\text{س}+\text{ح})+(\text{س}+\text{ح}+\text{س}) \\ \text{الكلمة فى الوقف} &= (\text{س}+\text{ح}+\text{ح})+(\text{س}+\text{ح}+\text{س} \times \times) \cdot \end{aligned}$$

(١) ينظر ١٦٥ الأصوات النونية

(٢) ينظر ١٤٥ أبنية العربية فى نحو. طام التشكيل الصوتى

ومن حالات التنهير أيضا سقوط الجزء الأخير من الكلمة للوقوف عليها
والتعويض عنه بإطالة الصائت الذي قبله ، وذلك كما في الوقف على الفعل
المؤكّد بالنون الخفيفة مثلاً ، إذ يصير الفعل (اضْرِبْنَ) عند الوقوف عليه
(اضربا) والتشكيل الصوتي لمقاطع الفعل المذكور في الوصل والوقف
هكذا :

$$\begin{aligned} \text{الكلمة في الوصل} &= (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح}) \\ &+ (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) \\ \text{الكلمة في الوقف} &= (\text{س} + \text{ح} + \text{س}) + (\text{س} + \text{ح}) \\ &+ (\text{س} + \text{ح} \times \text{ح}) \end{aligned}$$

ولنا بعد ذلك أن تفسر لقولة المشهورة عن القدماء (الوقف موضع
تنهير)^(١) بأن التنهير من أجل الوقف لا يحدث على سبيل الوجوب ،
وليس بصفة دائمة ولا موحدة في كل النهايات للوقوف عليها ، فهناك نهايات
مقبولة وصلا ووقفا كما أسلفنا ، لكن التنهير هو السمة للنهاية ، وهو يشمل
- من وجهة نظرنا - كل أنواع التنهير من الحذف والزادة والتعويض ،
والإنصاف والتفوية ، وشكل للمقطع الأخير ورتبته أيضا ؛ « لأن الترتيب
للمقطع في حالة الوصل يختلف غالباً عنه في حالة الوقف »^(٢) .

وقد يمتد ذلك التنهير إلى موضع النبر أيضاً ، ما لم يكن للمقطع الأخير
من الأشكال الثلاثة الأخيرة (الرابع والخامس والسادس) ؛ فإن مساحته

(١) ٦٠/١ الحجة في علل القراءات السبع

(٢) ٣٧٣ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

البنيوية حيثئذ تسمح للنبر أن يتم على الحركة (النواة) قبل أن يتلاشى الصوت في الوقف اعتيادا على بقية المقطع^(١).

وقد لاحظ الدكتور إبراهيم أن اللهجات العربية بوجه عام تميل في حالة الوقف إلى نقل النبر من مقطعه إلى المقطع الذي قبله طالما كان المقطع الذي قبل الأخير متحررا ، فإن كان ساكنا لم يتغير موضعه في أية لهجة من اللهجات ، وقد ضرب لذلك مثلا بكلمة (خالد) التي يقع النبر فيها على للمقطع الذي قبل الأخير حال الوصل ، وهو (ل) ، فإذا وقف عليها بالسكون حسبما تغضى به طريقة اللفظ النحوية ، انتقل النبر إلى المقطع الذي قبله وهو (خا) ، أما إذا وقف على الكلمة المذكورة كما تنف قبيلة أزد السراة من أهل اليمن فإنها تصير في الوقف (خالدو - خالدو - خالدو) يحذف القنوين وإطالة الحركة الإعرابية ، ويبقى النبر في موضعه قبل الوقف ، حيث يلزم للمقطع الذي قبل الأخير (ل) ، وفي حالة الوقف بالتشديد مثلما تنف قبيلة سعد بن بكر حيث تقول (خالدّ) بتشديد الدال ، لا يبرح النبر مكانه في الوصل وهو للمقطع (ل) الذي يسكون مع الدال المشددة مقطعا من الشكل الخامس ، وهو صالح لوقوع النبر عليه في نهاية الكلمة دائما^(٢).

(١) ينظر ١٤٧ ، ١٤٨ في اللهجات العربية ، ٧٩ ، ٨٠ التجويد والأصوات

د. نجا ٢٠٣ علم الأصوات - يرتيل بالمبرج

(٢) راجع ١٤٦ وما بعدها من كتاب : اللهجات العربية

الوقف ظاهرة تستحق الاهتمام :

الوقف ظاهرة لغوية قديمة استمرت انتهاء الفويين والنحويين ، فتحدثت النحويون عنها في كتب النحو ، وخصوصا بباب مستعمل يدعى (باب الوقف) ، وقد أفردوا بالحديث سيويه في الكتاب ، ودرج على ذلك علماء النحو من بعده ، وأشار علماء اللغة إلى هذه الظاهرة في أما كن معقوفة من كتبهم ، كآبى على الفارسي وابن جني وغيرها ، وعلى علماء الفراءات بهذه الظاهرة أيضا عناية . حتى إنهم أفردوها بالحديث في كتب خاصة بها ، ومن ذلك مثلا :

- ١ - كتاب ^(١) الاعتقاد في بيان الوقف والابتداء ، لابن الجزري .
- ٢ - كتاب ^(٢) الوقف والابتداء ، لسجاوندى (محمد بن طوقور) .
- ٣ - كتاب طبقات الوقف والابتداء ، لأبى عمرو الداني (عثمان ابن سعيد) .
- ٤ - وقيل له أيضا كتاب للكتفى في الوقف والابتداء ^(٣) .
- ٥ - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، لأحمد بن محمد بن عهد الكريم الأشموني :

- (١) ذكره ابن الجردى في النشر ١/٢٢٤ .
- (٢) ورد ذكره في السابق ١/٢٢٥ - ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وفي أخبار التراث العربى ص ٤٠ العدد ٣٦ مارس ١٩٨٨ م
- (٣) ذكر الكتابان في أول كتاب المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٣ - الوقف)

- ٦ - الرشيد (١) في الوقف والابتداء ، لأبى محمد الحسن بن حلى بن سعيد الباقى .
- ٧ - المقصد للتخصيص ما في الرشيد في الوقف والابتداء ، لشيخ الإسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى .

هذا ، ولم يخل مؤلف في القراءات صغيرا كان أو كبيرا من الكلام على الوقف ، مما يدل على أهمية تلك الظاهرة ، يضاف إلى ذلك أن الوقف يقابل الوصل ، ويمثل كل منهما مظهرا مهما من مظاهر اللغة العربية ، واللم بأحدهما لا يقل أهمية عن العلم بالآخر ، ولا يفتى عنه ، فمن يعرف كيف يصل الكلمات والجل ويدرك العلاقات النحوية القائمة بينها ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول والحال والتمييز ويجر المضاف إليه .. ، حرى به أن يعرف كيف ينف الكلمات والجل ؟ ومن يستحسن الوقف متى يستفتح ؟

وقد بحث النحويون كيفية الوقف على الكلمات والجل على أساس مما وصل إليهم عن العرب الفصحاء الذين كانوا ينطقون باللغة النموذجية التي أنزل بها القرآن ، أو مما وصل إليهم عن القبائل العربية التي احتفظ لها الرواة بنماذج لهجتها توضح مناهجها في الوقف على أواخر الكلمات ، وقد أرجع بعض النحويين جملة التغيرات التي تلحق الكلمات للوقوف عليها إلى ثمانية أنواع من التنوير غالبا ، وهي مجموعة في قوله :

(١) ذكر في مقدمة المقصد للتخصيص ما في المرشد المذكور بهذه

(زيادة حذف إسكان ونقل كذا الضعيف والروم والإشمام والهدل) ^(١).

أما علماء القراءات قد أفاضوا في الحديث عن أقسام ^(٢) الوقف ومراتبها ، فصار لديهم الوقف الاختياري وهو ما يكون بعد تمام للمعنى ، ويشمل : التام ، والمكافي ، والحسن ، ويقابلها الوقف الاضطراري ، وهو المصطلح عليه بالتهويج ، وهو ما اشهد تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى ، كالوقوف على قوله (لا تقربوا الصلاة) ^(٣) وقوله (فويل للمصلين) ^(٤) وقوله (إن الله لا يستحي) ^(٥) ، فهذا ونحوه يتبع الوقف عليه لأنه يوم غير ما أراد الله تعالى ويفسد المعنى للتصويد ، ولا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه .

وقد أدرك العلماء الجوانب المهمة التي تجعل من الوقف ظاهرة جديرة بالنظر والاهتمام ، فهو ذو دور فعال في الأداء ووسيلة أدائية يستعمل بها

(١) ١٧٥/٢ حاشية الخطري على شرح ابن عقيل

(٢) ينظر ٢٢٦/١ النشر في القراءات العشر ، ص ١١. منار الهدى .

ص ٥ ، ٦ من كتاب المقصد لتلخيص ما في الموشىء ، ص ١٦٧ التجويد لعلي بن محمد القرآن - عبد الجديم صقر - ط السادسة

(٣) النساء ٤٣

(٤) الماعون ٤

(٥) البقرة ٢٦

المتكلم أن ينقل إلى السامع تأكيداً لفكرة معينة ، وأن يرسم أو يخطط لفكرة التالية لها ، وأن يصنع منها مواقف من التوتر جنائية ونفسية ، وهو بمن أم الوسائل التي عن طريقها يقسم المتكلم كلامه إلى مجموعات معنوية ، ويسهم بها في صنع السلسلة الإيقاعية »^(١) .

ويبرز الإيقاع الوقفي بصورة جلية وعملية من النظر في الأساليب المثورة المشتتة على السجع ، إذ لا بد فيها من توافق الفاصلتين أو الفواصل ، في الصامت الأخير ، ولا بد من سكونه والوقف عليه ، لاسيما عند اختلاف الحركات الإعرابية ، لأن الفرض هو للزاوجة بينها ، ألا ترى أننا لو لم نقف في قولنا « ما أبد ما فأت ، وما أقرب ما هو آت » لم يكن الكلام مسجوعاً ، ولم يحقق الفرض منه وهو تحسين الكلام^(٢) .

وليس بعيد من هذا نظم الفواصل القرآنية ، الذي يحقق بإبراز ما فيها من موسيقى قرآنية عذبة ، ولا يتم ذلك إلا بالوقف على تلك الفواصل ، ولنقرأ مثلاً الآيات الأولى من سورة الرحمن التي ختمت فواصلها بحرف الفون « الرحمن (١) علم القرآن (٢) خلق الإنسان (٣) هلله البيان (٤) الشمس والقمر بحسبان (٥) والنجم والشجر يسجدان (٦) والسماء رفعها ووضع الميزان (٧) ألا تظنوا في الميزان (٨) وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا

(١) ١٩٥ المختار من كتاب علم الصوتيات « مع تنبيه طفيف ،

(٢) ينظر ٩٥/٤ ، ٩٦ بنية الإيضاح - عبد المتعال الصعيدي

الميزان(٩) - فلنأنا نلاحظ أن الفاصلة^(١) من الآية الأولى مرفوعة، ومن
الثانية والثالثة والرابعة مفتوحة، ومن الخامسة والسادسة مكسورة، ومن
السابعة مفتوحة، ومن الثامنة مكسورة، ومن التاسعة مفتوحة، وعند
الوقف عليها تصير جميعها ساكنة، فتهرب موسيقاها، وترن في الأذن نغمة
موحدة تحملها النون الساكنة بما فيها من غنة محبة إلى النفوس.

« فالفاصلة تقع عند الاستراحة في الخطيب بتحسين الكلام بها، وهي
الطريقة التي يبين القرآن بها سائر الكلام »^(٢).

ومن الجوانب المهمة للوقف أيضا تلك الراحة النفسية التي يشعر بها
المتكلم في نهايات الجمل التي يقف عليها، وكذلك الراحة العضوية لأعضاء
خلفه التي تخرج الأصوات أولئك التي تشارك في صنع الكلام كالرئتين
والحنجرة والحجاب الحاجز وعضلات الصدر والبطن، وكما قالوا: « المقاطع التي
يتمشى إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر »^(٣)، أي تحقق له قدرا
من الراحة التي تؤثر في اعتدال نسق الكلام وتجويده وتحسينه.

ولئن كانت المعاني النحوية مرتبطة بوجود الحركات الإعرابية في

(١) لتعرف على معنى الفاصلة وتاريخ تسميتها ينظر ١٣٧/٢١ مجلة مجمع
اللغة العربية

(٢) ٥٣/١ البرهان في علوم القرآن

(٣) ٤٤ • المقصد للتخلص ما في المرشد

نهايات الكلمات الموصولة فقول "عن الضمة إنها علم الإسناد ، وعن السكسرة إنها علم الإضافة ، فإن الوقف في بعض صوره لا تستمعى عليه تلك الوظيفة ، إذ قد يستدل على الحركة الإعرابية أو الهائية ببعضها كما هو الحال في الوقف بالروم ، وعلى الضمة باستدارة الشفتين كما في الوقف بالإشمام ، وقد وصفهما بعض (٢) المحدثين بأنهما - أى الروم والإشمام - وسيلتان من وسائل التعليم ، والفرض منهما هدى الناشئين من المتعلمين إلى معرفة حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها .

وحق في حال الوقف بالسكون للتمام فقد جوز العلماء (٣) سقوط الحركات الإعرابية لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ، كما أنها يستدل عليها بالموضع أى بالسياق يضاف إلى ذلك أن العامل يدل عليها فيعرف هي به ، ولذا لم تسكن الحركات الإعرابية بحاجة إلى ما يبينها كالحركات التنوغة في اللهاج ، قال صاحب (٤) التصريح « ولا تدخل إياه السكت في نحو جاء زيد ؛ لأنه مغرب بالحركات ، وحركة الإعراب تعرف بالعامل ، فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت » .

(١) ٧٨. إحياء النحو

(٢) ٢٢٣ من أسرار اللغة

(٣) ينظر : قول في الإعراب للاستاذ محمد شوقي أمين ٦٦/٣٧ مجلة اللغة العربية

(٤) ٣٤٥/٢ شرح التصريح على التوضيح

هذا وقد حرص العلماء أشد الحرص على أن تكون الماني النحوية سليمة في حال الوقف سلامتها في حال الوصل ، فقرروا أن كل كلمة تملكت بما بعدها وكان ما بعدها من تمامها لا يوقف عليها ، فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه ، ولا على المنعوت دون نعته مالم يكن رأس آية ، ولا على للشرط دون جوابه ، ولا على للوصف دون صفته ، ولا على الراجع دون مرفوعه ، ولا على الناصب دون منصوبه ، ولا على للؤكد دون توكيده ، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه ، ولا على الهدل دون الهدل منه ، ولا على إن أو كان أو ظن وأخواتهن دون اسمهن ، ولا على اسمهن دون خبرهن ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى ، ولا على الموصول دون صلته ولا على الفعل دون مصدره ، ولا على حرف دون متعلقه ، ولا على الحال دون ذيلها ، ولا على المبتدأ دون خبره ، ولا على القسم دون جوابه ، ولا على القول دون مقوله ، لأنهما متلازمان كل واحد منهما يطلب الآخر ولا على المفسر دون تفسره ؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومعهم له ، وجاز مجرى بعض أجزاءه^(١) .

ومن غير شك أن معنى الوقف في تلك الواضع مبهمة الحرص على أن يكون المعنى سليما ، وأن تكون الدلالة واضحة في ذهن المتكلم والسامع ، وألا يؤم الكلام غير المراد ، فلا يجوز أن يوقف على شيء من ذلك في

(١) ينظر ٢٣٠/١ - ٢٣١ في التفسير ١٧ ، ١٨ من دار المبيدي في بيان الوقف والابتداء

حالة الاختيار ، أما إن اضطر المتكلم إلى الوقف على شيء من ذلك باعتباره قطع نفس أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف .

وعلى العكس من ذلك فقد يكون الوقف لازماً إذا ترتب على الوصل توهم غير المعنى المراد ، وذلك كالوقوف على (قولهم) من الآية : « فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون » (٢) ، لأن وصله بما بعده يومهم أن الجملة الإسمية (إنا نعلم) مقولة للكافرين ، وهذا خلاف المعنى المقصود ، لأنها من كلام الله عز وجل . ومثل ذلك الوقف على فاصلة الآية : « وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار » (٣) ؛ لأن وصلها بالآية بعدها « الذين يعملون العرش ومن حوله » (٤) يومهم البذل من أصحاب النار ، وذلك خلاف المعنى المقصود .

فالوقوف المحسن - إذن - له دور كبير في الإرشاد إلى البيني الصحيح كما أن إعراب البكلمات ووصلها يؤدي تلك الوظيفة .

الفصل الثاني

الوقف بالسكون

أصل الوقف بالسكون :

السكون أحد الأوجه التي يوقف بها على الكلمة العربية ، بل هو أهم هذه الأوجه جميعاً وأكثرها شهرة ، يدلنا على ذلك واقع اللغة المنطوقة والمكتوبة على حد سواء ، بمعنى أننا لو أحصينا الوقوف لثال للقرآن الكريم أو محاضر أو خطيب أو قاري لنشرة أخهار مثلاً ، لوجدنا أن أكثر وجوه الوقف شهرة هو الوقوف بالسكون ؛ ذلك لأن انقطاع النفس ، وقوة التعمير وسلامته ، يقتضي الوقف بالسكون كما هو ملموس نطقاً (١) .

وكذلك لو أجرينا إحصاء على نص نرى مكتوب كالقرآن الكريم ، واعتبرنا أن كل فاصلة من فواصل موضع الوقف ، وبخاصة أن « الوقف على رهوس الآي سنة متبعة » (٢) ؛ لما ورد في حديث (٣) أم سلمة رضي الله تعالى عنها من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية - لوجدنا أن نسبة الوقوف بالسكون تصل إلى أكثر من (٨٠ ٪) من

(١) أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي

(٢) ص ٦ منار الهدى في بيان الوقف والابتداء

(٣) ينظر تمام الحديث ٢٢٦/١ النثر في القراءات العشر

جلة القواصل ، وقد قال ابن الجزرى : أعلم أن من عادة القراء أن يفتوا على أواخر الكلم المتحركة فى الوصل بالسكون لا غير ، لأنه الأصل ^(١) ، وإنما كان كذلك « لأن لغة العرب أن لا يوقف على متحرك ، ولأنه أخف ، والوقف موضع تخفيف » ^(٢) .

التعريف بالسكون :

السكون هو المصطلح للقابل للحركة ، وهو ليس بصوت ، وإنما هو علامة عديمة على خلو الصوت الصامت من الحركة ، ولذا فقد جعلوه علامة على جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر نحو « لم يكتب » أى علامة على خلو آخر الفعل المجزوم من الحركة ، فالسكون إذن يراد به عدم تحريك الحرف ^(٣) .

هذا ومع صفته الصوتية العدمية ، فإنه يؤدى وظيفة مماثلة للحركة التى لها صفة وجودية ، فكما جعلوا الضمة علامة على الرفع ، والفتحة علامة على النصب ، والكسرة علامة على الجر ، جعلوا السكون علامة على الجزم ، ولا فرق بين الثلاثة وبينه إلا فى أنها علامات وجودية ، وهو علامة عدمية .

إذن يمكن تعريف السكون بأنه علامة عدمية تؤدى وظيفة صوتية .

(١) ٧٥ تحبير التيسير فى قراءة الأئمة العشرة

(٢) ٢٦٦ إيراد المعانى من حرر الأمانى

(٣) ١٥٢ من معجم مصطلحات النحو والصرف

أو كما قيل « السكون وحدة في النظام الصوتي للغة العربية يقف في مقابل الحركة أيًا كانت هذه الحركة ، فتحة كانت أو كسرة أو ضمة ، فتسكون بينهما قيمة خلافية ، فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف » (١) .

ولذا صلح السكون أن يكون علامة على الوقف ، ولم تصلح لذلك الحركات الثلاث ؛ لأن الوقف - كما بينا في الفصل الأول - يدل على انتهاء النطق وانقضائه ، أو بعبارة أخرى الوقف هو أول مرحلة انعدام النطق والصوت ، أي يمثل « موقعية النهاية » (٢) ، فاختاروا العلامة المدمية - السكون - ليدلوا بها على أول انعدام النطق .

ومن هنا يصح أن نقول : إن الوقف في أكثر حالاته شعوعاً أمر عديم ، وعلامته عديمة ، أما الوصل فهو أمر وجودي ، وعلاماته - أي الحركات - وجودية أيضاً .

ولعل هذا ما أراده الدكتور تمام حسان حين أرجع ظاهرة الوقف إلى « كراهية توالي الأضداد أو كراهية التناظر » (٣) أي تناظر الوقف والحركة أو تضاد الوقف والحركة ، من حيث إن الحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء ، والوقف هكس ذلك تماماً .

(١) ص ٢٩٥ اللغة العربية معناها ومنها ما

(٢) ص ١٤٧ مناهج البحث في اللغة ط ١٩٥٥ م

(٣) ص ٢٧٠ اللغة العربية معناها ومنها ما ط ١٩٧٩ م

ولما كانت الحركات الثلاث توصف جميعا بالانطلاق ، حيث لا يدورها
 هاتق في مجرى الحلق والقم ، وتوصف بكونها مجهورة ، كان المبدأ الذي
 يتحمله الجهاز الناطق في إنتاجها متقاربا ، وصار من المقول أن يتجه الناطق
 إلى التخلص منها دون تفرقة بينها في موقعية النهاية ، ويستفيض عنها بتلك
 القيمة اختلافية المسماة بالسكون ، التي تتواءم مع الغرض العام من الوقف ،
 وهو تحقيق الراحة المضوية لجهاز النطق ، والراحة النفسية للمتكلم .

لوقف على الاسم الصحيح والآخر غير المؤنث :

أولا : الوقف على غير للنون :

لم يختلف الناطقون باللغة العربية في أن الاسم المذكور يجوز الوقف
 عليه بالسكون إذا كان غير منون مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ،
 ولا يخرج تعليل ذلك عما قدمناه منذ قليل من اتجاه الناطق إلى إسقاط
 الحركة والتخلص منها لسكونها مظهرا من مظاهر الاستمرار في الأداء ،
 في حين أن الوقف موضع راحة ، وفي ذلك نوع من التنافر ، ولذا أسقطت
 الحركة .

والمر في سقوطها هو أن الحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلامية
 لا بد لقطعها أن يكون من نوع (ص + ح) ، وهو نوع لا يقع عليه النبر
 وهو في آخر الدفعة الكلامية أبدا ، وانعدام النبر في هذا للقطع يضعف
 الحركة في النطق ... ومن ثم تكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها

من الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظية على للمعنى (١) .

وسقوط الحركة المنصورة من أجل الوقف يصاحبه تنهير في مقطع النهاية، فيتحول من (ص + ح) إلى (ص + ح + ص) إذا كان مسوقاً بمثله كما في كلمة أحمد .

ويتحول إلى (ص + ح ح + ص) إذا كان مسوقاً بمقطع من الشكل الثاني (ص + ح ح) ، كما في لفظي الرحمن الرحيم .
ثانياً : الوقف على اللتون :

وإذا كان الاسم المذكور متوناً ، فإما أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً ، فإذا كان منصوباً وقف عليه في اللفظة النونجية بإبدال التنوين ألفاً كما قال بعض العلماء أو بإسقاط التنوين مع التمهيد عنه بإطالة الحركة السابقة عليه كما قال آخرون ، وسنأتي تفصيل ذلك في موضعه .

أما إذا كان الوقوف عليه مدوناً مرفوعاً أو مجروراً فقد سلكت اللفظة الفصحى في الوقوف عليه مسلكاً آخر ، فآثرت حذف التنوين والحركة الإعرابية منهما ، والوقف عليهما بإسكان الصامت السابق عليهما ، نحو هذا زيد ، ومررت بزيد .

وقد علل اللحناء العدول عن الإبدال إلى الواو والياء ، أو التمهيد بهما

من حذف التنوين كما حدث في حالة للتصوب « بأن الواو والهاء حرفان
تعملان في أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الهاء ،
زاد الثقل ، بخلاف الألف ، فلم يكن معها ثقل فتدركوها على حالها » (١) ،
كما أن الوقف على المضموم بالواو يخرج عن الأصل ، إذ ليس في كلامهم
اسم آخره واو مضموم ما قبلها ، ولو وقف على الجرور بالهاء لالتبس
بالمضاف إلى هاء للتكلم » (٢) .

وقد فطن ابن جني سلفا إلى ذلك « وأن بين الياء وبين الواو قربا ونسبا
ليس بينهما وبين الألف ، ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي
تحذفان فيه ، وذلك قولك : هذا زيد ، ومررت بزيد ، ثم تقول : ضربت
زيدا » (٣) .

ومن ثم قرر المحدثون أن هناك علاقة قوية ووجها للشبه بين الضمة
والكسرة ، وأنهما تقابلان الفتحة ، « وقد نتج هذا التقارب بينهما من
ناحية عضوية ، هي أن وضع اللسان يكون أضيق إما يكون فيهما .. فهو
في الكسرة مطبق تقريبا بجزئه الأمامي على منطقتي اللثة والنار ، وهو في
الضمة مطبق بجزئه الخلفي على منطقة الطبق ، نكية الهواء التي يسمح لها

(١) ٢٣٨/٢ شرح التصريح

(٢) ٣١٠/٢ المناهج السكافية في شرح الصافية ، ٢١ المقصد لتلخيص

ما في المرشد

(٣) ٢٣/١ سر صناعة الإعراب

بالانطلاق في هاتين الحالتين تكاد تكون متساوية ، ولكن شكل غرفة الزين في الفم هو الذي يحدث الفرق بينهما في الطابع . أما في الفتحة فإن اللسان يسكون أكثر اعتماداً عن الحنك الأعلى ، ومن ثم تكون كمية الهواء المنطلقة من الزينين إلى خارج الفم أكبر ، كما أن غرفة الزين تكون أوسع ، فيتوفر للصوت من القوة في هذه الحالة ما لا يتوفر له في الحالتين السابقتين ، ولذا عد المحدثون صوت الفتحة أقوى الحركات جميعاً ^(١) .

إذن ليست هناك أية غرابة في أن تكون اللغة النحوى قد خالفت بين اللون المنسوب فوقت عليه بالألف ، وبين الرفع والجور فوقت عليهما بالسكون ، أو بصارة أخرى « فأسافت الوقف على القطع المفتوح بدير الطول في حالة النصب ، وفرت منه في حالتي الرفع والجور » ^(٢) إلى القطع المتعلق .

هذا مسلك اللغة ^(٣) النموذجية ، وهناك من القهائل العربية من تعامل اللون المنسوب والرفع والجور معاملة واحدة ، فتهيلة ربيعة تحذف

(١) ص ٣٧٧ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

(٢) ص ١٠٣ الدراسات البهجية والصوتية عند ابن جني

(٣) وهو بمعنى منهج قريش ، انظر ص ١٤٠ دراسات في فقه اللغة د. صبحي

التنوين مع الفتحة وتقف على للنصوب بالسكون كما تقف على الرفع والمجرور ، قال شاعرهم الأعشى :

إلى الرد قيسٍ أطمّل السرى وآخذ من كل حى عَصَم^(١)

وقال عدي بن زيد :

شئزٍ جنبى كأتى مُهدأً جمل القينُ على الدفِّ لِمَبر^(٢)

ومما جاء على لنتهم أيضاً :

ألا حينذا غُثمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركت قلبى بها هائمًا دَفِّ^(٣)

وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف : وأيت فرجٌ ، ولم يحك سيوبه هذه اللغة ، لكن حكاهما الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدة ، وقطرب ، وأكثر الكوفيين^(٤) .

ومن غير شك فإن ربيعة حينما وقفت على للنون للنصوب بحذف التنوين والفتحة كانت تبالغ في تحقيق الفرض العام من الوقف ، وذلك يتمثل في تحقيق الراحة التامة للعبكلم ، والراحة في السكون لا في الحركة^(٥) ، وكانت تؤثر للمقطع المنلق على غيره في الوقف في كل الحالات .

(١) ٩٧/٢ الخصائص ، ٢٧٩/٢ شرح الشافية للرحمى

(٢) ٩٧/٢ الخصائص

(٣) ١٦٧/٤ ، ١٦٨ هامش الكتاب ، ٢٠٥/٢ معجم البرام

(٤) ٩٧/٢ الخصائص

(٥) ص ١٢ أسرار العربية لابن الأنبارى ط دمشق ١٩٥٧ م

وإذا كانت اللغة النموذجية قد صادفت التثنية في قلب التثنية ألقا ،
فإن لهجة ربيعة كانت قد بلغت الغاية فيسه عندما حذفت تلك الهمزة ،
« ذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقبولة ألقا
معها »^(١) ، فهما كانت الفتحة خفيفة فهي حركة ، « والحركة زيادة
مستقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يأتي بهما إلا لضرورة تدعو إلى
ذلك »^(٢) ، وكذلك التثنية فهو حرف زائد جرى به للدلالة على إمكانية
لا غير ، ولم يحفل به الرسم والخط ، ولذا لم يسكن وجوده جمعها في حال
الوقف .

وهذه اللهجة المنقولة عن ربيعة هي التي شاعت في العربية الدارجة التي
يتسكلم بها العرب في شتى الأنظار العربية ، وكأ أن لغة الكلام العادي هذه
لا تبدو أن تكون لغة متطورة عن العربية الفصحى ، فلا يبدو أن تكون
لهجة ربيعة كانت قد تطورت عن اللغة النموذجية في العصر الجاهلي وصدر
الإسلام ، لاسيما أن ذلك يتفق مع قانون تطور اللغات يجعلها إلى السهولة
والتخفيف .

العلامة الخطية للسكون :

علامة السكون - كما قال أبو حيان - شاء فوق الحرف ، جعلها سيويه .

(١) ٢٧٩/٢ شرح الشافعية للرهى

(٢) ص ١٠٣ إحياء النحر للأستاذ إبراهيم مصطفى

تكتب (خ) ، والمراد خف أو خفيف ، وناقشه للوضع فقال إنما هي رأس
 جيم ، أو رأس ميم ، وكلاهما مختصر من أجزم ١٠ .
 والظاهر أنها رأس حاء مهولة مختصرة من استرح لما صر من أن الوقف
 استراحة ، وجعلها بعض الكتاب دائرة ، لأن الدائرة صفر ، وهو الذي
 لا شيء فيه من العدد ، وجعلها بضمهم دالا ، وكأنهم لما رأوها بغير تعريف
 ظنوها دالا ١١

ومن الثابت تاريخيا أن السكون لم يوضع له علامة خطية في القرن
 الأول الهجري ؛ لأن المصاحف العثمانية كانت قد كتبت في سنة ٢٥ أو ٣٠ هـ
 بالخط البكوفي ، ولم تكن الكتابة العربية في ذلك الوقت قد عرفت الشكل
 الضابط ، وظلت كذلك حتى كانت محاولة أبي الأسود الدؤلي (ت ٣٩ هـ)
 لضبط المصحف بالشكل ، وذلك أنه أحضر كاتبها وأمره أن يتناول المصحف
 وأن يأخذ سهنا يخالف لون اللداد ، فيضع نقطة فوق الحرف إذا رأى بفتيح
 شفتيه ، وتحت الحرف إذا رأى يخفض شفتيه ، وبين يدي الحرف إذا رأى
 يضم شفتيه ، أما إذا أتبع الحرف الأخير غنة فتمتط نقطتين فوق بعضهما ،
 وأما الحرف الساكن فقد تركه ١٢ :

ولذا فإننا ترجح أن الذي وضع ١٣ علامة السكون هو الخليل بن أحمد ،

(١) ٣٤٠/٢ - ٣٤١ شرح التصريح على التوضيح

(٢) انظر - ٢ ، قصة الكتابة العربية - إبراهيم جمعة - ط دار المعارف
 المصرية

(٣) انظر مقال الكتابة العربية بين نموها للرأسي ونمو أفقي مقترح

وأن العلامة التي ذكرها سيبويه وهي رمز الخاء^(٢١) أصل هذه العلامات المذكورة ، وأنه قد حدث شيء من التصحيف والتحريف لهذا الرمز ، فكتب رأس جيم أو ميم أو حاء أو دالا أو دائرة مفرغة ، وقد يؤكد ذلك النظر في اصطلاحات الضبط الموجود في خاتمة بعض النسخ حيث جاءت علامة السكون رأس خاء صغيرة بدون نقطة هكذا (ح) ، وهي توضع فوق الحرف لتدل على سكون ذلك الحرف ، وعلى أنه مظهر بحيث يقره اللسان^(٢٢) . نلاحظ العلامة من النقطة يظن أنه قد تسبب في قراءتها بحركة أو مصحفة .

ولا يغيب عن بالنا أن علامة السكون المشار إليها ليست خاصة بالحرف الساكن من أجل الوقف ، بل هي علامة على إسكان الحرف أينما وقع ، وعلامة على الحرف الموقوف عليه بالسكون أيضا ، وقد خلت نهائيات الفواصل القرآنية منهما - مع أن الوقوف على رهوس الآية سنة متبعة كما أسلفنا - مراعاة لا وصل ؛ لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف

د الدكتور خليل عساكر ، وهو في ٩٨/١ السجل العلمي للثروة العالمية
الاول لتعليم العربية لتد الناطقين بها ط الرياض ١٩٨٠م

(١) ينظر ١٦٩/٤ الكتاب

(٢) ينظر اصطلاحات الضبط في دليل مصحف المدينة المنورة - مجمع

الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

وذلك أن الكلام إنما وضع لفائدة ، وهي إنما تجوز من الجمل ومدارج
القول^(١) ، ولأن بعض^(٢) القراء كان يمد القرآن كله كالسورة الواحدة ،
فهو يصل السورة بالسورة ، ولا يمتد رقفا معينا ، وإنما ينف عند انقطاع
النفس .

(١) ٣٣١/٢ الخصاص

(٢) ٢٣٨/١ العشر في القراءات العشر

الفصل الثالث

الوقف بالإشمام

الإشمام من المصطلحات المشتركة ، فقد يطلق ويراد به خلط حركة بحركة كافي نحو (قيل) ، وقد عرفه بعض النحويين بأنه عبارة عن « النطق بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادا لاشيوعا ، وجزءا للضمه مقدم وهو الأقل ، يليه جزء السكسرة وهو الأكثر » (١) ، ومن مواضعه أول البهل الثلاثي المتقل الوسط ، الماضي المبني للمفعول .

وقد يطلق أيضا ويراد به خلط حرف بحرف ، أو بهارة أخرى إشمام صامت زائحة صامت آخر ، وذلك ما عرّفه سيبويه بالمضارعة ، وعقده بابا في آخر الكتاب ، قال فيه : « فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بهذا الدال ، وذلك نحو : مصدر ، وأصدر ، والقصدير ، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي ؛ لأنها مجهودة غير مطبقة ، ولم يبدلوا زايًا خالصة ، كراهية الإجحاف بها للاطباق ، كما كرموا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا » (٢)

(١) ٢٩٤/١ شرح التصريح على التوضيح

(٢) ٧٨٤/٤ ، ٧٨٤ الكتاب

وهذا النوع من الإشتمام موضعه الصاد الساكنة الواقعة قبل الهمزة ، يعنى
لا يكون إلا فى وسط الكلمة ؛ لأن الصاد الساكنة لا تنقم أولاً ؛ إذ لا ينفداً
فى اللغة العربية بما كن .

وهذان المعنيان غير داخلين معنا فى الحديث من الإشتمام الذى هو أحد
أوجه الوقف على أواخر الكلمات ، ذلك لأن أحدهما يقع فى أول الكلمة ،
والآخر لا يكون إلا فى الوسط ، فهما حالتان من حالات الوصل .

أما الإشتمام الخاص بالوقف فهو مرتبط بآخر الكلمة ، بل بدوع مخصوص
من ذلك الآخر ، وهو الذى كان متبهاً فى حالة الوصل بضمة إعرابية
أو بنائية غير عارضة ، أما فى حال الوقف فتحذف هذه الضمة ويشار إليها
باستدارة الشفتين فقط ، أى لا ينفك الوقف بالإشتمام عن الوقف بالسكون
وليس العكس صحيحاً ، إذ قد يوقف بالسكون دون الإشتمام ، بل هو
الصفة التى انتظمت معظم القهائل العربية ، وجرت على ألسنتهم جميعاً ،
ولم تسكن تقل أهمية أو فصاحة من ظاهرة تحريك أواخر الكلمات فى
حالة الوصل ، ولم تسكن أقل شهوها أو دوراناً فى أدواء الناس من ظاهرة
الوصل (١) :

فالوقف بالإشتمام هو الوقف بالسكون تصحبه استدارة الشفتين للدلالة
على الضمة التى كانت فى حال الوصل وحذفت من أجل الوقف ، وتقدم فيه

الرضى في شرح الثانية بقوله : « الإشمام : تصوير القم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلغظ بتلك الحركة ، بلا حركة ظاهرة ولا خفية » (١) ، وللصود بالحركة في هذا التعريف الضمة الإعرابية أو الهائية غير العارضة ، فلو كانت الضمة منقولة من كلمة أخرى أو محتلة لتخلص من التقاء الساكنين أو كانت في غير الحرف الأخير ولو تقديراً ، لا يوقف عليها بالإشمام ، وكذا ميم الجمع وهاء التانيث ، لا يوقف عليهما بالإشمام لسكونهما (٢) .

وترب من التعريف السابق قول ابن الجزرى « الإشمام أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة » (٣) .

وللرأى أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتذع بينهما بعض الإنفراج لتخرج منه النفس ، فإرهاها الخاطب مضمو متين ، فويل أنك أردت بضمهما الحركة ، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن ؛ لأنه ليس بصوت يسمع ، بل هو تحريك عضو (٤) .

ويتضح هذا أكثر إذا عرفنا أن العناصر النطقية في حركة الضمة أربعة هي :

(١) ٢٧٥/٢ شرح الشافعية

(٢) ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ من السابق

(٣) ١٢١/٢ النشر في القراءات العشر

(٤) ٢٤١/٢ شرح التصريح

١ - استدارة الشفتين .

٢ - وضع اللسان بإزاء العنق .

٣ -ذبذبة الأوتار الصوتية .

٤ - بقاء هذا الوضع مدة معينة (زمن الحركة) :

هذه هي الصفات الثلاثة للضممة ، ويمكن أن تتحقق بها جميعا ، كما يمكن أن تتحقق ببعضها دون بعض ، غير أن المنصر الرئيسي في تكوينها إنما هو وضع اللسان ، فإذا تحقق مع الجهر كان عندنا صوت ضمة ، وإذا فقدت هاتان الصفتان كان عندنا شكل ضمة ناتج عن استدارة الشفتين ، وهذه الضمة الأخيرة هي المقصودة بالإشمام ، فتمزج الإشمام في الحقيقة «و تصوير الضمة باستدارة الشفتين » (١) .

لأن الإشمام ليس صوتا أو حركة تسمعها الأذن ، وإنما هو « تصوير مخرج الحركة » (٢) ببعض الأعضاء للشعكة في تكوينها ، أو بمباراة أخرى هو « الرمز إلى الحركة بالشفتين » (٣) من غير تصويت بها ، ومن ثم قال سيبويه : « وإشمامك في الرفع للرؤية ، وليس بصوت للأذن ،

(١) ٣٦٩ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

(٢) ٢٧٦/٣ شرح الرطبي على الصافية

(٣) ٢٢٢ من أسرار اللغة

ألا ترى أنك لو قلت : هذا معن ، فأشمتت كانت عند الأعمى بمنزلة
إذا لم تشمت^(١)

هذا هو رأى البصريين ، وهو المشهور عند أهل العربية ، وبه أخذ
الفراء كأبي عمرو وحزرة والكسائي وخلف ، كما روى عن هاشم وأبي جعفر
وصار الأخذ به مختاراً لجميع الأئمة ، سائفاً لجميع الفراء ، أما الذى نسب إلى
السكونيين من أن الإشتمام هو الصوت ، وهو الذى يسمع ، لأنه عند
بعض حركة ، والروم هو الذى لا يسمع ، لأنه روم الحركة من غير تقوه به^(٢)
فهو اصطلاح خاص بهم فى التسمية ، ولا مشاحة فى التسمية إذا عرفت
الحقائق .

ويبقى سؤال مهم وهو لماذا يقع الإشتمام فى الرفع والمضوم دون
النصب والجور ؟

سيبويه يجيب عن ذلك بقوله : فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك
موضع الحرف قبل تزجوة الصوت ثم تغم شفتيك ، ولا تقدر على أن
تفعل [ذلك] ثم تحرك موضع الألف والياء^(٣) .

يفهم من كلامه أن الشفتين تلميذان دورا بارذا فى نطق الضمة ، والدليل
على ذلك أنه قد نسب الواو - والضمة بعض الواو - إلى الشفتين باعتبارهما

(١) ١٧١/٤ الكتاب

(٢) ١٢٢/١ النشر فى القراءات المشرفة

(٣) ١٧١/٤ الكتاب

مخرجا (١) لها ، فكذا ذلك الضمة عند سيهويه ومن تابعه كابن جني مثلاً
تخرج من الشفتين أو على الأقل تشتركان في إخراجها ، وهذا المخرج أعنى
الشفتين حر الحركة ، ويستطيع الناطق أن يتحكم في تحريكه كيفما شاء ،
فتحرك الشفتين بهنهما أى يجعلهما مستديرين كتحرك بعض الجسد
كما قال سيهويه (٢) .

أما مخرج النقة - وهى بعض الألف - فهو أعنى الحلق عند سيهويه
وابن جني ، ومخرج الكسرة عندهما - وهى بعض الياء - من وسط اللسان
بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، وهذان المخرجان لا يمكن للناطق أن يتحكم
في تحريكهما دون النطق بما يخرج منهما ، ولذا كان الإشمام غير ممكن
معهما ، لعدم مرونتهما من ناحية ، ولعدم إدراك عيني المخاطب لهما من
ناحية أخرى ، لأنهما أى الحلق ووسط اللسان والحنك « محجوران بالشفتين
والسن ، فلا يمكن للمخاطب إدراك تهيمته المخرجين للحركتين » (٣) ،
وقد أدرك ذلك السيوطى عندما قال : « ولا يكون الإشمام في التصرب
بإحدى لأن النقة من الحلق ، والكسرة من وسط الفم ، ولا يمكن

(١) ينظر ٤/٣١ الكتاب ، ٥٣/١ من صناديق الإعراب الأصل
والهامش

(٢) ٤/١٧١ الكتاب

(٣) ٢/٢٧٦ شرح الرضى على الشافية

الإشارة لموضعهما » (١) .

فالشفتان من وجهة نظر النحويين لا تلمهان دورا مع الفتحة والكسرة كاللور الذي تقومان به مع الضمة ، وهذا خلاف للقر لدى المحدثين من أن الشفتين تلمهان دورا موحدًا في تشكيل الحركات الثلاث ، وكل ما هنالك من فرق هو اختلاف وضعهما مع كل واحدة منها ، حيث (٢) تستديران مع الضمة ، تنفرجان مع الكسرة ، وتكونان في وضع محايد مع الفتحة ، والفرق بين الانفراج والمحايدة ليس كبيرا ، ويمكن أن تغطى العين في إدراكه ، فيلبس أحدهما بالآخر ، بخلاف الاستدارة نعى واضحة مميزة عنهما ، ولذلك اتخذت دليلا على الضمة في حالة عدم النطق بها .

فالإشمام إذن غير ممكن في الفتحة لمعجز الحلق عن تصويرها ، وغير ممكن في الكسرة لمعجز اللسان والجلك عن تصويرنا من وجهة نظرو سيبويه ، ولمعجز الشفتين عن تصويرها من جهة أخرى ، قال السموطى مدركا ذلك : « وإنما لم يمكن الإشمام في الفتحة والكسرة ؛ لأن الإشارة إليهما فيها تشويه لهيئة الشفة » (٤) .

(١) ٢٠٧/٢ مجمع الهمام ، وقارن مع ٢٢ كتاب أهرار العربية ط ١٣٠٢ م

- ١٨٧٦ م

(٢) ينظر ١٨٨ علم اللغة العام - القسم الثاني : الاصوات ، ٣٥ الاصوات العربية .

(٣) ٣٧٠ أعر القراءات في الاجزات والنجو العربي

(٤) ٢٠٧/٢ مجمع الهمام

وهكذا نرى أن العلة في إمكانية الإشمام في الرفع والضموم ، وعدم إمكانيته في المنسوب والجور وحده صوتية ترجع في المقام الأول إلى سهولة تصوير مخرج الضمة من غير تصويت بها ، وإلى صعوبة تمثيل مخرج الفتحة والكسرة دون النطق بهما ، فضلا عن ذلك سرعة إدراك العين لوضع الشفتين مع الضمة ، وعدم تمييزها بسهولة لشكلهما مع الفتحة والكسرة .

وقد يكون من تمام الحديث أن نذكر هنا أن الإشمام ليست له قيمة بالنسبة للأصمى إلا أن يباشر بيده فم الواقف ، ولا للمصمر عند الإغلام ، لأن الفرض منه إعلام المخاطب بنوع الحركة للوقوف عليها من غير تصويت بها .

والإشمام وسيلة تعليمية يستخدمها الأستاذ ليرشد بها تلاميذه المصمرين بحركة ذلك الحرف للوقوف عليه كيف كانت في الوصل ، أو يستخدمها التلميذ المتعلم ليظهر لأستاذه المصمر أنه يتقن ذلك النوع من الوقف بالإشمام ، أما إذا كان القارئ بمفرده لم يكن له في الوقف بالإشمام فائدة ، لأنه غير محتاج إلى أن يبين نفسه نوع الحركة التي كانت على الحرف للوقوف عليه في الوصل ، اللهم إلا أن يكون ذلك على سبيل التجربة .

ولذا يرجع بعض العلماء الوقف بالإشمام إلى اختراع القراء ، ويقول إن الفرض منه "إنما هو هدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات" (١) .

هذا وسياق الحديث عن الإشمام في الكتاب^(١) لميدويه يفهم أن
الإشمام كان من الأوجه التي يقف بها بعض العرب ، وقد وضعت له علامة
خطية وهي النقطة كالتى فى قولك : هذا خالد ، وهذا فرج ، وهو
يجهل .

وقد صرح أبو عمرو الداني^(٢) بأن الخليل بن أحمد هو الذى وضع
علامة الإشمام .

(١) ينظر ١٦٨/٤ إلى ١٧٢ من الكتاب

(٢) كتابة النقط ص ١٢٩ وهو مطبوع مع كتابه المقنع فى رسم مصاحف
الأمصار

الفصل الرابع

الوقوف بالروم

الروم هو أحد الأوجه التي يجوز أن يوقف بها « على أواخر الكلام للتحركة في الوصل التي لا نلحظها زيادة في الوقف » كما جاء في الكتاب لسيبويه ، وتلك الأوجه هي : السكون التمام ، والإشمام ، والروم ، والتضعيف .

وقد اختلف اللغويون والنحاة من جانب والقراء من جانب آخر في تفسير الروم ، وفيما يدخله من الحركات ، وفي علاقته بما يسمى الاختلاس ، وسنبين ذلك فيما يلي :

أولا : رأى القحويين واللغويين :

علماء النحر والفئة لا يفرقون بين الروم والاختلاس في المفهوم ، فكلاهما « مناه إخفاء الحركة ، أو إضعافها ، أو الإتيان بها ناقصة غير تامة ، وذلك تقييده من التعريفات الآتية :

١ - يقول ابن يعيش : وأما الروم فصوت ضعيف ، كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا (١) .

٢ - ويقول الرضى : الروم الإثنان بالحركة خفية حرصاً على بيان الحركة التى تحرك بها آخر الكلمة فى الوصل^(١) .

٣ - ويقول الشيخ زكريا الأنصارى : الروم هو أن تأتى بالحركة خفية ، أى بصوت ضعيف ، كأنك تروم الحركة ولا تتمها ، بل تحتسبها تنبيهاً على حركة الوصل مع تحصيل بعض النقص من الوقف^(٢) .

٤ - ويقول الشيخ خالد الأدهرى : الروم هو إخفاء الصوت بالحركة ، فلا يتمها بل يحتسبها اختلاساً تنبيهاً على حركة الأصل ، قاله الجاربردى^(٣) .

هكذا نجدهم يسوون بين الروم والاختلاس فى المعنى الذى هو إنقاص الحركة للوقوف عليها بالتقليل من كميتها « فالفرق بين الحركة فى هذه الظاهرة والحركة العادية فرق كمية لا أكثر ولا أقل ، وعلى هذا يكون هناك ثلاثة أنواع من الحركات : أقصرها حركة هذه الظاهرة ، يليها الحركة للأوفى لنا ، يليها ألف للد أو واو للد أو ياء للد »^(٤) .

والتفحص لمصطلح الروم والاختلاس يبد أن الأول يعنى الانجاء إلى تحصيل الحركة من غير وصول إلى الحركة التامة ، أما الثانى وهو

(١) ٢/٢٧٥ شرح الرضى على الشافية

(٢) ٣٠٧/٢ المناهج ٨ كافية شرح الشافية

(٣) ٢٤١/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٤) ص ٢٢٢ من أسرار اللغة

الاختلاس فهو عبارة عن إقصاء الحركة للشبهة والاتجاه بها نحو السكون من غير وصول إلى السكون التام .

وقد ألمح إلى ذلك مهري الفويهي ابن جني عندما قال « ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو أحسب وأعيى ، فهو وإن كان مخفي بوزنه محركا . . ، فأما روم الحركة فهي وإن كانت من هذا فإنما هي كالإهابة بالسكن نحو الحركة ، وهو ذلك ضرب من المضارعة ، وأخفى منها الإشمام ، لأنه لم ين لا للأذن » (١) .

وحديث ابن جني عن الإخفاء والروم جاء في سياق الكلام عن الإدغام بعداء اللام وهو التقريب ، وذلك يدخل فيه تقريب الصامت من الصامت ، وتقريب الحركة من الحركة ، ويشمل أيضاً - كما في النص السابق - تقريب الحركة من السكون وذلك يعبر عنه باختلاس الحركة أو إخفائها أو إضعافها ، ويشمل كذلك تقريب السكون من الحركة مثلما يحدث في الروم ، وذلك ظاهر من كلام ابن جني ، ومن المعنى اللغوي للروم وهو مطلب الحركة ، إذ يقال « رامة يرومه روما ومراما : ملهه » (٢) .

فالروم وإن كان يشارك الاختلاس في كونه بعض حركة إلا أنه يختلف عنه في أنه إنشاء بعض الحركة ؛ لأن الأصل في الوقف أن يكون

(١) ١٤٤/٢ - ١٤٥ الخصاص

(٢) ٣٩٧/١ المجم الوسيط « روم »

بالسكون العام ، فإذا منّ لوائف أن يشر إلى الحركة زاد على السكون بعض حركة من جنس التي كانت في حال الوصل ، بدليل أن الذي يقف ياروم لو أفوط في رومه لوصل إلى الحركة الكاملة ، أما الاختلاس فهو ابتعاص الحركة ، يدل على ذلك أن المختلس لو أفوط في اختلاسه الحركة لأداه ذلك إلى السكون العام ، وقد يما نشأت مشكلة بين النحويين والقراء بصدد ما أتر من قراءة أبي عمرو بن العلاء ، يقول ابن جني : « ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو : مالك لا تأمننا على يوسف » (١) مختلساً لا محققاً ، وكذلك قوله عز وجل : « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى » (٢) مخفى لا مستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فتوبوا إلى بارئكم » (٣) مختلساً غير ممكن كسرة الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسنن الهمزة ، والذي رواه صاحب السكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من القراء الذين روه ساكناً (٤) ، فالنحويون ومنهم سيهويه ، واللفزيون ومنهم ابن جني يضبطون قراءة أبي عمرو بأنها لا تمسود أن تكون اختلاساً للحركة الإعرابية في (تأمننا - يحيي - بارئكم) بقصد التخفيف ، لأنه

(١) يوسف ١١

(٢) القيامة ٤٠

(٣) البقرة ٥٤

(٤) ٧٢/١ الخصائص لابن جني

لا مبرر لحذفها بالرة ، أما القراء ومهمم اليزيدى فقد دووا أن أبا عمرو كان يسكن الأواخر ويحذف تلك الحركة كراهية لقوالى الحركات (١) .

ولعله قد وضع الفرق بين الروم والاختلاس من حيث إن الأول إنشاء حركة ناقصة أو ضميقة أو خفية في الموضع الذى يصح فيه الوقف بالإسكان ومن حيث إن الثانى إقتصاص الحركة في اللوق الذى يفنى فيه أن تكون تامة ، والإفراط في انتقاصها يؤدى إلى السكون القام « والإسكان في موضع التحريك يحكى عن لغة نعيم » (٢) .

وثمة فرق آخر وهو أن الروم خاص بآخر الكلمة في حال الوقف ، أما الاختلاس فيسكون في حال اللوصل أيضاً كما ترشد إلى ذلك قراءة أبي عمرو للآيات .

وغير خاف على أحد أن الروم عند النحويين البصريين^(٣) يفترق عن الإشمام في أمرين :

الأول : هو أن الإشمام ليس بصوت ، وإنما هو الإشارة إلى الضمة باستدارة الشفتين ، ويدركه البصير دون الأعمى أو بمهارة أخرى تدركه

(١) انظر ٧٧ ، ٧٨ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه

(٢) ص ٦٨ ج ٣٧ مجلة مجمع الأئمة العربية بالقاهرة « قول في الإعراب » لمحمد شرقى أمين

(٣) السكونيون يقولون به كس رأى البصريين . ينظر ١٢١/٢ النشر

البين لا الأذن ، أما الروم فهو التصويت بهمض الحركة والإدراك فيه للأذن .

الثاني : أن الإشمام لا يقع إلا في الرفع أو للضموم ، أما الروم فيقع في الحركات ^(١) الثلاث : الفتحة والضمة والكسرة ، ولكنه « في الفتوح ليس بحسن لأنه غير مضبوط خلفه الألف » ^(٢) « ويحتاج إلى راحة خلفه الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة » ^(٣) .

ثانياً : رأى القراء :

لعل أجمع النصوص التي توضح رأى القراء في معنى الروم وعلاقته بالاختلاس ذلك الذي أورده صاحب الإتحاف قائلا « أما الروم فهو الإتيان بهمض الحركة وقفاً ، فلذا ضعف صوتها لتعثر منها ، ويسمى القريب للمضيق : وهو معنى قول التيسير ^(٤) : هو تضيقك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً ، وهو عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء ، والاختلاس والإخفاء عندهم واحد ، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر .

(١) الحركة العارضة ، وحركة ميم الجسم ، لا يفارق إليهما بروم ولا إشمام لدهاهما عند الوقف أصلاً ، وكذلك هاءات التأنيدي لا ترام ولا تقدم لكونها ساكنة . لاحظ لها في الحركة . ينظر : ص ٧٦ تحبير التيسير .

(٢) ص ٢١ المقصد لتلخيص ما في المرشد من الوقف والابتداء

(٣) ٢٠٧/٢ مع البوامع

(٤) ص ٧٥ تحبير التيسير لابن الجوزي

والرؤم يشارك الاختلاس في تهموض الحركة ، ويخالقه في أنه لا يكون في فزع ولا نصب ، ويكون في الوقف فقط ، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب والاختلاس يكون في كل الحركات ، ولا يفتش بالوقف ، والثابت فيه من الحركة أكثر من لذاهب ، وقدره الأمازى بشأى الحركة ، ولا يضلعه إلا للغة «^(١)» .

وهذا النص يضع أيدينا على أهم الفروق بين وجهة نظر اللغويين والقراء ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

١ - يقطع رأى الجميع في أن الرؤم لا يكون إلا في الوقف ، وأن الاختلاس يكون في الوقف والوصل .

٢ - يرى جمهور اللغويين والنحويين أن الرؤم والاختلاس يدخلان أو يقعان في كل الحركات نيبا عدا الفتحة اللينة التي تبدل ألفا في الوقف في اللغة النحوية ، أما قهوة ربيعة التي تتخلص من الفتحة واللينة وتقف بالسكون فلا مانع «^(٢)» عند من يقلدها أن يقف بالرؤم أيضا .

أما جمهور القراء فيفرون بين الرؤم والاختلاس ، فهمنون أن يقع الرؤم في كل مفتوح ومنسوب ، ووافهم على ذلك القراء وأبو حاتم ؛ لأن رؤم الفتحة « يشبه الثوباء فينضى إلى تشويه صورة الفم » «^(٣)» ،

(١) ص ١٠١ إتعاى فضلاء البشر

(٢) ينظر ٢/٢٧٥ شرح الشافية لرحى

(٣) ٢/٢٤١ شرح التصريح على التوضيح

أو « لأن الفتح لا يجره له خلفته ، ويجزؤه كله » (١) ، ويجيزون الاختلاس في كل الحركات .

٣ - لم يفرق علماء الفقه والنحو بين الروم والاختلاس من ناحية السكينة ولم يرد عنهم تحديد لها - نينا أعلم - إلا في وصف السيموطي لحركة الروم بأنها « تسكون حالة متوسطة بين الحركة والمكون » (٢) أي نصف حركة قصيرة عادية تنطق بسرعة . أما علماء الفراءات فيرون أن الثابت في حركة الروم أقل من الذاهب أي أنها تقل في السكينة عن نصف حركة عادية ، نينا تبلغ الحركة المختلطة مقدار ثلثي الحركة العادية ، وهذا كله يحتاج في ضبطه إلى الشافعية .

٤ - الزمن الذي يستغرقه النطق بحركة الروم أقل منه في النطق بالحركة المختلطة عند الفراء ، وزمن الأخيرة عندهم أقل من زمن الحركة التامة .

التحليل الصوفي للروم :

من المعلوم أن أية حركة كاملة لا بد أن تتوافر فيها العناصر النطقية الثلاثة :

١ - وضع اللسان بالنسبة لسقف الحنك الأعلى ، أي مراعاة درجة ارتفاعه وانخفاضه مع تحديد الجزء الذي يرتفع ويخفض .

(١) ٢٧٥/٢ شرح الشافعية للرحبي

(٢) ٢٠٧/٢ معجم اليرامع

٢ - هيئة الشفتين من حيث الضم والانفراج والحادية .

٣ - ذبذبة الوترين الصوتيين .

٤ - يقام هذا الوضع مدة زمن الحركة .

هذه هي العناصر الضرورية للنطق بالفتحة أو بالكسرة أو بالضممة كاملة ، فإذا نقص الزمن الذى يستغرقه للنطق بالحركة الكاملة ، وانعدمت ذبذبة الوترين الصوتيين كان الناتج حركة مهموسة ، ولذا وصفت بأنها أضعف صوتا أو أخفى صوتا من الحركة الكاملة ، وكان الناتج حركة قصيرة من حيث الزمن .

(ومعنى ذلك أن الحركة فى الروم أو فى الاختلاس تكون أقصر زمنا كما تفقد عنصر الجهر بسبب إضماف الصوت بها ، مثلما يحدث فى حلة « الإسرار أو الوشوشة » ، ويبقى لها وضع اللسان وشكل الشفتين واندفاع الهواء فى مجرى الصوت ، مع قصر نسبي فى المدة التى يستغرقها النطق بها) (١) .

فالفرق بين الحركة فى الروم والاختلاس وبين الحركة الكاملة حاصل فى السكينة وفى الجهر ، وليس فى السكينة فقط كما قد يفهم من كلام بعض المحدثين (٢) .

(١) ص ٣٧٠ أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى

(٢) ينظر ٢٢٢ من أسرار اللغة

النرض من الروم :

١ - يقول سيدهويه في بيان النرض من الروم : « وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوا من حال ما لزمه إسكان على كل حال ، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال ، وكذلك الذين أشموا ، إلا أن هؤلاء أشد توكيدا « (١) ، فالذى يقف بالروم أو بالإشمام إنما يرى إلى تنبيه السامع على أن الوقوف عليه حرف متحرك في الوصل ، وفي ذلك أيضا دلالة على نوع تلك الحركة .

٢ - يضاف إلى ذلك شيء آخر وهو أن النرض من الوقف بالروم لتحقيق التخفيف بحذف الحركة : « لأن الحركة زائدة مستثناة بالنسبة إلى الساكنون ، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك « (٢) ، وحيثما يقتضى المقام إثبات بعضها دون البعض الآخر ، يسكون ذلك أنسب من حذفها بالمرّة ، ومن إتمامها كاملة ، « فإشباع الحركة والحرف أو إتمامهما من أصول العربية ، وإن العربية لم تأخذها عنوة أو جفوة ، ولما كان أفضل معنى ، وقوة بيان « (٣) .

٣ - هذا وربما كان النرض من الوقف بالروم نحويا إذا كان الإسكان

(١) ١٦٨/٤ الكتاب لسيدهويه

(٢) ص ١٠٣ إحياء النحو نقلًا عن ابن يعيش في شرح المنفصل

(٣) ص ١٢٩ ج ٢٩ مجلة مجمع اللغة العربية

يمس وجه الإعراب بشيء من الشبهة ، وذلك كما في الآية السكينة « فقال رب إني لما أنزلت إليّ من خير فقير » (١) والآية « وفوق كل ذي علم عليم » (٢) ، إذ لو وقف عليهما بالسكون التام ربما توهم من قلت درايته بهلم النحو أن الفاصلتين مجرورتان ، مع أنهما مرفوعتان ، لسكون الأولى خبراً لأن ، ووقوف الثانية مبعداً ، ولا يخلو ذلك من الشهادة بالصلة بين حركات الإعراب وهي أدلة على المعاني وبين الوقف بالروم (٣) .

٤ - ويمكن أن يكون الفرض من الوقف بالروم في بعض للواقع صرفياً ، كأن يفصل ببعض الحركة بين المذكور وللؤث ، وذلك في كل ما له صورة واحدة في التذكير والتأنيث عند الوقف عليه بالسكون ، كالنساء والكاف للتصلتين عندما يكونان ضميرين للمخاطب أو للمخاطبة ، ومثلهما أنتَ وأنتِ ، وإياك وإياكِ ، قال ابن يعيش مثبته بعض ذلك : (الأثران) تفصل فيه (في الروم) بين المذكور وللؤث في أنتَ وأنتِ ، فلو لا أن هناك صوتاً لما انفصلت بين المذكور وللؤث (٤) .

تاريخ الروم وعلامته :

لقد كان ما ذكره ابن الجوزي في كتابه النشر (٥) من أن القراء « لم

(١) القصص ٧٤ (٢) يوسف ٧٦

(٣) ينظر ص ٩٠ إحياء النحو

(٤) ٦٧/٩ شرح المفصل لابن يعيش ، وأصل الهمزة في ٣٢٨/٢ من الخصائص

(٥) ٢٩٧/١ النشر في القراءات العشر

يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق قصد اللسان والتدليم « موجهاً إلى بعض (١) علماء اللغة في العصر الحديث بأن الروم والإشمام لا يمتان إلى وقف العرب على الكلمة بصفة ما ، وأنهما من الوسائل التي اخترعها القراء فيما بعد لهدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات ، وقد انشاق وراء ذلك الرأي البعض معزوا إياه بأن «العرب قوم ينطقون على سجيبتهم فعندما يفتون لا يحسبون حساباً بالحركة التي يفتون عليها ، يحملهم يشيرون إليها بحركة عضلية من الشفاء كتلك التي تكون في الإشمام ، وأن العربي يقصد من وراء وقفه إلى الراحة ، وأية راحة يحصل عليها من رومته للحركة ؟ فنتلقها أو إخراجها دفعة كما تعود هامة في الوصل أسهل من تعدد إضعافها » (٢) .

وليس ذلك الرأي من القوة بكان ، لأن الثقات من العلماء قد صرحوا بنقل الروم والإشمام عن العرب ، وأنهما من الأوجه المحسكية عنهم في وقوفهم ، قال سيدي « حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب » (٣) ونصوا أيضاً على أنه قد وردت بهما الرواية عن السكونيين وأبي عمرو ، وأنهما من الاختلاف الأداني الذي ثبت تواتره كما نص على ذلك أئمة

(١) ص ٢٢٣ من أسرار اللغة ، وقارن مع ٢٧٤ أثر القراءات في الأصوات والتميز العربي

(٢) ٣٧٨ - ٣٧٩ المباحث في الكتاب لسيدويه أصولاً مبنية

(٣) ١٦٩/٤ الكتاب

الأصول ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، والرواية تصلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضاف إلى ذلك أن من نقلهما أو قرأ بهما من الثقات ، وقد قال ^(١) ابن الجزرى : ما نقله ثقة ولا وجه له في المربية قليل جدا ، بل لا يكاد يوجد ، فنقل الخليل بن أحمد للروم عن العرب ، ووضعه له علامة خطية هكذا (—) ، وقراءة أبي عمرو به يدلان دلالة قاطعة على نبوته من بعض العرب .

(١) ينظر النظم ١/١٦ ، ١٧ ، ٣٠ ، وتجبين التيسير ص ٧٥

الفصل الخامس

الوقف بالتضعيف

تمهيد في الحديث عن المصطلح :

الوقف بالتضعيف قد يقال له الوقف بالثقل^(١) ، وقد جرى سيهويه في الكتاب على استعمال المصطلحين ، فقال في أحد المواضع « ومن العرب من ينقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا ينقلها في الوصل »^(٢) ، وذكر المصطلح الآخر وهو التضعيف في كتابه عدة مرات ، فقال مبينا كيفية الوقف على المرفوع والضموم : « فأما المرفوع والضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه : بالإشمام ، وبغير الإشمام كأنقف عند الجزوم والساكن وبأن تروم التحريك ، وبالتضعيف »^(٣)

وقال في بيان الوقف على المنصوب والمجرور « وأما ما كان في موضع نصب أو جر ، فإنك تروم فيه الحركة وتضائف وتفضل فيه ما تفعل بالجزوم على كل حال »^(٤) ، وقال في بيان علامة الوقف بالتضعيف « وبالتضعيف

(١) ٢٠٧/٢ مع الروائع

(٢) ٢٩/١ الكتاب،

(٣) ١٦٨/٤ السابق

(٤) ١٧١/٤ السابق

الثين» (٢١) ، وأوضح بالمثل أن الوقف بهذا الوجه استعماله العرب ، فقال
« وأما التضميف فنقولك : هذا خالدٌ ، وهو يحملٌ ، وهذا فرجٌ » ، حدثنا
بذلك اغليل عن العرب» (٢٢) ، وقال في مثال المجرور والنصب
« وأما التضميف فهو قولك : مروت بخالدٌ ، ورأيت أحمدٌ » (٢٣)

هكذا نجد سيمويه استعمال مصطلح (التثنية) و (التضميف) في
الهلالة على أحد وجوه الوقف على أواخر الكلم للمحركة في الوصل ،
لكن تكرار الثاني يوحي بأنه للمصطلح المزدوج ، لسكونه صريحاً في
زيادة صامت من جنس الصامت الموقوف عليه ، وذلك بخلاف التثنية
التي يرد بهمان أخرى (٢٤) ، مثل ردة الصلات إلى الهاءات ، ورجة صلة
للجاءت قياندا على صلة الهاءات ، ومثل استعماله في ضد التخفيف بمعنى تسهيل
الهمزة ، ولذا أقنصر أكثر العلماء على استعمال مصطلح التضميف في حديثهم
عن الوقف به .

الوقف بالتضميف عند النحويين :

جاء في شرح الفصل : وأما التضميف فهو أن تضاعف الحرف الموقوف

(١) ١٦١/٤ السابق

(٢) نفس الموضع من السابق

(٣) ١٧٢/٤ السابق

(٤) ينظر ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ في القواعد والإشارات في أصول القراءات -

عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام ، نحو « هذا خالفاً » ، وهذا فرج » ، وهذا التضميف إنما هو من زيادات الوقف ، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة » (١) .

وقد وضع النحويون له شروطاً يجعلها أن يكون الحرف للوقف عليه متحرراً صحيحاً غير همزة ، وألا يكون ما قبله ساكناً ، فلا يوقف بالتضميف على ما كان آخره ساكناً نحو (قم) ، لأن التضميف كاللوض من الحركة ولا يوقف به على للمقل نحو (رأيت القاضي) لتقل حرف العلة ، ولا يرد فيما آخره همزة نحو (السكّال) لأن الهمزة لا تضم ولا ولا يضم فيها موضع اللام ، ولا يقع فيما قبل آخره ساكن نحو (زيد وعمر) لثلاث تجمع ثلاثة سواكن ، الذي قبل الآخر ، وللدغم ، وللوقوف عليه (٢) ، وأجاز عهد الفاهر تضميف الحرف إذا كان قبله مدة ، كسميد وعمود (٣) .

والفرض من الوقف بالتضميف : بيان أن الآخر محرك في الأصل ، ولذا يتمتع تضميف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها ، إلا على لغة ربيعة فإنهم يحذفون التنوين ، ولا مانع عندهم من التضميف (٤) .

والعلامة الخطية للوقف بالتضميف رأس شين صغيرة تجعل فوق الحرف

(١) ٦٧/٩ شرح المفصل

(٢) ينظر ٧٠/٩ من السابق ، ٣٤١/٢ شرح التصريح

(٣) ٣١٥/٢ شرح الشافية القرطبي

(٤) ينظر ٣١٦/٢ من السابق ، ١٧٧/٢ حاشية الحميري على ابن مقبل

الوقوف عليه هكذا (س) وهي من اختراع الخليل بن أحمد (١).
رأى الحديثين :

بعض الحديثين يقصور أن هناك شيئا ما بين الحرف للوقوف عليه
بالضموم وبين الحرف المقلل ، ويتحصر ذلك الشبه في أن كلا منهما
عبارة عن صوت صامت يقيه صوت في سياق الوقف ، فحروف القلقة
المجموعة في قولهم (قطب جمد) هي عبارة أصوات شديدة انفجارية
تشترك في خاصة مميزة لها عن بقية الأصوات ، وهي أنها يقيمها (صوت)
أي صوت خفيف قصير عند النطق بها ساكنة ، وذلك - كما يقول ابن جني -
«لأنك لا تستطع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط
وذلك نحو الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، وبعض العرب أشد
تصويقا » (٢).

وهذا الصوت التابع مرجعه إلى أن في هذا النطق تحقيقا كاملا لخواص
هذه الحروف أي تحقيقا للانفجار والجر ، وذلك يستدعي جهدا كبيرا
من الناطق ؛ لأن شدتها تعني حبس الهواء عند نقطة معينة تماما ، ولأن
جهدها يعني عدم جريان النفس معها ، لانقارب الوترين الصوتيين اقترابا
شديدا يسمح بتسرب أقل مقدار من الهواء ، ومن ثم وجب انتهاء بصوت
أو حركة خفيفة ، فتنتقل هذه الحروف من السكون إلى شبه تحريك ،

(١) ينظر ١٦٩/٤ الكتاب ، ص ١٢٩ المقدم في رسم مصاحف الأمصار
للداني

(٢) ٧٢/١ سر صناعة الأهراب

فيتحقق نطقها كاملا بكل مداتها من شدة وجهر^(١) .

وكذلك التشديد الذي يلاحظ في الحرف الموقوف عليه بالتضعيف ، فهو - عند الدكتور تمام حسان - ناتج عن التاني في نطق الحرف الأخير الساكن ، وليس للقعود به تضييف الحرف ، وإنما هو شبهة بقلقة بطبيعة الحرف الموقوف عليه ، وهو يلاحظ في يومنا هذا في إلقاء الإملاء على التلاميذ ، وفي كلام المحاضرين للتأني وللتأني ، ويلاحظ في وقف الدكتور طه حسين على جل كلامه حين يحاضر ، فهو يحمل تشديد الحرف الأخير للسكن للوقف وسهولة من وسائل الإبلاغ السمعى ؛ لإرادة التأكيد أو أى معنى آخر مناسب^(٢) .

فالتشديد أو التضعيف الذى هو أحد الأوجه الواردة عن العرب في الوقف على أواخر الكلم المتحركة في الوصل معناه للمهالة والتأني والتأني في نطق الصامت الأخير المسكن من أجل الوقف ، ومهما زادت تلك المهالة فهي لا تصل إلى حد أن يسكون الحرف الموقوف عليه بمشابة الصامتين الساكنين ، وصاحب ذلك رأى يرى أن هذه الظاهرة تشترك فيها كل الصوامت بما فيها المهزة إذا وقعت طرفا كما في كلمة (بناء) ، وأن التبرقنة على وجود التشديد بذلك المفهوم عند عدم القصر ، وهو بذلك يخالف النحويين في أمرين :

(١) ينظر ١٤٨ علم اللغة العام - القسم الثانى : الأصوات

(٢) ص ٢٧٢ اللغة العربية معناها ومبناها

أولاً : في مفهوم التشديد أو التضميف ، ومنها ما — كما قال ابن يعقوب —
 « أن تضاعف الحرف للوقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام
 نحو هذا خالد ، وهذا فرج » ، أما معناها عند الدكتور تمام التائي والتأنيق
 وزيادة الضغط على الحرف للوقوف عليه .

وثانياً : في محل التشديد أو التضميف ، وهو عند النحويين الصامت
 الأخير للسكن من أجل الوقف إذا تحققت فيه شروط معينة ، وهي التي
 أوجدها فياسبق ، ومنها ألا يكون الصامت الأخير همزة ، أما الدكتور تمام
 فقد نص على مخالفة هذا الشرط ، وأن التشديد بالمفهوم الذي ذكره يقع
 في الهمزة كما يقع في غيرها ، وقد يفهم^(١) من مجمل كلامه أن ذلك التشديد
 يمكن أن يقع في مثل « قم » ، وزيد وعمر ، وسعيد وعمود « لعدم وجود
 ما يمنع من ذلك في رأيه .

ومن الواضح أن القدامى والمحدثين عندما يتحدثون عن ظاهرة الوقف
 بالتضميف ، يتحدثون نقل للكلمات التي يستحق الحرف الأخير منها أن
 يضمف عند الوقف عليه بحسب صيغة الكلمة ومادة اشتقاقها ، فالوقف
 بالتضميف على الفواصل القرآنية (ويقولوا سحر مستمر)^(٢) ، (وكل أمر
 مستقر)^(٣) ، (في يوم نحس مسعمر)^(٤) ، (عذاب مستقر)^(٥) ،

(١) ويفهم ذلك أيضاً من كلام الدكتورة فاطمة محبوب ص ١٤٢ علم اللغة

ط ١٩٧٦

(٢) القمر ٢

(٣) القمر ٢

(٤) القمر ٢٨

(٥) القمر ١٩

(أدعى وأمر) (١) وكذا على أنشائها من فواصل الكلام وقوفاً في الشعر - مما يتكلم به الناس ، ويقرأ به كل القراء ، وذلك منهج اللغة النحوية في الوقف على المضعف الآخر ، ولا يصلح مثالا على ظاهرة الوقف بالتضعيف ، ولذا قالوا (٢) لم يؤثر التضعيف عن أحد من القراء إلا ناس في (مسقط) (٣) الواردة في سورة القمر أيضاً ، وأمثله سيوريه التي أوردتها في الكتاب : « هذا خالفة ، وهو يحصل ، وهذا فرج » ، ومرت بخالفة ، ودأبت [أحد] (٤) خورشاهد على استبعاد المضعف الآخر بحكم الاشتقاق من الظاهرة المبهمة ، وحصرها في التشديد أو التضعيف الذي ينشئه الوقف .

وعلى كل فالصامت المشدد في آخر الكلام يزيد في الطول عن نظيره الساكن غير المشدد ، لأن « التشديد مدة للحروف الصامتة ، وهو نظيره المد الحروف الصامتة أي الحركات » (٥) ، وقد ثبت أيضاً أن النطق بالمشدد الساكن في آخر المجموعة الكلامية يستغرق مدة من الزمن هي أطول من زمن للفرد الساكن الأخير » (٦) .

(١) القمر ٤٦

(٢) ينظر ٣٤١/٢ شرح التصريح على التوضيح ، ٢١٠/٤ حاشية الصبان على الأشعرى

(٣) القمر ٥٣

(٤) ١٦٩/٤ ، ١٧٢ الكتاب

(٥) ص ٥٣ التطور النحوي لغة العربية

(٦) ص ١٥٧ ، ١٥٨ مناهج البحث في اللغة

ويضاف إلى ذلك أن الذبر لا يفارق المقطع الصوتي الأخير الذي يشتمل على ذلك الصامت المشدد الموقوف عليه ، فأحد أسباب وقوع الظاهرة - كما يبدو - هو « أن أمحايها كانوا ينبرون نبرا شديدا على آخر الكلمة عند الوقف »^(١) ؛ لأن شرط المقطع الأخير حين يقع عليه الذبر أن يسكون أحد نوعين :

ساكن + لين طويل + ساكن

أو

ساكن + لين قصير + صوتين ساكنان

ففي حالة الوقف على مثل «خاله» مع بقاء الذبر في موضعه يجب أن تصبح الكلمة على أحد وجهين : إما « خالَه » أو « خالهد » ، وقد اتخذت لهجة سعد بن بكر الوجه الأول وهو «خالَه» في حالة الوقف^(٢) .

والأمر يوضح أكثر لو حللنا الكلمات الآتية تحلولا مقطعا :

١ - كلمة (خاله) للنونة تحتوي على ثلاثة مقاطع هي :

(ص ح ح) + (ص ح) + (ص ح ص) .

وذلك باعتبار الوصل ، والذبر حينئذ يقع على المقطع الذي قبل^(٣) الأخير

وهو (لِ) .

(١) ص ٣٥٣-٣٥٤ لغة تميم دراسة تاريخية وصفية

(٢) ١٤٧، ١٤٨ في المجلات العربية د. أنيس

(٣) انظر ص ٨٠ التجويد والأصوات ، ص ١٧٣ الأصوات الغوية

فلذا وقف بالتضعيف على الكلمة المذكورة صارت إلى مقطعين :

(ص ح ح) + (ص ح ص ص) .

والنبر في هذه الحالة لا يتغير موضعه ، وإن صار في المقطع الأخير المنطق بصامتتين وهو (لذ) .

فالقمة أو النواة التي يظهر عليها النبر واحدة في الحالين وهي الحركة الواقعة بعد اللام .

٢ - الفعل (يجل) مقاطعه باعتبار الوصل ثلاثة :

(ص ح ص) + (ص ح) + (ص ح) .

والنبر في هذه الحالة يقع على المقطع الذي قبل الأخير (ح) لكونه مقطعاً قصيراً مسوقاً بمقطع مقوسط منطلق .

وفي حال الوقف بالتضعيف يصير الفعل إلى مقطعين هما :

(ص ح ص) + (ص ح ص ص) .

والنبر حينئذ لا يتأثر بموضعه وهو الحركة التي تلي العين (ع) ؛ لأنها النواة أو القمة في المقطع الأخير المحتوم بصامتتين .

٣ - اسم الفاعل في العبارة (كل ضالٌ إلا من هديقه) مقاطعه باعتبار الوصل اثنان هما :

(ص ح ح ص) + (ص ح ص) .

والنبر يقع على المقطع الأول (ضال) .

وفي جبال الوقف في اللفظة النونجية وغيرها يتكون اسم الفاعل من مقطع
واحد هو :

$$(ص ح ص) = (صَالٍ) .$$

والذي جئنا لا ينادر موضعه وهو الفتحة الطويلة التي تلي الضاد ، ويسمى
هذا النوع « من المقاطع بالمقطع المتجاذي » ومساحته المنهجية تسمح للدير أن
يتم على الحركة (النواة) قبل أن يتلاشى الصوت في الوقف ، اعتمادا على
نقطة المقطع ، بل إن هذا هو شأن المقطع في حالة الوصل أيضا ، لكنه
يتحول إلى مقطع مديد من النوع الرابع ، معبوع بمقطع قصير « (١) » ..

والخلاصة هي أن الوقف بالتضعيف في اللفظة النونجية أو في اللفظات
الخاصة يصبح دائما انقاص مقاطع الكلمة ، ولزوم الدير للمقطع الموقوف
عليه .

وزن الموقوف عليه بالتضخيم :

يقول ابن الجزري : الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره
وإن كان في زنة الساكنين ؛ لأن اللسان ينو بالحرف المشدد فهو واحدة ،
فيستعمل للنطق به ذلك ، وذلك مشاهد حسا (٢) . فالنواة التي وردت في
هذا النص لا تنفي إلا زيادة الضغط على الصامت الأخير في الكلمة وإطالته

(١) ٢٠٤ علم الأصوات تأليف جليل المبرج ، تهذيبه . د. عبد الصبور
شاهين

(٢) ١٢٧/٢ النشر في القراءات العشر

حقى يصور مضمناً ، والنطق بالصوت الضعف الموقوف عليه بمثابة مشى
المعهد ، لأن المضروبين للشركمين فى إخراجهم يلتفتان^١ مرتين على التوالي ،
بدون فاصل .

وهذا معناه أن الصامت المشدد الموقوف عليه يقابل فى الميزان الصرفى
بصامتين وليس بصامت واحد كما يفهم من كلام (١) المذكور تمام حسان ،
فلو طلب منا وزن كلمة (خالـة وقاضـة) على لهجـة من يفقون دليهما
بالتضمين لقلنا إنهما على وزن (فاعـل) بتشديد اللام ؛ لأن الزيادة إن
كانت بتسكـر برحرف من أصول السكـلة قويت بتضعيف الحرف المقابل له
فى الميزان^(٢) .

وكذلك يقابل الصامت المشدد الموقوف عليه فى اللغـة الصوفى
بصامتين ، فالقطع الأخير من السكتتين المذكورتين وهو (يـة) عبارة
عن (صـ حـ صـ) .

والوزن العروضى يؤيد ذلك أيضاً ، فلو قطعنا شعرا كهذا الرجز :

لقد خشيت أن أرى جسدياً مثل الحريق وافق القصب^(٣)

(١) ينظر ص ٢٧٧ القنة العربية منهاجا ومناها

(٢) ينظر ص ٥ المعنى فى تصريف الالهامال لشيخ مضية

(٣) ينظر ٢٦٤ شرح هراهد الإيجاج لأبى على الفارسي

لكان تقطيعه هكذا :

لقد خشي / تأن أرى / جذبتا

متفعلن / متفعلن / متفعلن

متناحرى / قوافل / قصبا

مستفعلن / متفعلن / متفعلن

فكلمتا (جذبتا) و (القصبا) أصلهما جذبتا والعصب ، بتضعيف الهاء
منهما ، ثم شدد آخرهما « إجراء للوصل بجري الوقف »^(١) ، فصار الحرف
الأخير بمد تضعيفه في وزن الحرفين ، وهو يسايل الفاء والهمزة من
(متفعلن) .

إلى من ينسب الوقف بالتضعيف ؟

نقل سيبويه عن الخليل بن أحمد أن العرب كانت تنف بالتضعيف على
أواخر الكلام المتحركة في الوصل ، قال : « وأما التضعيف فنقولك : هذا
خالد ، وهو يميل ، وهذا فرج » ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب «^(٢)» ،
ويقوم مما أورده من رجز شاعدا على الظاهرة منسوبا إلى رجل من بني أسد
وهو قوله :

يَهْأَزِلُ وَجَنَاءَ أَوْ مَيْمِلُ^(٣)

(١) ينظر ٢٧٦ من السابق

(٢) ينظر ١٦٩/٤ الكتاب

(٣) ينظر ١٧٢/٤ الكتاب

ومنسوبا إلى رؤبة وهو قوله :

لقد خشيت أن أرى جدباً
في هامنا إذا بسدما أخصباً

وقوله :

بده يحب الخلق الأضعفاً^(١)

يفهم من ذلك أن الوقف بالتضعيف كان لهجة بني أسد وبني تميم ،
أو لهما معهما ، وقد جاء ذلك في الوصل لإجراؤه مجرى الوقف .

هذا وقد قال^(٢) صاحب التصريح عن الوقف بالتضعيف إنه لغة سندية ،
ورجح معظم^(٣) الباحثين نسبته إلى قبيلة بني سعد التميمية ؛ لما روى من
أن صاحباً كان يقرأ « وكل صنهر وكبير مستطر »^(٤) ويقف بالتضعيف ،
وأن حمزة كان يقرأ (دفه ، جزء ، مله) بالتشديد^(٥) من غور همز في
حال الوقف ، وكلاهما من قراء الكوفة التي تأثرت بتهامل شرق الجزيرة
كتميم وأسد وهوازن وغيرها .

(١) ينظر ١٧٠/٤ الكتاب

(٢) ينظر ٢٤١/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٣) ينظر ١٤٧ في اللهجات البغدادية ، ٢٨١ اللهجات البغدادية في التراث ،

٢٧٧ أئمة القراءات في الأصوات والتجويد العربي ، ١٥٠ القراءات القرآنية

في ضوء علم اللغة الحديث ، ٢٥٢ - ٢٥٤ لغة تميم

(٤) القصر ٥٣

(٥) ص ٢٦٦ إبراهيم اليازجي في حروف الإيماء

الفصل السادس

الوقوف بالنقل والانتفاع

النقل معناه أن تنقل حركة الحرف الوقوف عليه إلى الحرف الساكن الذي قبله نحو قام عمرو بضم الليم ، وصررت يهكر يكسر الكاف^(١).

وقد وضع المتحورون شروطا لنقل الحركة من الوقوف عليه إذا لم يكن مهيوزا ، وأهم تلك الشروط :

١ - أن يكون الصامت الذي قبل الآخر خاليا من الحركة ، لأنه لو كان متحركا لم يمكن النقل إليه ، لاشتغاله بما فيه من الحركة ، ولأن الحرف الواحد لا يعمل بحركتين ، لا متفتحين ولا مغلقين كما قال ابن جني^(٢).

٢ - أن يكون ذلك الصامت قابلا للحركة ، فإن لم يكن كذلك - « لكون تحريكه مقهدرا كما في نحو ناب ولب ، أو متمسرا كما في نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لنقل الحركة على الياء والواو ، أو مستلزما لنقل إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في نحو جد وعمر » - امتنع النقل^(٣).

(١) ٢٠٨/٢ جمع البوايع

(٢) ينظر ٣١/١ من صناعة الاعراب

(٣) ينظر ٢١٠/٤ - ٢١١ مرجع الإصموني

٣ - أن يكون الوقوف عليه صحيحا ؛ لأنه لو كان متلا بالواو كما في المصدر (غزو) لأدى نقل الضمة منها إلى نظير معدوم وهو الاسم الذي في آخره واو قبلها ضمة ، وأدى نقل الكسرة إلى قلب الواو ياء وتغير صورة الكلمة .

٤ - ألا تكون الحركة المنقولة فتحة ، وذلك مذهب البصريين ، قال سيبويه : « ولم يقولوا رأيت المبكر » ؛ لأنه في موضع التنوين ، وقد يلحق ما بين حركته ، والجورود والرفوع لا يلحقهما ذلك » (١) ، يريد أن الألف واللام قائمتا مقام التنوين ، فلم تحرك الكاف في المبكر كما لم تحرك في رأيت بكرا حين جلت الألف بدلا من التنوين .

ومن الواضح أن المنطق غلب على كلام سيبويه ومن تابعه عندما امتعوا النقل في المنصوب للفتن يأل قياسا على امتناعه في للنون ، لأن المعروف (٢) عن بني عيم أنهم كانوا يكرهون اجتماع الساكنين في الوقف كما كانوا يكرهون ذلك في الوصل ، ولا أرى أنهم كانوا يفرقون بين أن تكون الحركة المنقولة فتحة أو غيرها ، والدليل على ذلك ما يأتي :

(أ) الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنفخ بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة (٣) .

(١) ١٧٣/٤ الكتاب

(٢) ينظر ٢٧٥ من أسرار اللغة ، ٤٠٦ - ٤٠٧ أثير الإقراءات في الأصوات والنحو العربي ، ويقارن مع ٧١/٩ شرح المفصل

(٣) ص ٥٠ ، ٧٨ ، ٨١ إحياء النحوي

(ب) النرض من النقل في الوقف « هو الشخص من الساكنين أو الدلالة على حركة الإحراب الساكنة أو هما معا »^(١) وذلك يتحقق بنقل الفتحة ، تماما كما يتحقق بنقل الكسرة أو الضمة .

(ج) صرح سيهويه^(٢) بأنه سمع من نعيم وأسد نقل الفتحة من الوقوف عليه للمموز ، وأنهم يقولون : رأيت الوثأ ، ورأيت الخطأ ، ورأيت الردأ ، يميزون ذلك في المموز ويمعنونه في غيره ، وأظن أن اللحن قد نتج عن نقص في الاستقراء ؛ لأنه يؤدي إلى عدم اطراد الظاهرة التي تنسب إلى قهولة نعيم على وثرة واحدة .

(د) الذي دفعه سيهويه والهمريون أكثره^(٣) السكونيون والجرى والأخفش ، وأعتقد أنهم كانوا على صواب حين أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا .

• - ألا يؤدي النقل إلى بقاء ليس له نظير في أوزان الاسم ، فكلمة (فُؤَل) مثلا لا يوقف عليها بالنقل في حالة الجر ؛ لضرورة ثباتها إلى وزن (فُؤَل) بضم فكسر ، وكلمة (حَبْر) لا يوقف عليها بالنقل أيضا في حالة الرفع ، حتى لا تؤدول إلى وزن (فُؤَل) بكسر فضم ، قال سيهويه :

(١) ٧١/٩ شرح المفصل ، ٢٠٨/٢ جمع المراجع

(٢) ١٧٧/٤ الكتاب

(٣) ٢٠٨/٢ شرح المراجع ، ٢١٢/٤ شرح الأهموني وحاشية الصبان

« لأنه ليس من كلامهم قيل ، وليس في الأسماء قيل »^(١) ، وللقصود أن الهاء الأول مهمل ، والثاني نادر في الأسماء »^(٢) .

والذين يميلون إلى التخلص من الساكنين يعمدون إلى وسيلة أخرى. غير النقل تحقق لهم غرضهم ، فيحركون الصامت الساكن الذي قبله للوقوف عليه بحركة تماثل حركة ما قبله ، فيقولون في الوقف على الكلمتين السابقتين ('قُلْ') بضمين فسكون ، و (وحيير) بكسرتين فسكون ، وذلك يسمى الوقف بالإنتباع ، وهو يحقق الانسجام الصوتي عن طريق اللوائق أو المائلة بين الحركتين للتجاورتين ، إلى جانب التخلص من التقاء الساكنين .

والنقل والإنتباع يشتركان في أن كلا منهما عبارة عن إقحام حركة تفصل بين الصامتين الآخرين من الكلمة في القطع الأخير منهما ، وذلك ظاهرة قديمة في اللغة العربية ، ويسمى نقلاً إذا كان جرس الحركة الجديدة المضممة متعلقاً بجرس حركة الإعراب التي سقطت ، ويسمى إنتباعاً إذا كان جرس حركة الفصل متعلقاً بجرس الحركة الأصلية في الكلمة (١) .

وليس من المستبعد أن يسكون الذين يقفون بالنقل هم الذين يقفون

(١) ١٧٢/٤ ، ١٧٤ الكتاب

(٢) ٢١٢/٤ حاشية الطيوان على الأشموني

(٣) ص ١٨٨ دروس في علم أصوات العربية ومع تنقيح طفيف

بالإتياع إذا تذر النفل لأن سيويوه^(١) قد صرح بأن ناسا من تميم يقولون : «و
الرّدي» ، ورأيت الرّدي» ومن الرّدي» ينكسر الدال في الجميع إتياعا
لنكسرة الراء ، فالظاهر أن هؤلاء الذين يهتمون في الوقف على الهموز هم
أنفسهم الذين يهتمون في الوقف على غيره ، وبخاصة أنه قد عرف « أن
تتبعها في وقفها تنفر من التثنية الساكنين هربا من صعوبة النطق بهما ،
فكان أن تخلصت بمحرك ما قبل الآخر ، حين ينقض الأمر النطق
بساكنين في لهجات أخرى كلهجة قریش »^(٢) .

ويبدو أن طريقة تميم في التخلص من الساكنين مازالت مستعملة في
بعض اللهجات العربية الحديثة ، فأهل الشرقية في مصر يقولون
(بنت)^(٣) بكسر النون إذا وقفوا على كلمة (بنت) ، وفي أنحاء مختلفة
من المملكة العربية السعودية نسميهم يقولون (الطفل) فيكسرون الفاء
إتياعا لنكسرة الطاء ، وهذا الاتجاه موجود لدى بعض السودانيين ، فقد
حكى عنهم أنهم ينطقون كلمة (يكر) - وهي ضد الشيب - هكذا
(يكر) بكسرتين^(٤) ، وهذه الكلمة وردت في الشعر على هذا النحو
أيضا ، قال أوس بن حجر :

(١) ينظر ١٧٧/٤ الكتاب

(٢) ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ أم القراءات في الأصوات واللهجات العربية

(٣) ١١٥/١ معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية

(٤) ص ٤٠٧ أم القراءات في الأصوات واللهجات العربية

لَقَدْ مَرَّخَتْهُمُ إِعْصَانَةٌ كَمَا طَرَقَتْ بِمِقَاسٍ بِسِكْرٍ (١)
ومثلها كلمة (دبس) التي وردت في بيت أبي زبيد :
فَذِيْرَةٌ مِنْ لَقَا حَسْبِهِمْ أَشْهَى إِلَهِ مِنْ بَاوَدِ الدَّبْسِ (٢)
فالْبِسْكرُ والدَّبْسُ اسم عملهما الشاعران بكسر الصامت الوسط على
سبيل الإجماع .

تحليل لبعض شواهد الوقف بالنقل :

من الشواهد على مجيء الوقف بالنقل عن العرب بيت أوردته سيهوية
في الكتاب ونسبه لبعض السعديين ، وحدد الصناني قائله بأنه فذكي بن
عبد الله النخري ، وعزاه ابن السيد إلى عهد الله بن ماوية الطائي ، وذلك
البيت هو :

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذَا جَدَّ النَّقْرُ وَجَاءَتْ اَلْخَلِيلُ أَنَا فِي زَمْرٍ (٣)

وهو شاهد على نقل ضمة الراء إلى الخفاف قبلها في كلمة (النقر) على
تقدير الوقف ، ولا يقال في الوصل إلا النقر يسكنان الخاف .

(١) ص ٢١٥ رسالة الملائكة لأبي العلاء الممرى ط بيروت

(٢) ص ٢١٥ رسالة الملائكة تحقيق محمد سليم الجندي ط بيروت

(٣) صدره في ١٧٣/٤ للكتاب ، وهو في ٣٤١/٢ شرح التصريح ، ومنى
النقر : صوت يخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به
الفرس إذا اضطرب بفارسه

والاختلاف في قائل هذا البيت لا يقتل من قيمته كشاهد ، لأنه إن كان لقدكي بن عبد الله النخري كان شاهدا على لغة بني تميم ، لأن فدكها يفتي^(١) نفسه إلى سعد بن زيد مناة من تميم ، ويطلب على الظن أن سيهويه أراد ذلك حين عزى البيت إلى بعض السعديين ، وإن كان قائله ابن مارية الطائي فيمكن القول بأن الطائيين تأثروا بلغة تميم ، وبخاصة أن طيئا قبيلة كبيرة ، ولها منازل شتى في الجزيرة العربية ، وقد كانت لها مع قهائل وسط الجزيرة تحالفات ، قال السهولطي : «والخليقان أسد وطى»^(٢) وأسد كانت تشترك مع تميم في الوقف بالنقل من آخر الميموز إلى ما قبله كما ذكرنا سابقا ، وهذا يعني اشتراك تميم وأسد في صوم الظاهرة ، وليس بمستغرب أن تنقل إلى طيء حلقة بني أسد .

ونحن إذا حللنا كلمة الشاهد وهي (النقر) تحليلا مقطعا ، وجدناها على اعتبار الوصل تتكون من ثلاثة مقاطع هكذا :

أَنْ = صَحْص / نَقْ = صَحْص / دُ = صَحْ .

وعلى لغة قريش في الوقف بالسالكين تتكون من مقطعين هكذا :

أَنْ = صَحْص / نَقْر = صَحْص .

(١) ينظر ٢١٧/١ جمهرة أنساب العرب ، ٢٥٠/١ الاشتقاق لابن دريد

(٢) ١٨٨/٢ المزهر

وحل لفة تميم في الوقف تكون مقاطع الكلمة هكذا :

أَنْ = مَحْص / نَ = مَحْ / قُرْ = مَحْص

وفي كل الحالات يقع النبر على الحركة التي تلي النون (نَ) ، لكن
 رغبة تميم في التخلص من الصامتين الساكنين جعلتهم يقدمون به عن
 اللقط الأخير إلى ما قبله مع الاحتفاظ له بموضعه في حال الوقف ، وهذا
 إن دل على شيء فإنما يدل على كراهية بني تميم للوقوف على مقطع من النوع
 الخامس ، وللببر به أيضاً .

ومن الشواهد أيضاً قافية الليثيين :

أَرْتَنِي حَبَلًا عَلَى سَاتِمَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِدَلِكِ الْحَبَلِ
 فَبَلَّتْ وَلَمْ أَخْفِ عَنْ صَاحِبِي أَلَا بِأَيِّ أَصْلٍ نَلَّكَ الرَّجُلُ^(١)

فكلمتا (الحبل) و (الرجل) الأصل فيهما سكون الجيم ، وإنما كسرت
 من أجل التخلص من الساكنين ، وسواء أ كانت كسرتها من أجل النقل
 أم كانت للاتباع فإن هذا الوزن ليس بأصل في هاتين الكلمتين ، لأنصلا
 بكسر الفاء والهمزة لم يميّز منه إلا قولهم : إيل وإطل ،^(٢) فيما لم يقع فيه
 نقل ولا إتباع أو لم يكن من قبيل الضرورات .

ومن الشواهد غير النفسية أيضاً :

تَحْفِزُهَا الْإِوتَارُ وَالْأَيْدَى الشُّعْرُ وَالنَّبْلُ سَتُونَ كَأَنَّهَا الْجَمْرُ (١)
وعمل الشاهد في كلمة (الشعر) بضمين ، وهي جمع شعراء كحمراء ،
والأصل فيها أن تكون ساكنة المين كحمر ، لكن الشاعر تخلص من
الساكنين بنقل حركة الصاد للوقوف عليه إلى الساكن قبله على لفة
بني تميم ، ومثلها كلمة (الجمز) بفتح الجيم وضم الليم ، والأصل فيها أن
تكون بفتح فسكون ، لكن تخلص الشاعر من الساكنين عن طريق
النقل أيضاً .

والكلمتان في هذا الشاهد وفيما قبله لا يختلف تحليلهما القطعي عما قلنا
في كلمة (النقر) الواردة في الشاهد الأول .

هذا وتكاد تنعدم الشواهد النثرية على ظاهرة الوقف بالنقل حتى نقل
السيوطي عن صاحب الإنصاح قوله «قد اتسمت القراءات وكثرت فيها اللشاذ،
ولم يسمع فيها هذا الوقف ، وإنما جاء في الشعر » (٢) .

ولكن كلام أبي حيان صريح في قلة ماورد منه خلافا لما نقله السيوطي ،
قال أبو حيان : لم يؤثر النقل عن أحد القراء إلا ما روى عن أبي عمرو أنه
قرأ « ونواصوا بالصير » (٣) بكسر الهاء ، وعن سلام أنه قرأ

«والتصير» (١) بكسر الصاد (٢).

«ولسنا ندهش لرواية هذا النوع من الوقف عن أبي عمرو، لأن قبيلة
«نميم» اشتهرت به (٣) وأبو عمرو عربي صريح ولد بمكة ونشأ بالهجرة،
ومات بالكوفة، وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية، فضلاً عن ذلك فهو
نمى بفصل نسبه بمازن بن مالك بن عمرو ابن نميم» (٤).

وقد يكون من تمام الحديث عن الوقف بالنقل أن نذكر أن جماعة
التحويين يقصرونه على الحركة الإعرابية «دين» (٥) الهائية، فلا يقال: من
قَبِلَ، ولا من بَعُدَ، ولا مَضَى أَمْسٌ؛ لأن حرصهم على معرفة حركة
الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء، وقال بعض المتأخرين:
بل الحرص على حركة البناء أكد؛ لأن حركة الإعراب لها طيبدل عليها
وهو (الماثل) (٦).

وهؤلاء قد سبقهم سيبويه في الباب الذي عدده بعنوان «هذا باب

(١) التصير

(٢) ينظر ٥٠٩/٨ البحر المحوط، وكتاب السبعة في القراءات ٦٩٦،
وحاشية الصبان على الأشموني ٢١٠/٤ - ٢١١

(٣) ٢٢٤ من أسرار اللغة

(٤) ٢٨٨/١ - ٢٩٢ غاية النهاية في طبقات القراء

(٥) ١٧٧/٢ حاشية الخطرى على ابن عقيل

(٦) ٢١١/٤ شرح الأشموني

(٧ - الوقف)

الساكن الذى تحركه فى الوقف إذا كان يدها له للذكر الذى هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت فى الهزئة « وأورد من هذا القبيل قولهم : ضَرَبَتْهُ ، واضْرِبْ بَيْتَهُ ، وَقَدْهُ ، وَمِثْنَهُ ، وَعَقْنَهُ ، ثم قال : سمعنا ذلك من العرب (١) .

ومن الشواهد التى أوردناها على ذلك بيت زياد الأحمم :
 حَبِيتُ وَالْقَهْرَ كَسِرَ عَجِبُهُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَى لَمْ أَضْرِبْهُ (٢)
 وموضع الشاهد (لم أضربْهُ) بضم الهاء ، والأصل فيها السكون لسكون الفقل مجزوءاً بلم ، فلما وقف الشاعر نقل الضمة التى كانت على الهاء إلى الهاء الساكنة .

والتعليل للصوت لذلك النقل هو أن الهاء من الأصوات الخفية لكونها مهموسة رخوة منفحة مستغلة تخرج من أقصى الحلق أو الحنجرة ، وهى شبيهة بأصوات الهمزة ، لأن الفم يتخذ عند النطق بهما نفس الوضع الذى يتخذه عند النطق بأصوات الهمزة (٣) ، ويخرج معها صوت النفس الغالض الذى يطلق مرورة اعتراضاً فى الفم ، وإن كان الجرى يضيق ويحدث لذلك حكاك مسموع ؛ ولذا عدت الهاء من الصوائت للمهموسة (٤) ، فإذا

(١) ينظر ١٧٩/٤ ، ١٨٠ الكتاب

(٢) ٧٢/٩ شرح الفصل ، ٢٦١/٤ شرح شواهد القافية

(٣) ص ٨٩ الأصوات الفونية د. أنيس

(٤) ينظر ص ١٨٩ ، ١٩٥ حلم الفنة د. محمود السمران

وقعت ساكنة في آخر الكلام جرى الصوت بها في الحلق والتم دون أن يعرض عليه بضغط ولا حصر ، وهذا هو سر خفائها في ذلك للوقع ، وإذا سمعت بصامت مجرد من الحركة ازداد الخفاء ؛ « لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها » (٩) أما إذا حرك الصامت بالحركة للنقولة بانت الهاء لما في الحركة من الجهر ، ولما يلزم من افتتاح الجري للحركة والهاء دون خلق له حتى تم الهاء من غير أن يكون قد انتهى رفيع الحركة .

هذا ونقل الحركة من الهاء للوقوف عليها إلى الساكن قبلها فأزال مستعملا في بعض اللهجات العربية الحديثة ، فأهل أسيرط في صعيد مصر يقولون في الإخهار فلانة صَرَبَتْهُ ، وفي الأمر اضْرِبْهُ ، فيضمون الواه أيضا لتجانس الحركة للنقولة ، ويقولون : قَدَّه وينطقون بالقاف مثل الجيم الفاعرية ويشددون الدال مع نقل حركة الهاء إليها ، وكذلك يقلون بالنون في مِفْه وعَفْه ، فينقلون إليها ويشددون فتصير : مِفْه وعَفْه ، وليس من وراء ذلك علة إلا بيان الهاء والحيلولة دون خفائها .

الفصل السابع

الوقوف بالإبدال

١ - وقف الامة النمودجية على للنون المنصوب :

يستخلص مما ورد في كتب اللغة والنحو أن اللغة العربية النمودجية كانت تنف بالالف على كل متون مفتوح آخره ، سواء أكانت فتحته للاعراب كما في « رأيت خالدا » أم كانت للبناء كما في نحو « وبيك » و « إيهك » ، فهذه وشبهها توصف بالتنوين ، ويوقف عليها بالالف .

وقد اختلف العلماء في وصف للملك للذكور ، فسكثير منهم يرى أن الألف الموقوف عليها مبدلة من التنوين الذي كان في حالة الوصل ، وذلك « لأن التنوين شبيهة بالالف من حيث إن الهم في الألف تقاربه الفنة في التنوين ، فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة »^(١) ، « واختاروا الألف . . لأنها تهوى في خرق القم ، وهو (أي التنوين) يهوى في الخهاشيم »^(٢) ، وهذا ما أقره علم اللغة الحديث ، فد ثبت أن الراء واللام والميم والنون تشبه الحركات في أم خاصة من خواصها وهي قوة الوضوح السمي ، ويمكن تفسير هذا الشبه بما يجري حال النطق بهذه الأصوات ، حيث

(١) ٢٣٨/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٢) ص ٦١ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والإبدال

يلاحظ أن هواء اللام والميم والنون يخرج حرا طليها كالحركات عسما،
ولسكنه مع الحركات يخرج من وسط الفم، ومع اللام من جانبي الفم، ومع
الميم والنون من الأنف^(١).

ويرى آخرون أن وقف اللغة التمجيدية على النون المفتوح الآخر لا يبدو
أن يكون إسقاطا للتونين مع التعويض عنه بإطالة الحركة السابقة عليه وهي
الفتحة، قال ابن السجري: وحذوه - أي التونين - في الوقف يعوض
في نحو رأيت زيدا^(٢)، والذي سوغ ذلك كونه نونا زائدة، وبسقوطها
في الوقف يحصل الفرق بينها وبين النون الأصلية؛ ثم إن الوقف بالأنف
يخفف به الكلمة .. والخفة مطلوبة في الوقف^(٣).

يضاف إلى ذلك أن التونين إنما كان الفرض منه في الوصل الدلالة على
اكتمال الاسم وانفصاله عما بعده، فلا يدخل في الاسم الإعلامة على ذلك،
وعليه فليس لوجوده مسوغ في حالة الوقف، لأن الوقف هو علامة
الانقطاع والانفصال الأساسية، وإذا انتفت اللغة الموجبة اتقى للمتلول،
ومن ثم يسقط للتونين عند الوقف ويعوض عنه عند الحركة السابقة^(٤).
وقد طهت اللغة الفصحى للتهج السابق في الوقف على كل ما في آخره

(١) ص ١٦٨ علم اللغة العام - القسم الثاني الأصوات

(٢) ص ٨١ حواشي كلية الآداب بتلا من أمالي ابن السجري ٣٨٠/١

(٣) ينظر ١٦١/٤ الكتاب، ٦٩/٩ شرح المفصل، ٢٧٩/٢ شرح المفاتيح

الرحى

(٤) ص ٨١ حواشي كلية الآداب بجامعة الكويت - الجمعية العاشرة

نون ساكنة معطوفة زائدة قبلها فتحة ، وإن لم يسكن تنوينه ، فكأن ، فهو وقف على « إِذَنْ » بالألف لشبه نونه بتنوين المنصوب ، لأن صورتها صورتها لفظاً ، وكذلك يوقف على الفعل المؤكد بالنون الخفيفة بالألف ؛ لثلاثا يكون للفعل مزية على الاسم ، ولأنه إذا كان التنوين دليل يمكن الإحصاء ، فإن التوكيد دليل يمكن الفعلية^(١) .

وخلاصة الحديث أن اللغة النونجية وإن كانت تميل في وقوفها إلى التقاطع للفتحة ، إلا أنها تستقيم إلى حد ما الوقف على المقطع المفتوح إذا كان من النوع النشائي المنتهي بحركة طويلة (ص ح ح) ، وتلك نتيجة الإحصاء الذي أجريناه على الفواصل القرآنية باعتبارها مواضع للوقوف ، إذ وجدنا أن الفواصل للتنبيه بمقطع منقطع في حالة الوقف تبلغ (٨٠ ٪) ثمانين بالمائة من جملة الفواصل ، بينما الفواصل الموقوف عليها بالمقطع للفتوح - ولا يكون إلا من الشكل الثاني - لا تتجاوز نسبة العشرين بالمائة .

هذا وقد سبق لنا الكلام على أن قهولة ربيعة تقف على النون المنصوب بحذف التنوين والفتحة وإسكان الصامت الأخير ، أي نستحب في الوقف إقتال المقطع الأخير بصامت غير التنوين .
ونعطة لجهة أخرى في الوقف على النون المنصوب ، وهي^(٢) أن بعض

(١) ٣١٠/٢ المبادئ التكميلية شرح إضافية ، ص ٩١ و ٩٢ وظائف الصوت
النشائي

(٢) إقليم ذلك سببه من الجليل ١٣٦/٤ الكتاب

العرب يقول في الوقف : رأيت رجلاً فيهمز تلك الألف وذلك لأن الألف خفية فأبدلت بماءو أيين وأوضح منها في السمع ، وبما يؤدي إلى قفل المقطع للفتوح ، وكذلك فعلوا بألفات أخرى ، فقالوا (١) : هو يضر بها ، وهو أخرى بها ، وهذه جهلاً ، وعصاً ، وأنساً ، ومن ذلك همزة الوقفة في آخر الفعل ، لفة لبعض العرب دون بعض ، نحو قولهم للمرأة : قول ، والرجلين قولاً ، وللجميع قولوا ، وإذا وصلوا لم يهمزوا ، ويهمزون إذا وقفوا عليها (٢) .

وأصحاب تلك اللهجة - وهم بعض (٣) على - يفرون من الوقف على للفتوح إلى المقطع للفتوح ، واختاروا همزة لفتح المقطع لسكونها أيين وأوضح في السمع من الألف ؛ وذلك لما فيها من النبر والقطع الذي يحقق للبدوي السرعة في النطق .

وآخرون (٤) من على - يختارون الواو لفتح المقطع ، فيقولون : « أسو وحلو » . واو ساكنة وهم أقل بها من السابقين .

(١) ينظر ١٧٦/٤ ، ١٧٧ ، الكتاب ، ١٧/٢ الخصائص ، ٨٤/١ من الصناعات

٢٠٦/٢ الجمع

(٢) ٢١/١ لسان العرب

(٣) ٢٣٩/٢ شرح التمهيد على التوضيح

(٤) ١٨١/٤ ، ٢٤١ ، الكتاب ، ٦٤/١ الهجاء لأن على ، والماء على من وشرح

وطائفة ثالثة منهم ويشاركهم ناس من قيس وفزارة وأهل الحجاز^(١) يختارون الهاء لتلق المتع الووقوف عليه ، فيقولون : « أنى » ، وحلى ، ومثى » بيا ساكنة ، وهؤلاء أقل بيانا من سابقهم ، لأن الواو أبين من الهاء كما صرح بذلك سيهويه .

هذه اللهجات الثلاث - كما قال (٢) ، أحد العلماء - تمثل ثلاث مراحل من مرطى .

أما الوقف بالألف في أواخر تلك الكلمات فهو الصورة الخضرية التي تسكنت بها قریش ، وارتضتها اللغة النوذجية التي نزل بها القرآن الكريم ، وهذا - مثلاً يرى بعض العلماء - هو الذى دل عليه « الاطلاع على اللغات السامية من جانب » ، وتحكيم القوانين الصوتية من جانب آخر ، فهما يدلان على أن مثل حبلى وأنقى بالهاء أسبق في سلسلة التطور القوي من أنقى وحبلى بالألف^(٣) ، وذلك عكس ما تصوره النحويون في هذا الموضع من أن الألف تغلب (٤) إلى الواو أو الهياء ، ولسكنه يلتقى مع كلامهم في موضع آخر ، وذلك عندما يتحدثون عن أصل الألف في عصرى ورحى ، ويقولون إنه الواو في الأولى والياء في الثانية .

(١) ٢٣٨/٤ ، ٢٥٦ الكتاب ، والمراجع السابقة

(٢) ٤٩٧/٢ اللهجات العربية في التراث

(٣) ينظر ٢٤٤ بحوث ومقالات ، ٢٦٣ للدخول إلى دام اللغة ومناهج البحث القوي

(٤) ينظر ٣٣٩/٢ شرح التصريح على التوضيح

٢ - وقف أزد السراة على للنون للرفوع والمجرور :

قبيلة أزد السراة تقف على النون للنصب وللرفوع والمجرور بطريقة واحدة ، وهي إبدال للتنوين حرفا يناسب الحركة السابقة عليه كما قال ابن يمش وجماعة النحويين ، « فيبدلون ويقولون : هذا زيدو بالواو ، وفي الجر مررت بزیدی »^(١) بالياء ، أو بإسقاط التنوين والتعويض عنه بمد الحركة السابقة عليه كما قال^(٢) ابن الشجري ، وهذا معناه أن تلك القبيلة كانت تفضل للقطع المفتوح وتؤثره على القطع الملقى في الوقف على النون منصوبا كان أم مرفوها أم مجرورا .

والذي نتصوره أن قبيلة أزد السراة عندما كانت تقف على النون للرفوع والمجرور «زيدو» كانت تستقط حركة الإعراب والتنوين من القطع الأخير وهو (دُنْ = ص ح ص) ، ولم يشاءوا أن يصلوا إلى النهاية الصوتية المفهولة بواسطة ضم الصامت التتبعي إلى القطع السابق عليه كما فعلت اللغة النموذجية ، وإنما وصلوا إلى ذلك بواسطة التعويض عن الصامت الساقط وهو التنوين بحركة طويلة من جنس الحركة الإعرابية الساقطة ، فقالوا : « زيدو » في الرفع ، و « زیدی » في الجر .

(١) ينظر ٧٠/٩ شرح المفصل لابن يمش

(٢) ينظر ص ٨١ حركات كلية الآداب نقلا عن ١/٢٨٠ أمالي ابن الشجري

وقد دعاهم إلى ذلك الحرص لأن على بيان الحركة الإعرابية ، إذ كانت الحركة العاوية الموض بها تدل على نوع الحركة الإعرابية المحذوفة .

ويبدو أن أزد السراة كانوا متأثرين في ذلك بالافسة النبطية ؛ لأن «النبط كانوا كالعرب الآخرين يعرفون علامات الإعراب الثلاثة ، وكانوا يطيّلونها عندما تجرد الأسماء من الإضافة ، وضاعت تلك الحركات في ثنايا التاريخ عندما نفى النبط استخدام هذه الحركات استخداماً صحيحاً عندما اختلطوا بالآراميين»^(٢) ، وذلك السلوك القوي له يقابله في النطق والكتابة ، ففي نواحي «الحديثة» باليمن تنطق الأعلام والأسماء بضمة مشبهة « (٣) » ، وما زالت بعض الكلمات مثل كلمة «عرو» تكتب بواو زائدة على الدق ، وربما كانت منطوقة في وقت ما على نحو ما كان شائعاً عند النبط وأزد السراة .

وإذا صح ذلك تكون لهجة أزد السراة هي الأصل الذي تطورت منه اللغة النحوضجية بالقسوة للوقف على المتون الارتفاع والجور ، بينما تكون اللغة الفصحى الأصل الذي تطورت عنه لهجة ربيعة والعربية الحديثة في الوطن العربي بالنسبة للمتون المنصوب .

(١) ٢٨٠/٣ شرح الهداية لرحى

(٢) ٢٢ ، ٢٣ دراسات في اللغة العربية د. خليل نامير

(٣) ابن السكيت

٣ - الوقف على ضمير المتكلم (أنا) :

جاء في كتاب الحجة لابن خالويه : « وفي أنا أربع لئات : أنا فعلت ، وأن فعلت ، وإن فعلت ، وأنه فعلت » (١) .

والصورة الأولى التي تثبت الألف في الضمير (أنا) وصلا ووقفا تمثل لغة بني تميم ، وعليها وردت قراءة نافع للآية (أنا أحى وأميت) (٢) .

ويبدو أن الألف التيممية متطورة عن الهمزة التي كانت في نهاية ضمير المتكلم (أنا) في حال الوصل ، إذ قد ثبت (٣) أن الضمير المذكور كان في مرحلة ما من مراحل اللغة العربية يكتب «أنا» بهمزة نهائية ، ويظن أنها كانت خاصة بالوصل ، فإذا وقف عليها صارت إلى الألف لأن الوقف محل تغيير وتخفيف واستراحة من جهة ، ولأن كل حرف إذا سكن خف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت كما قال (٤) ابن الجزري .

أما الحجازيون - وهم أهل تخفيف - فقد كانوا يستعملون الصورة الثانية التي ذكرها ابن خالويه في حالة الوصل ، فإذا وقفوا صاروا إلى الألف لبيان حركة النون ، وهذا يتفق مع استساغة لفتهم - وهي التي

(١) ص ١٠٠ الحجة في القراءات السبع

(٢) البقرة ٢٥٨ ، وينظر ٢/٢٨٨ البحر المحيط

(٣) ٨٢ ، ٨٣ دراسات في اللغة العربية د. خليل نامي

(٤) ٢٢ التمهيد في علم التجويد

صارت للنصحي - للمقطع المنفوخ المنبور نبرا ملولها في الوقف ، وقد قلنا
فيا سبق إن القواصل القرآنية التي يوقف عليها بذلك للقطع (ص ح ح)
تصل إلى عشرين بالمائة من جهة القواصل القرآنية .

ويظهر أن بعضاً من أهل الحضر كانوا يهاثون في التخفيف ، فيحذفون
الحركة التي على النون ، ويقفون بالسكون كاحو الحال في الصورة الثالثة
التي حكاهما ابن خالويه ، فهي صيغة خاصة بالوقف ، أي أن الحجازيين
كانوا يقولون في الوصل «أن فعلت» فإذا وقفوا قال بعضهم «أنا» وقال
آخرون «أن» .

أما الصيغة الرابعة التي وردت في نص ابن خالويه السابق فهو يدو أن أهلها
كانوا يصلون الضمير على طريقة أهل الحجاز فيقولون «أن فعلت» ويقفون
عليه كما يقف أهل البادية فيلحظون به هاء السكت . يقولون «أنه» ، وهم
بذلك يحفظون السرعة في النطق في الوصل والوقف ، وهؤلاء الذين يقفون
بالهاء يجمعون بين السرعة وبين الحركة التي قبل الهاء ، وهم من علموا
تحم وسغلى قيس كما قال (١) الفراء ، أو من علموا كما قال (٢) بعض العلماء .

٤ - الوقف بالجيم على ما آخره لاه :

تحدث علماء اللغة والنحو عن إبدال الياء المشددة جها في الوقف ، قال

(١) ١٤٤/٢ معاني القرآن للفراء

(٢) ٥٠٥/٢ اللهجات الميربية في التراث

سبيويه : « وأما فاس من بهى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ، لأنها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج يريدون تميمي ، وهذا حلج يريدون حلبي ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج يريدون عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون :

خالي عريف وأبو حلج المطمان اللحم بالمشج
وبالنداء فلق البرنج

يريد بالمشي والبرني ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا (١) ، وقد أورد ابن السكيت الرجز السابق - مع بعض اختلاف في روايته - منسوبا إلى رجل من أهل البادية ، ثم نقل عن أبي عمرو بن العلاء ما نصه « قلت لرجل من بني حنظلة : ممن أنت ؟ فقال : تميمج ، قال : قلت : من أبيهم ؟ قال : مرّج . يريد فتميمي ومري » (٢) .

وقد صرح الرضوي بنسبة هذه الظاهرة إلى بني تميم ، وبأنها تكون في الياء الخفيفة مثلما تكون في الياء المعينة ، وأنشد لأبي زيد :

فارب إن كنت قبلت حجتج
فلا يزال شاحج يأتوك يجج
أقرنهات ينزى ونفريج (٣)

(١) ١٨٢/٤ الكتاب

(٢) ص ٩٥ كتاب الإبدال لابن السكيت

(٣) ٢٨٧/٢ شرح الشافية للرحمن ، ١٦٤ النوادر في اللغة لأبي زيد

... وقد دلل ابن بعيش وغيره إبدال الياء جيمًا في الوقف « بأن الياء خفية وهي من مخرج الجيم ، فلولا شدة الجيم لكانت ياء ، ولولا لين الياء لكانت جيمًا » (١) .

نعم العلاقة الصوتية بين الياء وبين الجيم متحققة ، فها من مخرج واحد تقريباً وهو وسط اللسان مع ما يقابله من الحنك الأعلى ، وها يشتركان في الجهر والافتتاح والاستقبال والإسقاط ، ولا يختلفان إلا في كون الجيم شديدة ، وكون الياء متوسطة بين الشدة والرخاوة ، ولذا فليس يستغرب أن يختار أصحاب هذه الظاهرة الجيم في الوقف ؛ لأنها أبين من الياء ، وفي اختصارها تجنب لتكرار ثلاثة أشباه من جنس واحد ، أعنى الكسرة والياءين ، ويبدو أن ما وسم بالفتح في هذه الظاهرة خاص بإبدال الياء غير المشددة الذي نفسه أبو زيد لأهل اليمن ، وهو للقول عن بني جرهم من قضاة (٢) .

ويبدو أن بعض القبائل المجاورة لبني تميم قد تأثرت بتلك الظاهرة ومن ذلك الهمض قبيلة هذيل ، فقد نُسبَ إلى عبد الله بن مسعود أنه قال (٣) « على كل غنيج » يريد على كل غنى ، وثبت أن أبا جهل خاطبه بلهجة

(١) ٧٤/٩ شرح المنفصل لابن بعيش

(٢) ينظر ١٢٥، ١٢٦ الدراسات اللمجية والصوتية هند ابن حنبل ١٥ - ٣٨

لهجات العرب لأحمد تيمور

(٣) ١٢٨ من لغات العرب : لغة هذيل

قومه الهذليين ، قال ^(١) ابن مسعود : فلما وضعت رجلى على مذمراً في جبل - أى على رقبته - قال : أَهْلُ عَجَجٍ ، أى تَنَجَّ عَنِّي ، وأراد يَحْجُجُ عَنِّي ، ومعنى لغة هذيل التى تقلب اللهاج جيا في الوقف .

• - إبدال الكاف السكسورة شينا في الوقف :

اللفظة التوضيحية تنقف على الكاف التى هى علامة المضمحل للؤنث بالسكون ويحذف ذلك توجد صورتان .

الأولى تبدل الكاف شينا في الوقف ، وقد عزاها سيبويه ^(٢) إلى ناس من تميم وأسد ، ويبين أن الهاجث على ذلك هو الفصل بين للذكر وللؤنث بل التثنية والتوكيد في الفصل .

وقد كشف المبرد في حجارة واضحة عن العلاقة بين الكاف والشين ، فنص على أن « بنى عمرو بن تميم إذا ذكرت كاف للؤنث فوقفت عليها أبدلت منها شينا ؛ لغرب الشين من الكاف في المخرج ، وأنها مهموسة مثلها ، فأرادوا البيان في الوقف ؛ لأن في الشين نفثيا ، فيقولون للمرأة : « جمل الله لك البركة في دارش » ، ويحك ما لش » ، والى يدرجونها يدهونها كافا ، والى ينفون عليها يبدونها شينا » ^(٣) ، فالعلاقة الصوتية

(١) ٣٠٩٠/٤ لسان العرب د علا ، ٧٨/٢ تاج العروس د عنج ،

(٢) ١٩٩٩/٤ الكتاب .

(٣) ١٦١/٢ السكامل في اللغة والأدب

التي بين الكاف والسين متحدة ، وهي اقتراب الحرجين ، قال الكاف
تخرج من أقصى اللسان مع ما يقابله من سقف الحنك ، وهي أدنى إلى مقدم
الأنف من مخرج الأنف ، والسين تخرج من وسط اللسان بينه وبين وسط
الحنك الأعلى (١) ، فهما قريبان في المخرج ، ويشتركان في صفات الهمس
والاستفاد والافتتاح والإسماح ، ولا يختلفان إلا في أن الكاف شديدة
رخوة ، والسين أين في السمع لما فيها من التندس والانتشار في النعم .

ويبدو أن ذلك الابدال لم يكن خاصا بالوقف ، لأن عبارة سيويه
« ذلك قولك : إنش ذاهبة ، وما أنش ذاهبة ، تريد : إنك ومالك » (٢)
قد ضطعت فيها السين بالسكسر ، وكذلك وردت في نص الثعالبي :
السكسكة تمرض في لغة تمهم كقولهم في خطاب المؤث : ما الذي جاء
يش ؟ يهدون بك .

وقرأ بعضهم « قد جمل ريش تحتش سرا » لقول القرآن « قد جمل
ربك تحتك سرا » (٣) ، وقد أشار ابن جني إلى ورود ذلك في غير الوقف
فقال : « ومن العرب من يبدل كاف المؤث في الوقف شيئا حرصا على
البهتان ، لأن السكسر الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف ، فحفظوا
البهتان بأن أبدلوا شيئا فقالوا : حكيش ، وعيش ، ومررت يش ، ومنهم

(١) ٥٢/١ سر صناعة الإعراب

(٢) ١٩٩/٤ للكتاب

(٣) ١٠٧ كتاب في فقه اللغة ومر العربية : مريم ٢٤

من يجرى الوصل مجرى الوقف فيهدل فيه أيضا ، وأنشدوا المجهنون :

فميناشر عينها وجيدش جيهدها

سوى أن عظم الباقى منش دقيق

« ... » (١)

إذن الأصل في إبدال الكاف شيئا أن يكون في الوقت ، وما ورد في الوصل مقيس على الوقف وجار مجراه أو من الدواض التي تترنس في لغة العرب .

أما الصورة الثانية وهي أقل من سابقتها فقد جبر منها ابن جني بقوله : « وربما زادوا على الكاف في الوقف شيئا ، حرصا على الهموز أيضا فقالوا : مررت بكش ، وأعطيتكش ، فإذا وصلوا حذفوا الجميع » (٢) ، ولعل هذه اللفظة هي التي جمعت بنض اللهاة يصف تلك الصورة التي تزداد فيها الشين على الكاف بالجمع (٣) ، ذلك لأن الزيادة ليست مستعينة في الوقف بصفة عامة ، لأن الوقف موضع استراحة وتخفيف ، وهما يتسقان بالحذف وإتقان . وأواخر الكلمات أكثر عما يعققتان بالزيادة عليها .

هذا وبنض اللهاة (٤) لا يرى أن مصطلح « التكتكة » مقصور على

(١) ٢١٦/١ سر الصناعة

(٢) ٢١٧/١ سر الصناعة

(٣) مره ٢٥ صاحب لابن فارس ، ٢٢٢/١ المهر السيوطي

(٤) ينظر ١٢٤ ، ١٢٥ في اللغات العربية

المشورتين اللتين ذكرناهما ، وليس خادماً بكاف المؤنث ، ولا بتلك التي تقع في نهاية الكلمة ، ولا بحالة الوقف وحدها ، وإنما يطلق على قلب السكاف التي يلها صوت لين أمامي أيما كان موضعها في الكلمة إلى نظيرها من أصوات وسط الحنك ، فيسمع ذلك الصوت المركب (تش) كما في اللهجات العربية الحديثة في بعض نواحي العراق وجهات محافظة الشيرقية في مصر .

ولكن دقة القدماء في وصف (١) الظاهرة القوية وملاحظتها تفتح حائلاً في وجه ذلك الرأي وتقلل من قيمته ، إذ لم يكن يجوزم أن يميزوا بين الصوت المنطوق به في الوقف شيئاً مفردة أو مركبة مع التاء ، وربما كان الأقرب إلى الصواب تخصيص (٢) مصطلح السكشكة بزيادة اللين بعد الكاف للسكورة ، لقولهم (كش ، كش) ولأنهم سموها بالفتح لما فيها من عدم التثفيف والراحة وهما غرضان من أغراض الوقف .

٦ - إبدال السكاف سيناً في الوقف :

من العرب من يقف على كاف الخطاب التي للمؤنث بإبدالها سيناً مهملة أو بزيادة تلك السين بعدها ، تماماً كما فعل ناس من تميم وأسد في الشين التي تزداد قلب السكاف أو تهذب منها ، ومثلها سميت الظاهرة مع اللين

(١) تراجع أقوالهم مجمعة في لهجات العرب لأحمد جيمود من ٦١ إلى ٦٩
(٢) ينظر ١٩١ الدراسات اللفظية والصوتية عند ابن جني

بالكشكشة سميت مع السين للهملة بالكسكسة ، وكثيراً ما يقرن العلماء
بينهما عند الحديث على كنهية الوقف على كاف الخطاب المؤنث ، نرى
ذلك في الكتاب لسيدييه ، وإن لم يكن بذكر المصطلح الخاص بكل منهما
ولم يكن حديثه عن السين للهملة مفصلاً مثل حديثه عن السين للهملة ،
فقد اقتصر على زيادة السين للهملة بدل الكاف دون أن يتطرق لموضوع
البدل ، قال :

« واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ليهيئوا كسرة
القائمت .. وذلك نحو أعطيتكيس وأكرمكيس ، فإذا وصلوا لم يميئوا
بها ، لأن الكسرة تبين » (١) ، ونراه أيضاً لم ينسب تلك الزيادة لقوم
بعضهم ، وكذلك فعل ابن جني (٢) .

أما اللبرد فقد كان كلامه أكثر تفصيلاً ، قال : « وأما بكر فتختلف
في الكسكسة ، يقوم منهم يبدلون من الكاف سيناً ، كما يفعل التميميون
في السين ، وهم أقلهم ، وقوم يميئون حركة كاف المؤنث في الوقف بالسين
فيزيدونها بعداً فيقولون : أعطيتكيس » (٣) ، ومن هذا النص تبين أن
هناك تناظراً كاملاً بين الكشكشة والكسكسة في رأى اللبرد ، فكلتا هما
يتكبران بالإبدال أو بالزيادة ، والفرج في كلا الجهتين واحد هو الفصل

(١) ١٩٩/٤ الكتاب

(٢) ٣١٤/١ سر الصناعة

(٣) ١٦١/٢ السكامل في اللغة والآداب

بين المدرك والمؤث في حال الوقف، ففي الإتيان بالمشين أو بالسعين علامة على الخطاب المؤث، وفي « تركهما بيان التذكير » (١)، وللمكلمون بالسكسكة أو بالسكسكة من القبائل البدوية، إلا أن بني تميم يؤثرون المشين للبيعة، وبكر بن وائل من أسد يفضلون الوقف بالسعين المهمة، وكلاهما صوت بين، فالمشين أبين من السكاف، بما فيها من التفشي والسعين أبين منها أيضاً بما فيها من الصغر.

والسعين المهمة وإن كانت تشارك السكاف في صفات الخمس والانتفاخ والاستفال والإمات لكنها ليست قريبة من السكاف كقرب الشين؛ لأن المهمة من أصوات مقدم الفم، « وتخرج مما بين الثنايا وطرف اللسان » (٢) ويبدو أن الذي سوغ التبادل بينهما أي بين السكاف والسعين المهمة ما يحدث من اللانحة بين السعين وكسرة السكاف الزائدة في حال الإبدال أو المتوقفة في حال الزيادة، لأن كلاهما صوت أهامي، فالكسرة صامت أهامي، وكذا لك السعين المهمة صامت أهامي أيضاً.

وهذا وقد فرق السموطى بين السكسكة والسكسكة من حيث إن اللهدل منه في الأولى هو كاف الخطاب للمؤث، بينما للهدل منه في الثانية كاف الخطاب التي للتذكير، وهذه عبارته « السكسكة وهي في ربيعة ومضر يعملون بمد كاف الخطاب في المؤث شيئاً، فيقولون: رأيت سكسكين »

(١) ٢٠٠/٤ الكتاب

(٢) ٩٢/١ سفر الصناديق

ويكش، وعائيكش. ومن ذلك السكسة وهي في ربيعة ومضر
يحملون بعد السكاف أو مكانها في المذكر سونا على ما تقدم، وقصدوا بذلك
الفرق بينهما (١)، ويفهم من هذا النص إن كان صحيحاً أنهم كانوا
يفرقون بين المذكر والمؤنث فيحملون الشين المعجمة للمؤنث، ويحملون
السين المهملة للمذكر، ويذاب على الظن أن عبارة السيوطي قد دخلها
التحريف وأن قوله (في المذكر) للثبوت في النص الذي نقلناه من الزهر
صوابه (في للمؤنث) وقد غاب عن أذهان محقق الزهر أن ضمير الشيء
في قول السيوطي : (وقصدوا بذلك الفرق بينهما) فائد على السكسة
والسكسة، وليس على المؤنث والمذكر، فالشين والسين كلاهما يلحق
السكاف في القائض، وفي تركهما بيان التذكير كما صرح بذلك سقوية
فيما نقلناه عنه آتفا .

ونقول مثلاً قلناه زيادة إن الأولى بمصطلح السكسة أن يكون
خاصاً بزيادة السين المهملة بعد السكاف لقولهم فيها (كين كين) ونقلها
في اللغات للذمومة (٢) راجع إلى أن الوقف محل تخفيف وحذف فالباء
وبها تتحقق الاستراحة التي يفتدونها الواو أكثر مما تتحقق بالزيادة .

(١) ٢٢١/١ المهر السيوطي، ٨٣ لهجات العرب لأحمد تيمون.
(٢) ص ٨٤ لهجات العرب لأحمد تيمون، نقل عن حاشية الاقتراح لابن
الطوب المسماة « نمر الاقتراح » ص (٤٤)

الفصل الثامن

الوقوف على المختوم بالتاء

السكلمة المختومة بالتاء إما أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فإن كانت فعلاً أو حرفاً لم تتغير التاء وصلاً ووقفاً ، فيقال في الفعل : قامت وقعدت ، وفي الحرف : رُبِيتْ وُثِّتْ ، والسر في عدم تغييرها إلى الهاء في الوقف هو الخوف من التباس تلك الهاء بالضمير (١) ، إذ كان يقال في الوقف على ما سبق : قامه ، وقعده ، وربّه ، وُثِّمَهُ ، واللغة العربية من اللغات الراقية التي تنفر من نل ما يؤدي إلى التباس اللغوي وعدم فهمها ويميزها في ذهن السامع .

وإن كانت السكلمة المختومة بالتاء اسماً ، فلما أن تكون التاء لتأنيث أو لغيره ، فإن كانت لغير التأنيث بأن كانت أصلية كافي وقت وبيت أو ملحقة بالأصلية كافي بنت وأخت ، فإنها تلزم صورة التاء في الوصل والوقف ، لمتحقق الفرق (٢) بين الأصلية واللاحقة وبين التاء الفارقة بين للذكر وللأنثى .

وأما إن كانت التاء لتأنيث ولا تكون إلا مسبوقة بفتحة قصيرة نحو : ثمرة وشجرة وطليحة وحزمة ، أو بفتحة طويلة نحو : صلاة وزكاة

(١) ينظر ٢١٣/٤ حاشية الصبان على الأشعرمي

(٢) ينظر ١٦٦/٤ الكتاب ، ٢٨٨/٢ شرح الدافية للرجي

وقناة - فإنها تبقى في الوصل تاء ، وتصير عند الوقف هاء في اللفظ التوضيحية .

وقد صرح القندامى بأن القناب بين التاء والهاء يمسد من قبول الإبدال^(١) ، لكنهم اختلفوا في تحديد الأصل للبدل منه ، فذهب الجمهور إلى أن التاء هي الأصل ، والهاء بدل منها في الوقف ، وعلّة ذلك عدم كون « الوصل من اللواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها . . . والوقف من مواضع التغير والبدل »^(٢) وقد خالفهم ثعلب^(٣) فذهب إلى أن الهاء أصل في تأنيث الاسم ، وتقلب تاء في الوصل خشية الالتباس بالضمير . وأما ما كان الأمر فإن التاء والهاء تشتركان في صفة الهمس ، واختص الوقف بالهاء « لأن في الهاء همساً وليتأ أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى »^(٤) .

هكذا يحدد القندامى العلاقة الصوتية للسوغة للعبادل بين التاء والهاء وهي من وجهة نظر الحديثين غير كافية بل غير معقدة أصلاً ، « وليس لنا ثمة علاقة صوتية بين التاء والهاء » ، وإنما التفسير المناسب لحلول التاء في الوقف محل التاء في الوصل هو « أن التاء سقطت حين الوقف على اللزوم »

(١) ينظر ٣١٣/٢ الكتاب ، ٦٢/١ المختضب للمبرد

(٢) ١٥٩/١ المصنف لابن جني

(٣) ينظر ٢٨٩/٢ شرح العاوية الرضى

(٤) السابق

فبقى القطع السابق عليها مفتوحا إذا حركة قصيرة ، وهذا النوع من المقاطع
تسكره العربية في أواخر الكلمات فتجنيه بإغلاق المقطع من طريق اعتداد
التيهين بهاء السكت ، وهكذا يبدو الأمر كما لو أن تاء التأنيث قد قلبت
هاء على أن الحقيقة هي أن الهاء قد سقطت لمة ، وأن الهاء قد جاءت
للمة أخرى ، فليس بينهما تهازل صوتي كما ترى ^(١) .

وهذا الرأي له وجاهته ، لأن الترض من إتيان الهاء في الوصل هو
التفريق بين المؤنث والمذكر ، أما في الوقت فيحصل الفرق بينهما من ناحية
أن للمذكر يوقف عليه بالسكون ، وأن للمؤنث يوقف عليه بالحفاظ على
الحركة القصيرة التي تنهق عنها ، وبناء على ذلك فالتاء التي كانت فارقة بين
التيهين في الوصل سقطت لكونها غير محتاج إليها في الوقت ، لأن التيهين
بينهما حاصل بالسكون والحركة ، لكن العربي كان يكره الوقف على المقطع
المتحرك بالحركة القصيرة ، ولا أراد إغلاقه أي بهاء السكت لملق المقطع
للقوف عليه من جهة ، والحفاظة على تلك الحركة القصيرة من جهة أخرى
« حتى يتضح بجمعا فتبعد دلالة فتفرق بين المؤنث والمذكر الموقوف
على بالسكون » ^(٢) .

وكذلك الذي في آخره تاء وتقبلها فتحة طويلة ، تسقط منه التاء في الوقف
فيبقى النطق بالفتحة المعطوكة إلى الهاء ، وهي تؤدي إلى خلق المقطع الآخر

(١) ٢٥٧ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي

(٢) يراجع ٧٧ ، ٨٨ التأنيث في اللغة العربية

للقوف عليه ، وفوق ذلك فلها تمنع من التماس الفرد بالجمع في نحو :
الفلاة والقناة والقطاة^(١) ، وتغول دون الخلط بين المفردات المؤنثة كالصلاة
والزكاة والثناء وبين ما يشبهها في الزم من الأسماء المنصورة المماثلة لها
في المعنى وهي الصلاة ، والزكاة ، والنوى^(٢) .

ومن قديم ربط ابن جني بين الهاء الموقوف عليها وبين فتحة ما قبل التاء
فقال : وإنما أبدلت «تاء التأنيث» هاء لافتح ما قبلها^(٣) ، وأراه يعني
قرب الهاء من الفتحة في طبيعتها الصوتية^(٤) ، وأن الإتيان بالهاء عقب
الفتحة في الوقف يحدث نوعاً من المماثلة التي تحقق الاختصاص الصوتي .

الوقف على جمع المؤنث :

اللغة النموذجية تعامل جمع المؤنث السالم وما أشبهه نحو هفتات وأولات
وأذرعان وعرفات وهيئات معاملة واحدة في الوصل والوقف ، فتلزمه التاء
في الحالين ، وكل ما احتل المحققون في الوقف يحدث فيه نوع من

- (١) الألفاظ المذكورة مفردة ، ويحويها : الفلاة ، والقناة ، والقطاة
(٢) الصلاة الذار والوقوف ، والزكاة معناها : الزوج من المزد ،
والنوى : هو البعد والتأخية . أما النواة فهي النية ويندر التحريم والريب ونحوهما
والصلاة والزكاة : فريضة في الإسلام
(٣) ١٦١/١ المنصف لابن جني
(٤) ينظر ١٨٩ ، ٢٩٦ علم اللغة د. السحران ، ص ٨٩ الأصوات اللغوية
د. أنيس

التخفيف بحذف الحركة الإعرابية والتنوين من المقطع الأخير ، ثم يضم الصامت المجرد من الحركة وهو القاء الزائدة في نهايات الكلمات المذكورة إلى المقطع السابق عليه فمصدر المقطع الأخير (ص ح ص) بدلا من (ص ح ص) الذي كان في حال الوصل ، ويقم الذب^(١) حينئذ على المقطع الأخير .

والهاتئ على ذلك - في نظري - تحقيق الخالفة بين المفرد والجمع ، فاللغة التمجيدية تقف على المفرد بالهاء ، وعلى الجمع وشبهه بالتاء لمحصل الفرق بينهما ، خاصة وأن القاء في المفرد لا تدل إلا على التأنيث ظاهرا ، أما في الجمع فهي تدل (٢) على التأنيث وعلى الجمع معا . ولذا كان بقاؤها في الوقف على الجمع هو المنهج الملائم ، وشيء آخر جعلهم يؤثرون القاء بالبقاء وهو خشيتهم أن تلبس (٣) صيغة جمع المؤنث السالم الموقوف عليها بصيغة المفرد المندوب إذ لو قل في الوقف على منطحات : مسلمات ، لوقع اللبس بين هاء الوقف وهاء الندبة ، لأنهما يشتركان في أن ما قبلهما فتحة طويلة ، وبخاصة إذا راعينا أن الموقوف عليه لا ينطق معها ، بل ينطق بالسكون كالمندوب .

لهجة طيء :

قال الفراء : والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء إلا طيها ، فإنهم

(١) ينظر ١٤٧ ، ٤٨ ، في اللغات العربية د . إبراهيم أنيس

(٢) ينظر ٢٠٩/٢ المزمع ، و ٢٤٣/٢ شرح التصريح على التوضيح

(٣) ينظر ص ٦٣ التأنيث في اللغة العربية

يقولون عليها بالتاء ، فهو لون : هذه أمت ، وجاريت ، وطلعت^(١) ،
 وقال الساماني في المعاني : ومن العرب من إذا سكنت على الهاء جعلها
 تاء ، وهو طيء ، فقال : هذا طلعت ، وخبر الخمرات . وقال ابن المستوفي
 أيضاً . وجدت في كتاب أنها لنة طيء^(٢) .

وهذه الهمزة وصفها ابن عميل بالقلبة فقال «وقل الوقت على المفرد بالتاء
 نحو فاطمة^(٣) ، وهو يقصد أنها قليلة نسبياً ، أى بالنظر إلى اللغة
 النموذجية التي تنف بالهاء ، أما بالنظر إلى تلك الهمزة نفسها ودورانها في
 ألسنة الطائيين ومن تأثر بهم فلا يمكن عدّها قليلة ، بل كما قال ابن عيش -
 «هى لنة ناشية حكاهما أبو الخطاب^(٤) ، وقد وردت في أشعار الطائيين
 وغيرهم ، ومن ذلك قول سور الذّأب وهو شاعر طائي :

مأبال عيني هن كراها قد جَعَتْ
 مسهلة تَسْتَعْنُ لما حرفتْ
 داراً ليلي بعد حول قد عَفَتْ
 بل جَوَزَ نهباء كظهور الحَجَفَتْ^(٥)

(١) ٤٥٩٧/٦ وما بعدها من لسان العرب

(٢) ١٩٩/٤ شرح الشواهد النحوية للبغدادى

(٣) ١٧٧/٢ هامش «أشية الخضرى على ابن عميل

(٤) ٨١/٩ شرح المفصل

(٥) ٣٠٤/١ من الخصائص ، ١٧٧/١ سر الصناعة ، ١٩٨ ، ٢٢٠ شرح

شواهد النحوية ، ص ٢٩٥ شرح شواهد الايضاح ، ٨١/٩ شرح المفصل

فقال : الحجفت ، وهو يريد الجنة ، أى القوس من الجلد .

ومنه قول أبى النخعم وهو شاعر أسدى

الله نجاك بكفى سلعت من بعدما وبعدما وبعدت
صارت نفوس القوم عنيد الفلصمت

وكادت الحسرة تدهى أفت^(١)

وقال : سلعت ، والفلصمت ، وأمت ، وهو يريد : سلعت ، والفلصمة ،
وأمة .

بل إن بعض القرشيين جرى في وقفه على تلك اللمجة ، ومن ذلك
ما نسب إلى هند بنت عتبة وهى ترى أباهما :

يدفع يوم المفلوت

يعطم يوم المسفوت^(٢)

يريد : يوم المفلتة ، ويوم المسفنة .

وقد ثبت وقوع ذلك الوقف بالثناء فى القراءة القرآنية ، فالكلمات
المفردة المؤنثة التى رسمت فى الصحف بقاء مهسولة - وعددها ثلاث عشرة
كلمة - وقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسافى ، وكذا يعقوب ،

(١) السابق من الخصائص وسر الصناعة ، ٢/٢٨٩ شرح الشافعية ٢/٢٤٤

شرح التصريح

(٢) ٢/٧٩٠/٥ لسان الغريب ، ١/١٤٤/٤ تاج المروس مادة هـ حلب ،

ووافقه يزيد بن عيص والحسن . وهى لنة قريش ، ووقف الهاقون
نافع وابن عامر وحجرة - بالتاء . موافقة لصریح الرسم وهى لنة طىء (١) :

ومن ذلك على سبيل المثال آية الدهخان (إن شَجَرَتِ الزُّقُومِ) (٢) ،
وآية الروم (فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) (٣) ، وآية دود (بَقِيَّتُ
اللَّهُ خَيْرٌ لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) (٤) ، حيث يقال : شَجَرَتْ ، وفطرت ،
وبقيت . بالتاء الساكنة عند الوقف عليها فى قراءة نافع وابن عامر وحجرة
الموافقة للهجة على .

وتلك الهمزة لها نظائر فى القديم والحديث ، أما فى القديم فقد بقيت
فما التأنيث كما هى فى الآشورية والحبشية فى حالتى الوصل والوقف (٥) .

وثبت كذلك فى الحالىين فى لنة حور ، تدل على ذلك القصة التى ذكرتها
المعاجم العربية ، وهى أن أعرابيا دخل على ملك لحمر ، فقال الملك له رُبْ ،
أى اجلس ، فوثب الأعرابي فتسكمر ، فسأل الملك عنه ، فأخبر بلغة

(١) ١٢٩ ، ١٣٠ النشر ، ومن الالتفات ٢/٢٤٢ شرح التصريح ،
٩٧ رسم المصحف بين المقيدين والمعارضين د . عبد الحى القراماوى

(٢) الآية ٤٢

(٣) الآية ٣٠

(٤) الآية ٨٦

(٥) ص ٢٥٢ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي

العرب ، فقال : ليس عندنا عَرَبِيَّةٌ ، من دخل ظفار حَجَرٍ^(١) أى يَنْبُئُ عليه أن يتكلم بلغة حِمْيَر ، والشاهد لفظ عَرَبِيَّةٌ ، حيث وقف الملك بالتاء جرأ على لغة الواقة للهجة على ، وكذلك نسب الفدوى إلى حِمْيَر أنهم يفقون بالتاء على المفرد المؤنث ، فيقولون : « تَمَرَّتْ »^(٢) في الوقف على نكرة .

وأما في الحديث فقد احتفظت اللهجات العربية للماءرة بتلك الطريقة في الوقف على المفرد المؤنث المحتوم بالتاء ، نفي كثير من أنحاء الوطن العربي وبخاصة في مصر والشام نسمع الأعلام والألقاب التركية التي دخلت إلى الأنظار العربية وصارت تنطق وتكتب بالتاء المبسوطة ، وذلك نحو : حشمت ، وراقت ، وعصمت ، ونشأت ، وألفت ، ومدحت ، وظلمت ، وعزمت ، وعفت ، وبهجت ، وشوكت ، وثروت ، ... ، وربما كان في رسمها كذلك دلالة على كيفية الوقف عليها كما تقتضى بذلك القاعدة العربية في الكتابة^(٣) .

ومن ذلك أيضاً قول أهل الشام في الوقف : تاملت الفلسفت ، وقرأت الكتب الأدبيّة^(٤) .

(١) ٤٧٦٢/٦ لسان العرب ٢/٤ القاموس المحيط ، ١٠/٩٩ نتائج الدروس

(٢) ص ٦٤٤ المصباح المنير مادة د عوى ،

(٣) ينظر ٢١٢/٧ الاتقان في علوم القرآن ط ١٩٧٨ م الرابعة ، ٣/٣١٥

شرح الشافعية

(٤) ص ١٩٧ علم اللغة في جامعة محجوب

هذا وما زالت آثار تلك اللهجة المنسوبة لعلامة منتشرة في بعض المناطق من شبه الجزيرة العربية كالنصيم^(١) مثلاً ، حيث يقف الناس بالتاء في اللهجات الخطأ على تاء التانيث المنبوبة بالألف في نحو الصلاة والزكاة ، وقد سمعت أنا ذلك في مدينة حرر بشمال المملكة العربية السعودية ، حيث يقول المزدن عند الإقامة : حتى على الصلات . . قد قامت الصلات ، فوقف بالقاء ساكنة .

وكا خالف اللطائيون اللغة النموذجية في الوقت على للفرد المختوم بالقاء ، خالفوها كذلك في الوقف على جمع اللؤث السالم وشبهه ، فقالوا : كيف البنون والبناء ؟ يريدون البنات ، وقالوا : كيف الإخوة والأخوات ؟ وهم يقصدون الأخوات ، ونطقوا : دفين البناء من المكرمات ، حكاه قطرب عنهم ، وحكاه للفراء أيضاً (٢)

وما فعلوه في الوقف على جمع اللؤث صنعوا مثله فيما فيه تاء طويلة من الأسماء للذكورة ، فقد روى^(٣) عنهم (التابوة) في التابوت ، و (الفراء) في الفرات ، وروى مثلي ذلك عن الأنصار (٤) ، وبلغتهم قرأ زيد بن ثابت

(١) ينظر ص ٢٦١ بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب

(٢) ينظر ص ٢٩٥ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، ٢/٢٤٣

شرح التصريح

(٣) ص ٦٢ دراسة اللهجات العربية القديمة د. داود سلوم

(٤) ١٤٢ ، ١٤٣ الثوراني في اللغة الصاغاني ، ١/١٥٠ لسان العرب

وإن كعب رضى الله عنهما « أن يأتكم العابد »^(١) .

ومع أن بعضنا من القدامى^(٢) والمحدثين فسروا تلك للخالفه « بظاهرة الشذوذ اللاشمورى فى النطق »^(٣) ، فقد حاول آخرون أن يجدوا لها التفسير للملائم باعتبارها لغة وليست ضرورية ولا ضررا من الشذوذ ، فكان : منهم يرى أن قبيلة طيء كانت من القبائل التى لا تفتقر الوصول إلى نهايات الكلمات المنطوقة فى حال الوقف ، فتسقط التاء من آخر جمع المؤنث ، مثلما فى هذا مثل معظم الجروفي الشديدة المهموسة . حين تنطرف فى الكلمة بالوقوف عليها ، وكما كرهوا الوقف على الحركة البصورة بعد سقوط التاء فى الفرد ، كرهوا الوقوف على الحركة الطويلة بعد سقوطها فى جمع المؤنث ، فامتد توفيقهم حتى سميت بعد الإلف تلك الجاء التى يسميها النحاة بها « السكت »^(٤) .

وهذا يتفق ومذهب طيء فى الجيف على أواخر الصيغ ، وهو للمروف بعلية طيء ، ثم إن قبائل الهدى عامة كانت تشبه فهم تلك الغواهر ، يقول ابن جنى « إن عامة عقيل تقول فى الفرات : « الفراء »^(٥) ، وما عقيل إلا قبيلة بدوية كلوى ، وعلى غرار ذلك وردت قراءة الكسائى والبرزى

(١) البقرة : ٢٤٨ .

(٢) ٣٩٥ شرح شواهد الإيضاح

(٣) ١٣٩ دراسات فى فقه اللغة د. صبحى الصالح

(٤) ٢٣١ ٢٣٢ من أسرار اللغة مع تصرف فى العبارة ،

(٥) المستعجب ٢٢٢/١ ، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢٨/٩٦

« مهمأة مهمأة » (١) وهي معزودة في الأشموني (٢) لطيه .

ويرى البعض الآخر أن الطائنين قاصوا تاه جمع للزئذ السالم على تاه
تأنيث المفرد ، ولاسيما تلك اللزاه التي تقع في المفرد بعد ألف ، مثل تاه :
صلاة ، وزكاة ، وحياة ، وقناة ، وأداة ، وأناة ، ونجاة ، وحياة ، وفلاة ، ووفاة
وحصاة ، ونواة ، وفناة ، ودواة ، ومهأة وغيرها (٣) ، وذلك الرأي قد سبق
إليه الشيخ خالد الأزهرى (٤) ، إذ قد صرح بأن طليها قامت بإبدال تاه
الجمع حاه في الوقف تشبيها بقاء التأنيث الخالصة .

هذا ما قاله الطاه ، ويمكننا أن نفسر منهج المنة المزدوجة وطريقة
طيه في الوقف على الأسماء المؤنثة بتفسير واحد ، وهو المخالفة بين أدنى
العدد وجهه ، حيث رأينا أن جمهور العرب الذين يقفون على المفرد بالهاء
يقفون على جمعه السالم بالهاء ، وأن الطائنين أصعب اللة للرجوحة وقفوا
على المفرد بالهاء المبسوطة ، وعندما أزدادوا الوقف على الجمع صاروا إلى الهاء
بمخالفة للمفرد في لهجتهم .

(١) المؤمنون ٣٦

(٢) ٢١١/٤ فتح الأشموني

(٣) ص ٢٦١ بحوث ومقالات في اللغة . رمضان عبد التواب

(٤) ٢٤٢/٢ شرح التبريج على التوضيح

الفصل التاسع

الوقف بزيادة هاء السكت

للهاء استعمادات أخرى غير ما تكون عليه في التأنيث ، من أشهرها أنها تكون ضميرا ، ولتفويه ، ولتكنيه أصوات كلمة ما ، ولحماية حركات ما من الإحقاط بذكرها تالية لها^(١) وهذا الاستعمال الأخير الذي تحصى فيه الهاء الحركات من الحذف يتعطل في هاء السكت .

وهاء السكت هذه - كما قال أحد^(٢) الباحثين - تسمى بهاء الوقف أو هاء الاستراحة ، وهذا الاسم (الاستراحة) مطابق تماما لما يحدثه صوت الهاء عند النطق به من إرسال النفس الخالص دون إراحة ، ثم استناد الناطق بعد ذلك إلى الخفوف أو الاحتكاك الذي ينتج من ضيق مجرى النفس عند الخلق أو الحنجرة ، وفي هذا إراحة له ، أي لنفس الناطق .

ومن خصائص هذه الهاء أنها لا تكون إلا زائدة ، ولا تزداد إلا في الوقف ، أو فيما يجري مجراه ، ولا تكون إلا في آخر الكلمة للوقوف عليها ، ولا تقع إلا بعد حركة متوخلة في البناء ، سواء أكانت قصيرة مضمومة

(١) ص ٧٦ التأنيت في اللغة العربية

(٢) ص ١١ الهاء في اللغة العربية

اغزّة ، واخشّة ، واردة ، أم كانت طويلة نحو : وازيداه ، وغلامهوه ،
واغلامكه .

ومن خصائصها كذلك أنها لا تكون إلا ساكنة « لأنها موضوعة
للوقوف ، والوقف إنما يكون على الساكن ، وتحريكها لمن وخروج عن
كلام العرب » (٦)

ومن ذلك نرى أن هاء السكت لها موقفية معينة يطلق عليها « موقفية
النهاية » (٧) ، وهي تقتضي وقوعها طرّا بعد الحركة من غير إسقاط شيء
من أصوات الكلمة أو مع الإسقاط ، ولها في كل حالة وظيفة أو عدة
وظائف ، كما يتضح من العرض الآتي :

أولاً : الحالات التي سقطت فيها بعض أصوات الكلمة :

(أ) الحالة الأولى : تزداد الهاء فيها وجوباً (٨) ، وذلك في كل فعل أمر
يحي على حرف واحد ، كالأمر من وفى ، أو وقى ، أو وعى ، أو وشى ،
وهو في الوصل : فـ ، وقـ ، وعـ ، وشـ ، وفي الوقف : فة ، وقـة ، وشـة ،
وعـة ، وشـة .

(١) ٤٦/٩ شرح المفصل لابن يعيش

(٢) ص ١٥٧ منهاج البحث في اللغة ده تمام حسان

(٣) ينظر ١٤٤/٤ الكتاب ، وفي ١٧٨/٢ من حاشية الخضرى وفي البمامي
على المعنى أن نحو هذه الأفعال بما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت
مطلقاً ، لكن لا ينطبق بها إلا في الوقف ، فيحذفها أو صلاً إنما هو في اللفظ
لا الخط أم

(ب) الحالة الثانية : تزداد الهاء فيها جوازا^(١) ، وذلك في فعل الأمر الذى يبق على أكثر من حرف ، نحو : اَرْبِعْ ، واخْشَعْ ، في الوقف .

(ج) الحالة الثالثة : تزداد الهاء فيها وجوبا عند بعض العرب ، وجوازا عند آخرين ، وذلك في المضارع المجزوم الذى يبق على حرفين أحدهما زائدا ، نحو : لَا تَقْعُ من وَقَيْتُ ، وإنْ تَعِ أَدْعُ من وَعَيْتُ^(٢) .

(د) الحالة الرابعة : تزداد الهاء فيها جوازا في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف ، نحو رَيْبُهُ ؟ وَلَيْسَ ؟ وَحَقَامَةُ ؟ وَوَجُوبُهَا في الوقف على المجرورة بالإضافة ، نحو : عَجِبْتُ مَسَّهُ ؟ وَمِثْلُ مَهْ ؟ واقتضاء مَهْ ؟ (٣) .

(هـ) ويلحق بهذه الأربعة حروف التهجى للفردة ، قال أبو على الفارسي : « ولو لفظت بالهاء من ضرب لغات في قول الخليل ، إن شئت : هَ ، وإن شئت يَا » (٤) .

ونحن إذا تأملنا هذه السكت في مواقعها للهيئة في الحالات السابقة وجدنا لها عدة وظائف هي في مجملها وظائف صوتية ، وهي على النحو الآتي :

(١) ينظر ١٥٩/٤ الكتاب

(٢) ينظر ١٥٩/٤ ، ١٦٠ الكتاب

(٣) ينظر ١٦٤/٤ الكتاب

(٤) ١٧/١ الهجاء في جليل القراءات السبع

١ - الحافظة على الحركة للوجود قبلها ؛ وذلك لأن في الإبقاء عليها دلالة (١) وأما على شيء محذوف وهو لام الفعل أو ألف (ما) الاستفهامية ولو وقفنا بالسكون فرضا ولم تأت بهاء السكت لفقد الدلول على المحذوف وهو الحركة ، وفقدنا للدلول عليه أيضا وهو لام الفعل ، أو ألف (ما) الاستفهامية ، فبهاء السكت يتوصل بها إلى بقاء الحركة وفقا كما يتوصل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون إبتداء (٢)

٢ - الوظيفة الثانية وهي تتصل بالسابقة « بيان الحركة » (٣) للوجود قبلها ، لأن الحركة إن كانت قصيرة فإنها تشكل مع الصامت الذي قبلها مقطعا قصيرا عبارة عن (ص ح) ، وهو نوع تنفر العرب من الوقف عليه لأن الوقف يضيع الحركة في النطق ويعملها لا تتحمل للزبر ، فإذا جرى بهاء السكت قويت الحركة وتمسكت لوقوعها حشوا ، وكذلك الأمر بالقسمه للحركة الطويلة ، لأن « حروف اللين الثلاثة إذا وقف عليهم ضمفت ونضاهن ولم ينف مدهن ، وإذا وقعن بين الحرفين تمسكن » (٤).

٣ - الوظيفة الثالثة لها السكت - وهي خاصة بالحالتين الأولى والثالثة -

(١) ينظر ٤٦/٩ شرح المفصل لابن يعيش

(٢) ينظر ٣١٨/٢ المناهج الكافية شرح الشافعية ، ١٧٧/٢ حاشية

الحضري

(٣) ٣١٩/٢ الخصائص

(٤) ١٢٩/٣ الخصائص

عليها إلى مقطع متوسط (ص ح ص) يقع الذعر عليه في آخر الكلمة ، وذلك ملحوظ في فعل الأمر الذي يصاغ من اللذين للفروق على شكل مقطع تمديد وضع الكلمة ، لأن فعل الأمر المتبقي على حرف واحد ، وحرف التهجى لم يملحظهما هاء السكت لتذعر النطق بهما ، إذ يصير كل منهما عند الوقف عليه صامتا مجردا عن الحركة ، وذلك مما يستحيل النطق به في اللغة العربية ؛ لأن الثابت عند اللغويين (١) أنه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك ، فلا بد من صوت متحرك ، يبدأ به ، وصوت ساكن يوقف عليه ، وفعل الأمر المتبقي على حرف واحد وحرف التهجى يصيران إلى الوضع للقبول بمدلحاق هاء السكت بهما .

٤ - الوظيفة الرابعة هي التعويض عما سقط من الأصوات من أجل الجزم أو البناء في الفعل ، وعن « سقوط الألف بلاعة ظاهرة » (٢) سوى التخفيف في (ما) الاستفهامية .

٥ - الوظيفة الخامسة لإغلاق المقطع الأخير الموقوف عليه ، وتلك من أبرز وظائف الهاء التي للسكت عند المحدثين ، حتى قال عنها بعضهم إنها « صوت لا وظيفة له سوى الإنفال » (٣) .

٦ - الوظيفة السادسة : جعل المقطع الأخير صالحا لإيقاع الذعر عليه ، إذ يتحول من مقطع قصير (ص ح) لا يعمل الذعر في نهاية الكلمة للموقوف

(١) ينظر ٩١/١ الخصائص و ٦٧/٩ شرح المفصل ، ٢٩٦/٢ شرح الشافية

(٢) ٢٩٦/٢ ، ١٩٧ ، شرح الشافية ، ١٧٨/٢ حاشية المحضري .

(٣) ص ٨٦ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث

قصير « بل كان هذا المقطع القصير أضعف من أن يتحمل الذبر نظرا إلى أن الذبر يطول الحركة التي قصرت لهدف آخر لا يمكن تجاوزه نحوها - وهو ما يسمى بحذف حرف العلة - فقد وقعت السكلمة بين ضرورتين : ضرورة التقصير النحوية ، وضرورة التطويل النبرية ، فسلكت الالة مسلكا يحقق الهدفين معا ، بأن أبقت على تقصير الحركة ، وأطالت المقطع بهاء السكت ، فقالت : فِه ، قَه ، عَه ، ... حتى تصلح السكلمة للذبر بمقطعيها الطويل الملقى ، فهاء السكت في هذه الصيغة ضرورة نبرية (١) .

وما قيل من نعل الأمر للتحقق على حرف واحد ينطبق على حرف التهجى ، وعلى ما الاستفهامية بعد حذف ألفها للتخفيف ، حيث يسكون للتحقق عبارة عن مقطع قصير (ص ح) لا يقع الذبر عليه إلا إذا أغلق بهاء السكت وكذلك الحال فيما لو كانت السكلمة منتهية بمقطع متوسط مفتوح ، نحو « وإعلامهم » إذ لو وقف على المددوب بدون هاء السكت لكان المقطع الأخير غير صالح للذبر ، فإذا لحقه الهاء صار المقطع من الشكل الرابع (ص ح ص ص) وكان محل الذبر في آخر السكلمة .

ثانها : الحالات التي لم تسقط فيها أية أصوات :

(أ) هاء السكت التي تقع بعد الألف التي في النداء ، وبعد الألف والواو والهاء في الندبة ، نحو : يا غلاما ، ووازيدها ، واغلا صهوه ، وواذهب غلاميه (٢) .

(١) ص ٢٠٧ علم الأصوات برميل المبرج ، دريب د. عبد الصبور شاهين

(٢) ينظر ١٦٦/٤ الكتاب

(ب) هاء السكت التي تلتحق ببعض أسماء الإشارة المنصوبة نحو :
هؤلاء ، هاهنا ، هنالك .

(ج) هاء السكت التي تلتحق بألف التكلم المنصوبة أو المجرورة ، نحو :
ضربته ، وغلاميه ، وغلاماية ، وصلواته (٢) .

(د) هاء السكت التي تلتحق كالف المخاطب للذكر منصوبة أو مجرورة
نحو : هولكته ، وأعطيتكته ، وخذه يحسبكته (٣) .

(هـ) هاء السكت التي تلتحق الضمير المنفصل للغائب أو للغائبة نحو :
مُرَّة ، وهمة (٤)

(و) هاء السكت التي تلتحق الحرف الذي قبله ساكن ، وذلك بتحقيق
فيما يلي (٥) :

١- في الوقف على الماضي للسند إلى ألف التكلم ، نحو : انطلقت .

٢- في الوقف على التثنية المشددة من ضمير الإناث المتصل أو المنفصل
نحو : ضربتني ، وحنه .

(١) ينظر ١٦٥/٤ الكتاب

(٢) ينظر ١٦٣/٤ الكتاب

(٣) ينظر ١٦٣/٤ الكتاب

(٤) ينظر ١٦٣/٤ الكتاب

(٥) ينظر ١٦١/٤ و ١٦٢ و ١٦٣ الكتاب

٣- في الوقف على نون المثنى والجمع نحو : ضارباًه ، ومسلوثة .

٤- في الوقف على اسمي الاستفهام : أين؟ وكيف؟ .

٥- في الوقف على الظرف : كم؟ .

٦- في الوقف على اسم الفعل : هل؟ .

٧- في الوقف على الحرفين : ليت؟ ولله .

٨- في الوقف على حرف الجواب : إنه ، بعض نعم .

وماه السكت في كل هذه اللواقع لها وظيفة صوتية وهي تمكين الصائت القصير أو الطويل في حال الوقف ، لأن الوقف يضمن الحرف (اللين الطويل) ، ألا تترك محتاج إلى بقاءه فيه بالهاء ، نحو : وإعلاماه ، ووازيده . وإعلامهوه ، وإعلامهيه ، وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوقيته ليتمد ويقوى في السمع ، وكان الوقف يضعف الحرف (حرف اللين) ألفت الهاء ليقع الحرف قبلها حشواً فبهين ولا يخفى ^(١) .

وفي ذات الوقت تقوم هاء السكت بإغلاق المقطع الأخير من الكلمة للوقوف عليها ، وتكون « أمانة على أن الحنجرة قد لفظت آخر أصواتها في نهاية العملية الكلامية » ^(٢) .

(١) ٣٢٨/٢ الخصائص لابن جني . وانظر ٣١٨/٢ ، ٣١٩ منه أيضاً

(٢) ص ٨٦ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث

وقد نلاحظ أن الهاء وظيفة صرغية في بعض المواضع إلى جانب وظيفتها الصوتية السابقة ، فنجدها تفصل بين اللزك وللؤث في بحر أعطيتك وأكرمك ، فتلحق كاف الضمير للفتوحة لتؤكد للسامع أنها للذكر ، وهؤلاء العرب الذين يفعلون ذلك أرادوا النصل " بين اللزك وللؤث في الوقف على غرار ه في الوصل ، فإذا كانت الحركة هي الفاصلة في الوصل حيث تكون مفتوحة مع اللزك ومكسورة مع للؤث ، فإن الهاء تفصل بين الجنسين في الوقف ، ومن غير الستمد عندى أن يكون هؤلاء هم أنفسهم الذين يلحقون الكاف اللؤث شينا أو سينا في الوقف ، فيقولون مرت بكش أو بكس ، وأعطيتكش أو أعطيتكس " ، خاصة وأن الهاء تناظر الشين والسين في صفة الهمس ، وفي الوقف ، وفي وظيفة إغلاق اللقط وبيان الحركة غير الإعرابية ، وكل ما هنالك من فرق هو أن الهاء تكون لبيان اللزك وتأكده ، بينما الشين والسين يكونان لبيان التأنيث وتأكده .

وإلى جانب الوظيفة الصوتية أيضا تستخدم الهاء كأداة للتخلص من التثنية الساكنين ، وذلك في كل موضع يكون الحرف الذى قبلها مسبوقة بصامت ساكن كما في الأمثلة الأخيرة من الحالة السابقة ، إذ لو لم يوقف عليها بالهاء لكان الوقف بالسكون ، وحينئذ يلتقى ساكنان : الساكن

(١) ينظر ٨٥/٩ شرح للفصل لابن يمش

(٢) ينظر ٩/٩

الموقوف عليه والساكن الذي قبله، « وعدم التقائهما أولى وإن كان ذلك مستقرا في الوقف »^(١).

هذا وفي بعض الأحيان يكون وجودها ضرورة سيائية، وعنصر امر من عناصر الجمال في النص، نلح ذلك من القائل في موقف هاء السكت في الآية قبل الأخيرة من بين الآيات: « فأما من ثقلت موازينه . فهو في عيشة راضية . وأما من خفت موازينه . فأمه هاوية . وما أدراك ماها . نار حامية . »^(٢)، فهاء السكت في قوله (ماها) عدلت مقاطع الفواصل في هذه السورة وكان للحاقها في هذا الموضع تأثير عظيم في الفصاحة^(٣) أي أنها تزدى إلى جانب وظيقتها الصوتية وظيفة سياقية وهي تحقيق التجانس والازدواج بين فواصل الآيات المذكورة في حال الوقف، وذلك يبرز ما في الآيات من الموسيقى القرآنية، ويحقق لنا من الانسجام الصوتي بين أجزاء النص.

وخلاصة القول في ذلك الوقف بهاء السكت بعد ظاهرة صوتية في المقام الأول، وقد يسكون إلى جانب ذلك ظاهرة صرفية أو نحوية أو سياقية.

والوقف بالهاء على ذلك النحو وردت به القراءات القرآنية، فالقراء

(١) ينظر ٢٩٨/٢ شرح الشافعية للرحمى

(٢) الفارحة من ١١ : ٦

(٣) ٦١/١ البرهان في علوم القرآن

السبعة لم يخلوا في إثبات^(١) الهاء في الوقف في «لم يتسنه»^(٢) «انتدبه»^(٣)
 «كتابه»^(٤) «حسابه»^(٥) «ماله»^(٦) «سلطانه»^(٧)
 «ماهية»^(٨) ، ولا يشك في أن الحجازيين وغيرهم كانوا يقفون بتلك الهاء
 إذا ما وقفوا على الكلمات القرآنية السابقة ، وكذلك أثبتت الروايات التي
 حفلت بها كتب التراث أو الوقوف بهاء السكت كان شائعا في لهجات
 البدو أكثر من غيرهم ، فقد روى أن من العرب من كان يقول في الوقف
 على ضمير المتكلم (أنا) بإثبات الألف ، وهؤلاء هم التميميون والحجازيون
 كما أسلفنا ، ومنهم من يقول إذا وقف (أنه) ، قال الهذلي^(٩) : وهي
 لغة جيدة ، وهي في علمائهم وسفلي قيس ، وقال الرضي : وبعض علم
 ينف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : (أنه) وهو قليل ، قال

(١) ٢٧٩/٢ الحجة في حلال القراءات السبع

(٢) البقرة ٢٥٩

(٣) الأنعام ٩٠

(٤) الحاقة ١٩

(٥) الحاقة ٢٠ ، ٢٦

(٦) الحاقة ٢٨

(٧) الحاقة ٢٩

(٨) القارعة ١٠

(٩) خزانة الأدب ٤٩٢/٤

جاء : « هكذا فردى أنه »^(١) . وقد روى أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) شيئاً من ذلك عن أهل المالكية وبني نمير ، قال : « سمعت أعرابياً من أهل المالكية يقول : (هو لَكْه) و (حليَّكْه) ، يريد : (هو لَكَ) و (حليُّكَ) ويقول : (جمل الله البركة في داركْه) يفعل هذا في الوقف ويلقبها في الإدراج . وسمعت نميراً يقول : (ما أحسن وجهكْه) في الوقف ، و (ما أكرم حسيَّكْه) في الوقف ، ويطرحها في الإدراج . وكذلك سمع من أهل المالكية وبني هاجر ومن الحجازيين أنهم يقولون . (في داركْه) يريدون في داركْه »^(٢) ، هكذا نجدهم يزيدون هاء السكت في جميع ذلك لأن الوقف يحتاج إلى بيان ، فإذا وصلوا حذفوا تلك الهاء ؛ لأن الحرف الذي يلي السكاف يوضح الحركة التي عليها في الوصل .

هذا ولا تزال هذه الظاهرة مستمرة في لهجات أهل اليمن ، إذ يقولون : لِمَه ؟ ويريدون لماذا ؟ ويقولون : علامَه ؟ ويريدون على ماذا ؟ وهنَه ويريدون : هُنْ^(٣) . ويقول الناس في مصر في الجواب الذي بمعنى نعم :

(١) ٢٩٤/٢ شرح الشافعية لأرحى ، ٨٤/٩ شرح المفصل

(٢) ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٤٧٢ النوادر في اللغة . ط بيروت

(٣) ٣٥٠ اللهجات في الكتاب لسيبويه أسرارنا وبنية ، وهو منقول من

١٧٤٦٣ اللهجات اليمن القديمة وحدثنا أحمد شريف الدين ، ط ١٩٧٠ م

« أَيْوَهْ » أو « أَيْوَهْ » ، والأصل في ذلك « إِيْ » حرف جواب بمعنى نعم ، إلا أنهم يصلونه بواو القسم فيقولون « إَيْوَهْ » ويزيد (١) الناس كلمة هاء السكت ؛ لإبراز القسم للتأكد لتصديق المتكلم ، وذلك عن طريق بيان الحركة التي على الواو .

—————

(١) ص ١٢ فيناه القليل فيما في كلام العرب من البخيل ط ١٩٩٢ م

الفصل العاشر

الوقف على المنقوص

أولاً : للمنقوص المنون :

إذا وقفنا على الاسم المنقوص وكان منوناً ، فلما أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً ، فإذا كان منصوباً فإنه يأخذ حكم الصحيح المنون المنسوب ، فكما يقول المتكلمون بألفه التثنية (رأيت زيداً) ، يقولون أيضاً (رأيت قاضياً) بحذف التنوين والتمويض . عند الحركة الإعرابية لتصغير فتحة طويلة كما سبق أن ذكرنا عند الحديث على الصحيح الآخر ، وبذلك وردت القراءة القرآنية في الوقف على الآية : « وبنا إنسا سمينا مداداً »^(١) .

وإذا كان مرفوعاً أو مجروراً فقد ذكر القدماء في الوقف عليه طريقتان : (الأولى) : حذف الهاء في الوقف ، فيقال : هذا قاضٍ ، ومرت بقاضٍ ، وهذه هي الفنة القصصية الراجعة التي نصها سيهويه « بأنها للكلام الجهد الأكثر » (٢) ، وحلة الحذف عند القدماء هي التقاء الهاء ساكنة بعد حذف الحركة الإعرابية مع التنوين للقدر ، قال الرضي « فالأكثر حذف الهاء ، لأن حذف التنوين هارضي ، فيكأنه ثابت ، وتلذذ به هاهنا أولى

(١) آل عمران ١٩٣

(٢) ١٨٣/٤ الكتاب

لثلاثاء تمود الباء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل « (١) ، ويقلل من قيمة هذا الرأي كون الثقل للزحوم افتراضها ، لاستحالة الجمع بين الوقف والتنوين .

هذا ويمكن التعليل لتلك الطريقة في نظر علم اللغة الحديث بأن المتعوض المثنون مرفوعا كان أو مجرورا عومل معاملة الصحيح ، فأسقط منه التنوين والحركة الإعرابية ، « بيد أنه يسقط التنوين والحركة السابقة له أيضا مزدوج هابط » (٢) ، هو عبارة عن الياء الساكنة المسبوبة بالكسرة ، وللمزدوج الهابط مرفوض (٣) في اللغة العربية ، ولذا تخلص منه أصحاب هذه اللغة بحذفه نهائيا ؛ لأن الوقف موضع حذف وتغيير ، وهو محل استراحة أيضا ، ولذا كانت هذه اللغة جديرة بما وصفها به سيدييه من أنها الكلام الجيد الأكثر .

(الثانية) إنبات الياء في الوقف ، يقال : هذا قاضي ، ومررت بقاضي وهذه لغة قوم من العرب ، قال الرضي « وحكى أبو الخطاب ويونس بن الموثوق بعريتهم رد الياء اعتدادا بوزال التنوين » (٤) ، أي أن الياء كانت قد حذفت في الوصل لما ثبتت ساكنة - بعد حذف حركتها

(١) ٢٠١/٢ شرح العافية

(٢) ص ٧١ حوليات كلية الآداب ، بجامعة الكويت . الحواشي العاشرة

(٣) ص ٧١ حوليات كلية الآداب

(٤) ٢٠١/٢ شرح العافية

استقلالاً - مع التنوين ، أما في حال الوقف فلا يوجد تنوين ، ولهذا ردت الياء ؛ « لأنهم لم يضطروا حاجتنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال » (١) .

ويمكن تفسير ذلك بأن أصحاب هذه الطريقة لم يحذفوا نهائياً للزدوج الهابط الذى تشكل على إثر سقوط التنوين والحركة السابقة عليه من أجل الوقف ، وإنما خالفوا (٢) بين عنصره عن طريق إسقاط الصامت (أى الياء الساكنة) ، ومد الحركة السابقة عليه تعويضا ، وبذلك يصير الوقف بالهاء اللينة في حالتي الرفع والجر ، فيقال : هذا قاضى ، ومررت بقاضى ؛ ونظرا إلى أن الكسرة الطويلة ترسم في الكتابة ياء ، فقد ظن القدماء أنه بعد إسقاط التنوين يرد للاسم ما حذف منه .

ثانيا : المنقوص غير المنون :

إذا وقفنا على الاسم المنقوص ولم يكن منوفا ، فإما أن يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا ، فإن كان منصوبا نحو (رأيت القاضى وجوارى) فلا خلاف « فى أنه لا يجوز حذف لائه ، بل يجب إسكانه . - قال سيبويه : إنما لم تحذف الياء ، لأنها إذا تحركت قويت كالحروف الصحيحة » (٣) ، وهذا النص صريح فى أنه يعامل معاملة الصحيح غير المنون ، فهو وصل بهواه

(١) ١٨٢/٤ الكتاب

(٢) ص ٧٢ حوليات كاتبة الأدبيات مع بعض تصرف

(٣) ٣٠٠/٢ شرح الفواقيح ، ويقارن مع ١٨٤/٤ الكتاب

(١٠) - البرقي

مفعولة ، وقد اجتمعت الفتحة بعد الياء خلفتها في النطق وعدم الكافة في الانتقال من الياء إلى الفتحة بخلاف الانتقال منها إلى الكسرة أو الضمة أما في الوقف فتحذف الفتحة ، وينتج من الياء والكسرة السابقة عليها صوت لين طويل صالح للوقوف عليه .

أما إن كان مرفوعاً أو مجروراً نحو هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، فهجوز في الوقف عليه وجهان ، الأول : بقاء الياء في الوقف وهو الأكثر ، والثاني : حذف الياء في الوقف لسكونه محل استراحة وموضع تخفيف ، وهو لغة لهضم العرب^(١) .

ويمكننا أن نقصر بقاء الياء في حالة الرفع بأنها قد وقعت بين الكسرة والضمة في « هذا القاضي » فاجتمعت ثلاثة أشياء شبه متجانسة ، وهي الياء شبه الصائت ، والكسرة القصيرة المجانسة له والسابقة عليه ، والصائت القصير للغاير والمتأخر وهو الضمة ، وبذلك يكون لدينا تناثر صوتي تخلصت منه اللغة العربية بحذف الصائت القصير للغاير ، ثم تحول الصائت المجانس مع شبه الصائت إلى صوت لين طويل وهو الياء في تعبير القدماء .

وفي حالة الجر تسكون الياء في (مررت بالقاضي) قد وقعت بين كسرتين أي اجتمعت الياء وهي شبه صائت مع صائتين قصيرين من جنسها ، أحدهما يسبقها ، والآخر يتبعها ، وهذه ثلاثة أشياء متجانسة أدى وجودها

(١) السامري من شرح الشافعية ، ٢/٣٢٢ المناهج السكاكية

مجمعة إلى النخاس من الصائت الأخير بحذفه ، ثم تحولت الكسرة الأولى مع شبه الصائت إلى صوت ابن طویل .

وهذان التغيران حدثا في حال الوصل للمل السابعة ، ثم بقيا في حال الوقف ، لأن الحذف والتغير به أولى لكونه موضع استراحة ، وهذا معنى قول سيدي « فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن الهمزة أجود في الوقف ، وذلك قولك : هذا القاضي ، وهذا المعنى ؛ لأنها ثابتة في الوصل » (١) .

وإنهاء الياء في الوصل والوقف يمثل لمة الحجازيين ، وبها قرأ ابن كثير وحيثام ويعقوب (٢) .

أما الوجه الثاني فهممكن تفسيره بأنه على لغة من يحذفون الهمزة الأخيرة ويكتفون بالكسرة السابقة عليها في الوصل . أى يحذفون الهمزة الطويلة التي انتهت إليه اللفظة الحجازية إلى لين قصير ، فالتكلم على لغة هؤلاء يؤول إلى التوفير من جهده ، فيبدل من الحركة الطويلة التي ترهق نسبيا جهاز نطقه حركة قصيرة من جنسها وأخف منها نطقا ، وربما كان الهات على ذلك وقوع النبر على المقطع الذي قبل الأخير وعدم وقوعه على الأخير ، ولذا تحولت كسرة هذا الأخير للطويلة (الهمزة المدودة) إلى كسرة قصيرة في الوصل من أجل التخفيف والاقتصاد في الجهد المبذول الذي يهذه الناطق .

(١) ١٨٣/٤ الكتاب

(٢) ١١/٣ إتحاف فضلاء البعير

فيذا أراد المتكلم الوقف حذف السكسرة القصيرة ، وصارت إلى الوضع الآخر ، فقال . « هذا القاض » ، ومررت بالقاض » بسكون الضاد في الوقف ، وهذا الأمر جده طهيس ، لأن التخفيف وتوفير الجهد إذا كان من طهيسهم في حال الوصل ، كان ألحق بهم وكانوا أكثر احتياجاً إليه في حال الوقف ، لأنه موضع استراحة ، وعمل تخفيف وحذف وتغيير .

وقد نقل أبو حيان (١) في تفسيره عن الزمخشري أن لاجتزاء بالسكسرة عن الياء كثر في لغة هذيل ، ولا فرق بين الياء التي في آخر الفعل الناقص والتي في آخر المنقوص ، وقد وردت القراءة القرآنية (٢) بتلك الابهجة ، فكان ابن ذكوان وعاصم وخلف يحذفون الياء في الوصل والوقف تخفيفاً وعليها جاءت قراءة ابن مسعود (الزانية والزان) بنهر ياء (٣) ، وكذلك حذف آخر الفعل المضارع المتل لنهر جازم ورسم بدون الياء في قوله تعالى « يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه » (٤) وقوله « ذلك ما كنا نبغ » (٥) وذلك للدلالة على لغة هذيل (٦) :

(١) ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ البحر المحيط .

(٢) ص ١١٣ تحاف فضلاء البشر

(٣) ص ١٠٠ شواذ القرآن لابن خالويه ، وسورة النور ٢

(٤) جوه ١٠٥

(٥) الكتب ٦٤

(٦) ٩٧ رسم المصنفين بين الميادين والمعارضين ذ. عبد الحى القرماعى

ومن أجل ذلك كله لانسلم بما ذهب إليه المستشرق هنرى فلويس (١) من أن تحويل الكسرة الطويلة إلى القصيرة كان شائعا عند قبيلة قريش وخامسا بالوقف ، لأن المجازيين - خلافا لما ذهب إليه البعض (٢) - كانوا ينطقون بالصيغة كاملة وافية لاحذف فيها ولا حيف ، وذلك يتفق مع ما يميلون إليه من الوضوح في الكلام والثاني في النطق وإعطاء كل صوت حقه من الأداء ، ولذا لم يكن الأستاذ براجمرامر على صواب حين اتخذ من رسم المصحف لبعض الكلمات القرآنية بحذف الياء دليلا على « أن الكسرة الممدودة الانتهائية كانت تقصر في لهجة المجاز في كثير من الحالات » (٣) .

أما قبيلة هذيل فهي إحدى القبائل الهدوية التي اشتهرت بالسرعة في الأداء ، وهدم الثاني في النطق وقلة الحرص على تجويد الأصوات وتحسينها وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إسقاط بعض الأصوات أو تقصيرها الأسيا من النهايات ، وذلك يكون غالبا من أجل التخفيف وتحقيق الراحة وتوفير الجهد .
(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين
دكتور / أحمد طه سلطان

(١) ص ٥٩ قضايا لغوية في ضوء اللاسنية د. عبد الفتاح الإين

(٢) ينشر ١٢٩ ، ٢٢٠ من أمرار الأنة

(٣) ص ٦٨ التطاور التحوي لغة العربية

المصادر والمراجع

- ١ - ابراز المعاني من حوز الإلهاني في القراءات السبع للامام الصائبي ، تحقيق ابراهيم عطوة عوض - مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢ - ابنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي - د. عبد القفار هلال ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٣ - اثر القراءات في الاصوات والنحو العربي « أبو عمرو بن العلاء » تأليف د. عبد الصبور شهابين - ط ١٩٨٧ م مطبعة المدني بالقاهرة .
- ٤ - اتحاد فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - البنا الديماطي ، تصحيح علي محمد الضباع ، مصور في بيروت عن ط ١٣٥٩ هـ .
- ٥ - الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، ط الرابعة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م مطبعة مصطفى الحلبي بمصر .
- ٦ - احياء النحو - ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ م .
- ٧ - اخبار التراث العربي (نشرة يصدرها معهد المخطوطات) العدد ٣٦ مارس وابريل ١٩٨٨ م .
- ٨ - الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق عبدالسلام حارون ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٩ - الاصوات اللغوية ، د. ابراهيم انيس ط الرابعة ١٩٧١ م ، الانجسلو المصرية .
- ١٠ - الاماني الشجرية ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت بدون تاريخ .
- ١١ - البحر المحيط لابن حيان ، ط دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٢ - بحوث ومقالات في اللغة ، د. رمضان عبد التسواب ، ط اولي ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م - مطبعة المدني بالقاهرة .

- ١٣ - البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفتح
- بيروت ١٤٠٨ هـ .
- ١٤ - بنية الايضاح لتلخيص المفتاح ، عبد المتعال الصميدى - المطبعة
النموذجية بالقاهرة .
- ١٥ - تأملات فى بعض ظواهر الحلف الصرفى ، د. فوزى الشايب -
حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت ، الحولية ١٤٠٩ هـ -
١٩٨٩ م .
- ١٦ - التائيد فى اللغة العربية ، د. ابراهيم بركات ط أولى ١٩٨٨ م
المنصورة .
- ١٧ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ط دار الفكر
للطباعة والنشر .
- ١٨ - التجويد والاصوات ، د. ابراهيم نجى - مطبعة السمادة
بالقاهرة ١٩٧٢ م .
- ١٩ - التجويد وعلوم القرآن ، عبد البديع صقر - ط السادسة ،
دار شريف بالقاهرة .
- ٢٠ - تحرير التيسير فى قراءات الائمة المشرفة ، لابن الجزرى ، تحقيق
عبد الفتاح القاضى ومحمد قحاطى ط أولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
حلب .
- ٢١ - التفطور النحوى للغة العربية ، براجستراسر ، اخراج هـ
رمضان عبد التواب ط ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ مطبعة المجد
بالقاهرة .
- ٢٢ - جمهرة انساب العرب لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون
ط الرابعة دار المعارف بمصر .
- ٢٣ - حاشية البخضرى على شرح ابن عقيل ، ط ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م
الخلبى بمصر .
- ٢٤ - حاشية الصبان على الاشعوى ، دار احياء الكتب العربية
عينى الخلبى بمصر .

- ٢٥ - الحجة في علل القراءات السبع ، لابی علی الفارسی ، تحقیق علی البجندی ناصف وآخرین ، ط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢٦ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقیق د. عبد العالی مکرم ، ط الثانية دار البشروق ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٢٧ - خزنة الادب ، للبغدادی ط القاهرة ١٩٨١ م ، ط بولاق .
- ٢٨ - الخصائص لابن جني ، تحقیق محمد علی النجار ، ط الثانية بیروت .
- ٢٩ - دراسة اللهجات العربية القديمة ، داود سلوم ، ط الاولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م عالم الكتب بیروت .
- ٣٠ - دراسات في فقه اللغة ، د. صبحی الصالح ، ط العاشرة ١٩٨٣ م دار العلم للجلايين بیروت .
- ٣١ - دراسات في التجويد والاصوات اللغوية ، د. عبد الحمید أبو سنکین ، مطبعة الامانة ١٩٨٣ م بالقاهرة .
- ٣٢ - دراسات في اللغة العربية ، د. خليل نامی ، ط ١٩٧٤ م دار المعارف بمصر .
- ٣٣ - الدراسات اللهجية والعربوية عند ابن جني ، د. حسام التنعیمی ، ط بیروت ١٩٨٠ م - دار الطليعة للطباعة .
- ٣٤ - ديانة الصوت: اللغوي د. اخمد مختار عمر ، ط اولی ١٩٧٦ م مطابع جبل العرب .
- ٣٥ - دروس في علم اصوات العربية ، جان کانتینو ، ترجمة صالح القرملدی ط تونس ١٩٦٦ م .
- ٣٦ - رسالة الملائكة ، لابی العلاء المعری ، تحقیق محمد سسلیم الجندی ، المطبعة التجارية - بیروت .
- ٣٧ - رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين ، د. عبد الحی البرماوی ، ط اولی ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م مطبعة حسان .
- ٣٨ - السجل العلمي للندوة العالمية الاولى لتعليم العربية لتقسیر

- ٣٩ - سر صناعة الاعراب لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط مصطفى الحلبي بمصر .
- ٤٠ - ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د . هوشم البرسي جهرى ، ط اولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤١ - شرح الاشموني - دار احياء الكتب المصرية ، عيسى الحلبي وشركاه بمصر .
- ٤٢ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خصاله الازهرى ، دى احياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركاه بمصر .
- ٤٣ - شرح شافية ابن الحاجب للرفى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، ط ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م بيروت لبنان .
- ٤٤ - شرح شواهد الايضاح ، لابن بري ، تحقيق د . عبيد درويش ، ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية .
- ٤٥ - شرح شواهد الكتاب ، للاعلام الصنوبرى بهامش الكتاب لسيدويه ط بولاق .
- ٤٦ - شرح المفصل لابن يمشى ، مكتبة المتنبى بالقاهرة .
- ٤٧ - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من السخيل ، تصحيح د . خفاجى ، ط اولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ ج القاهرة .
- ٤٨ - الشوارد في اللغة للصباغاني ، تحقيق عبدان الدوى ، ط المجمع العلمى العراقى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٤٩ - المزينة للصحى : نحو بناء لغوى جنديد ، هنرى فليش ، تحقيق د . عبيد الصبور شاهين ، ط اولى ١٩٦٦ ج .
- ٥٠ - علم الاصوات - تاليف يريستال مالمبرج ، تصحيح د . عبيد الصبور شاهين ، ط ١٩٨٧ م القاهرة .
- ٥١ - علم اللغة العام - القسم الثانى : الاصوات ، د . كمال بشير ، ط دار المعارف بمصر .
- ٥٢ - علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، د . محمود السمران ، ط ١٩٦٢ م دار المعارف بمصر .

- ٥٣ - علم اللغة ، د. فاطمة محجوب ، ط ١٩٧٦ م بالقاهرة .
- ٥٤ - غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى ، مطبعة السعادة ١٩٣٢ م القاهرة .
- ٥١ - فى اللهجات العربية ، د. ابراهيم انيس ، ط الخامسة ، الانجنتو المصرية .
- ٥٦ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادى ج ١ ، ط ١٣٣٠ م ، ج ٢ : ٣ ط ١٣٥٢ م ، ج ٤ ط ١٣٥٤ م .
- ٥٧ - القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، ط ١٩٦٦ م دار القلم .
- ٥٨ - قصة الكتابة العربية ، ابراهيم جمعة ، ط الثانية دار المعارف بمصر .
- ٥٩ - قضايا لغوية فى ضوء الاسنية ، د. عبد الفتاح الزين ، ط اولى ١٩٨٧ م .
- ٦٠ - القواعد والاشعارات فى اصول القراءات ، احمد بن عمر الحموى - تحقيق عبد الكريم بكسار ، ط اولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م دمشق .
- ٦١ - الكامل فى اللغة والادب للمبرد - دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٦٢ - كتاب الابدال ليعقوب بن السكيت ، تقديم د. حسين محمد شرف ط ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية .
- ٦٣ - كتاب اسرار العربية ، كمال الدين ابى البركات الانبارى ، ط دمشق ١٩٥٧ م ، و ط لندن ١٨٨٠ م .
- ٦٤ - كتاب التمهيد فى عالم التجويد ، لابن الجزرى ط اولى ١٣٣٦ هـ ١٩٠٨ م .
- ٦٥ - كتاب التحريفات لعل بن محمد الشريف الجرجاني - دار صادر بيروت .
- ٦٦ - الكتاب لسبيويه ، تحقيق محمد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- ٦٧ - كتاب السبعة في القراءات لابن مجاعة ، تحقيق د. شوقي قنيت
ط الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار المعارف بمصر .
- ٦٨ - كتاب فقه اللغة وسر العربية ، للشمالي - دار الكتب العلمية
بيروت لبنان !
- ٦٩ - كتاب المقنع في رسم تصاحف الامصار ومعه كتاب النقط لابي
عمرو الداني - تحقيق محمد قمحوى ط ١٩٧٨ م القاهرة .
- ٧٠ -
- ٧١ - لسان العرب لابن منظور ، تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف
المصرية - مرتب على طريقة الابدئية العادية .
- ٧٢ - اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ط الثانية
١٩٧٩ م مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٧٣ - لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ، د. ضاحي عبد الباقي ط
القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م الهيئة العامة للكتاب
الاميرية .
- ٧٤ - لهجات العرب - احمد تيمور ، ط ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م الهيئة
المصرية العامة للكتاب .
- ٧٥ - اللهجات العربية في التراث ، د. احمد علم الجندى ، طبعة
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م الدار العربية للكتاب : ليبيا وتونس .
- ٧٦ - اللهجات في الكتاب لسيبويه : اصواتا وبنية ، صالحة راشد
غنيم ، ط اول ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م السعودية .
- ٧٧ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٣٦ صفر ١٣٩٣ هـ
مارس ١٩٧٣ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٣٤ شوال ١٣٩٤ هـ -
نوفمبر ١٩٧٤ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٣٦ ذو القعدة ١٣٩٥ هـ
نوفمبر ١٩٧٥ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٣٧ ربيع الاول ١٣٩٦ هـ

- ٧٦ - مايو ١٩٧٦ م .
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٢٨ ذو القعدة ١٤١٦ هـ .
- نوفمبر ١٩٧٦ م .
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٢٩ جمادى الاولى ١٤١٧ هـ .
- مايو ١٩٧٧ م .
٧٧ - المجلس في تعيين أوجوه القراءات المشاهدة لابن جني ، تحقيق
على النجدي ناصف وآخرين ط المجلس الاعلى للفتوى الاسمي
١٣٨٦ هـ القاهرة .
٧٩ - المختار من كتاب علم الصناعات في عهد الله ربيع محمد ص
١٤٠٤ هـ القاهرة .
٨٠ - المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د . رمضان
عبد الفتاح ، ط اولي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . مطبعة المدني بالقاهرة .
٨١ - المذهب في علوم اللغة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الغصين
وآخرين ، ط الثالثة مكتبة دار التراث ط
٨٢ - المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية بيروت لبنان ط
٨٣ - مصحف المدينة المنورة ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف
الشريف ط
٨٤ - معاني القرآن للقرطبي ، تحقيق محمد علي النجار واحمد نجادي -
ط ١٩٨٠ م الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٨٥ - معجم تيموز الكبير في الالفاظ العامية ، لاجل تيموز ، تحقيق
د . حسين نصار ، ط ١٩٩٢ هـ - ١٩٨٢ م . الهيئة العامة للكتاب
والنشر .
٨٦ - معجم مصطلحات الشعر والصرف ، د . محمد هنادة ط دار
المعارف بالقاهرة .
٨٧ - معجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس - ط الثانية ١٩٧٢ م
مطبعة الحلبي بالقاهرة .
٨٨ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط الثالثة
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٨٩ - ألفنى فى تصريف الاعمال، الشيخ محمد عبد الخالق عقيبة
- ط اول ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م دار العهد الجديد بالقاهرة .
- ٩٠ - المكتسبات للمبرد تحقيق الشيخ عقيبة ، ط ١٣٨٨ هـ بالقاهر .
- ٩١ - المختصر لتلخيص منا فى المرشد فى الوقت والابتداء ، الشيخ
زكريا الانصارى ، ط الثانية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م مصطفى الحلبي
بالقاهرة .
- ٩٢ - مناهج البحث فى اللغة د. تمام حسان - ط ١٩٥٥ م مطبعة
الرسالة بالقاهرة .
- ٩٣ - المناهج الكافية شرح الثعالبية (رسالة دكتوراه) تحقيق د.
محمد ابراهيم عبد الله ، نوقشت عام ١٩٨٤ م (لا بمكتبة
الخاصة) .
- ٩٤ - منار الهدى فى بيان الوقت والابتداء ، لاحمد بن عبد الكريم
الاشموني ، ط الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م مصطفى الحلبي
بالقاهرة .
- ٩٥ - من اسرار اللغة ، د. ابراهيم انيس - ط السابعة ١٩٧٨ م
بالانجلو المصرية .
- ٩٦ - المنصف لابن جنى ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م الحلبي بمصر .
- ٩٧ - من لغات العرب ، لغة مدبر ، د. عبد الجواد الطيبي - ط ١٩٨٥ م
القاهرة .
- ٩٨ - من وظائف الصوت اللغوى ، د. احمد كشك ، ط اول ١٤٠٣ هـ
- ١٩٨٣ م .
- ٩٩ - النثر فى القراءات العشر لابن الجوزى - دار الكتب العلمية
بيروت لبنان .
- ١٠٠ - النوادى فى اللغة لابي زيد الانصارى ، ط بيروت ١٩٨٣ م .
- ١٠١ - الهاء فى اللغة العربية د. احمد سليمان بالقوت ، ط اول
١٩٨٩ م بالاسكندرية .
- ١٠٢ - نصح الهوام فى جمع الخوام فى علم العربية ، لسونكى ،
محمود بن الطيمر الاول ١٣٣٧ هـ مكتبة الكليات الأزهرية .

فهرست موضوعات الكتاب

المصحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	الفصل الاول : التعريف بالوقف
١٧	معنى الوقف
١١	مصطلحات ذات صلة بالوقف (السكت)
١١	أولاً : عند اللغويين
١٣	ثانياً : عند القراء
١٤	وظيفة السكتة أو الصبغة أو الوقفة
١٩	الوقف ظاهرة قديمة
٢٢	الوقف ظاهر صوتية تشكيلية
٢٣	الوقف ظاهرة تستحق الاهتمام
٤١	الفصل الثاني : الوقف بالسكون
٤١	إصالة الوقف بالسكون
٤٢	التعريف بالسكون
٤٤	الوقف على الاسم الصحيح الآخر غير المؤنث
٤٤	أولاً : الوقف على غير المنون
٤٥	ثانياً : الوقف على المنون
٤٩	العلامة الخطية للسكون
٥٣	الفصل الثالث : الوقف بالإشمام
٦٢	الفصل الرابع : الوقف بالروم
٦٢	أولاً : رأي النحويين واللغويين
٦٧	ثانياً : رأي القراء

٦٩	التحليل الصوتي للروم
٧١	الفرض من الروم
٧٢	تأريخ الروم وعلمته
٧٥	الفصل الخامس : الوقف بالتضعيف
٧٥	تمهيد في الحديث عن المصطلح
٧٦	الوقف بالتضعيف عند النحويين
٧٨	رأى المحدثين
٨٤	وزن الموقوف عليه بالتضعيف
٨٦	ألى من يستنب الوقف بالتضعيف ؟
٨٨	الفصل السادس : الوقف بالنقل والاتباع
٨٨	معنى النقل وشروطه
٩٣	تحليل لبعض شواهد الوقف بالنقل
٩٥	الفصل السابع : الوقف بالابدال
٩٥	١ - وقف اللغة النموذجية على المنون المنسوب
٩٥	٢ - وقف أزد السراة على المنون المرفوع والمجرور
٩٧	٢ - الوقف على ضمير (أنا)
٩٨	٤ - الوقف بالجيم على ما آخره ياء
٩٩	٥ - ابدال الكاف المكسورة شيئا في الوقف
٩٩	٦ - ابدال الكاف مينا في الوقف
٩٩	الفصل الثامن : الوقف على المختوم بالتاء
٩٩	الوقف على جمع المؤنث
٩٩	لهجة طية

الضفحة

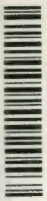
المقوس

- ١٣٠ الفصل التاسع : الوقف بزيادة هاء السكت
- ١٣١ أولا : الحالات التي سقطت فيها بعض أصوات الكلمة
- ١٣٢ وظائفا هاء السكت في تلك الحالات
- ١٣٥ ثانيا : الحالات التي لم تسقط فيها أية أصوات
- ١٣٧ الهاء لها وظيفة صوتية
- ١٣٨ الهاء لها وظيفة صرفية
- ١٣٨ الهاء أداة للتخلص من الساكنين
- ١٣٩ الهاء ضرورة سياقية
- ١٣٩ الوقف بالهاء في القراءات واللهجات
- ١٤٣ الفصل العاشر : الوقف على المقوس
- ١٤٣ أولا : المقوس المنون
- ١٤٤ ثانيا : المقوس غير المنون
- ١٥٠ المصادر والمراجع
- فهرست الموضوعات

رقم الإيداع بدار النكبة ١٩٩١/٧٨٨٠

vi-

Bibliotheca Alexandrina



1132308